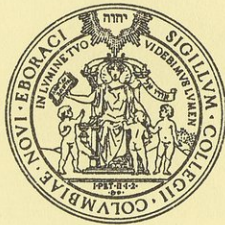


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES





انشارات دانشگاه تهران

۲۷۰

منطق التلویحات

تألیف

الشیخ شهاب الدین یحیی بن حبش السمرودی

حققه و قدم له

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۴ - ۱۹۵۵



اشارات دانشگاه تهران

۲۷۰

منطق السکریجات

تألیف

الشیخ شهاب الدین محیی بن حبش السهروردی

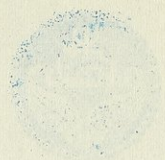
حققه و قدم له

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۴ - ۱۹۵۵



892.88
T23
270

بسم الله الرحمن الرحيم ، بك ثقتي يا رجاى

السبحات الجلالك اللهم يا قيوم افض علينا من عظام بركاتك ويسر لنا العروج الى عروش قد سياك و اهلنا لاستشراق سنا سراد قاتك و صل على المصطفين من عبادك لرسالاتك و خص^٢ محمداً و آله بافضل تحياتك و هيئ لنا من امرنا رشداً . هذه رفاقى^٣ تلويحات على اصول من الحكمة آتية على العلوم الثلاثة على ترتيبها بالغة فى الایجاز و على الله قصد السبيل .

العلم الاول المنطق^٤ و فيه ستة مراد

المرصد الاول نذكر فيه ایسا غوجى و هو يشتمل على عشر^٥ تلويحات

التلويح الاول فى غرض المنطق

اعلم ان العلم اما تصوّر و هو حصول صورة الشئ فى العقل و اما تصديق و هو الحكم على تصوّرات امّا بنفى او اثبات ، و لا تصديق الا على تصورين فصاعداً .

و كل منهما ينقسم الى فطرى و غير فطرى ، فالاول كتصور مفهوم الشئ و الوجود و ثانيه كتصور العقل و الملك ، و قسما التصديق كحكميك^٦ بان الكل اعظم من الجزء و ان العالم ممكن الوجود . و غير الفطرى يقتنص بالفكر و نعى بالفكر هيئنا اجماع الانسان على الانتقال من علمه الحاصل الى علمه^٧ المستحصل .

(١) خ : السبحان (٢) ع : خ م خصص (٣) خ : رفاتى . ولا يوجد فى خ

(٤) لا يوجد فى خ « المنطق و » (٥) لا يوجد فى خ « عشر » (٦) خ و م :

كحكمك (٧) لا يوجد « علمه » فى خ و ع .

و العادم لكل العلوم و واجده^١ لا يتفكر بل من حصل له و استحصل به ، فلا بد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو^٢ به الى المجهول ، و ينزل^٣ المعلوم من الفكر منزلة المادة و الترتيب منزلة الصورة ، و صلاح الفكر بصلاحيهما و فساده بفسادهما او فساد احدهما . و كل من هذين اعنى المادة و الصورة منه تام و ناقص و باطل يشبه التام ، و الفطرة البشرية لا تفي بالتمييز بين^٤ هذه الاحوال و الا ما وقع الهرج بين العقلاء الا ان يؤيد ابن^٥ البشر بروح^٦ قدسى يريه الشئى كما هو^٧ فاحتجنا الى آلة مميزه للخطا من الصواب ، فالمنطق علم يتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصل و ما يقع فيه ذلك مستقيماً^٨ و مالا يقع فيه . و المجهول يحنوحنو المعلوم فى القسمين . و كل واحد من مجهول القسمين لا بد له من معلوم مرتب يناسبه ، و غير الفطرى لولا نهايته^٩ الى الفطرى لما حصل مستحصل . فالتصورات الموصلة الى مثلها سميت القول الشارح حداً كان او غيره ، و التصديقات الموصلة الى مثلها حجة^{١٠} برهاناً كان او غيره . و القول الشارح و الحجة طريقا العلوم^{١١} . و قصارى امر المنطقى ان يعرف اجزاء الموصلين و تالفهما^{١٢} على الجهة المؤدية الى المطلوب فى كل واحد منهما ميّناً^{١٣} مراتب الصور و المواد . و لما كان المؤلف مُحوجاً فى العين و الذهن الى تحقق المفردات و جب^{١٤} عليه النظر اولاً فى المفردات التى منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتأليف . و الالفاظ الموازية للمعاني اغنى بحشها عن بحث المعانى^{١٥} لتجاذيبها^{١٦} . و قدمت اجزاء الموصل

(١) خ و م : واجدها (٢) هو اى المعلوم به اى بذلك الترتيب ، شرح .

(٣) خ و م : تنزل (٤) ع : من (٥) خ و م : من البشر (٦) م : بروح منه قدسى (٧) ش : الاشياء كما هى (٨) ما يقع فيه الترتيب هو المواد و الانتقال

المستقيم ما يؤدى الى المطلوب و غير المستقيم مالا يؤدى اليه ، شرح (٩) م : نهاية

(١٠) ش : العلم (١١) ع : تاليفها (١٢) خ م : معينا (١٣) خ م : فوجب

(١٤) خ م : اعنى بحشها عين بحث المعانى (١٥) خ : لتجاذيبها . وفى الشرح : اذا عرف

اللفظ الكلى والجزئى عرف ذلك فى المعنى ايضا فهذا وامثاله هو المراد بالتجاذيب هيئتنا .

الى التصور عليه و قدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدم ما اليه ذلك على ما اليه هذا . و من الضروريات ما يُنبه عليها دون الحاجة الى معلوم و آلة و كثير من هذا العلم كذا ، و يبتنى عليه غيره فلا محوج ^١ الى قانون آخر ليتسلسل .

التلويح الثاني في دلالة اللفظ ^٢ على المعنى

دلالة اللفظ اما ان يكون على المعنى الذى وضع بازاءه و هى دلالة المطابقة ، او على جزء المطابق و يسمى دلالة التضمن ، او على رفيق لازم و يسمى دلالة الالتزام ، فان لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما و بالالتزام على استعداد الكتابة و ان لم يكن اسماً لهما ^٣ . و العام كالحيوان لا دلالة له على الخاص كخصوص الانسانية لفقد الدلالات الثلاث .

التلويح الثالث في اللفظ المفرد و المركب

اللفظ اما ان يكون مفردا او مركبا ، و الاول هو لفظ لا يراد بجزئه الدلالة اصلا حين هو جزء ^٤ كعيسى و الثانى هو الذى يراد بجزئه الدلالة على جزء من المعنى و يسمى قولاً كعبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله ، و ان جعل اسما فهو مفرد اذا لا جزء دال له .

و اللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام فى التعقل ^٥ و لا يخلو ذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالته على زمان ذلك المعنى او يدل على معنى و زمانه و يسمى الاول اسما ويرسم ^٦ بانه لفظ مفرد يدل على معنى ^٧ و لا يدل على زمانه ^٨ كزيد و

(١) خ م : فلا يحتاج (٢) خ : الالفاظ (٣) اى للجزء و اللازم ، شرح

(٤) ش : جزءه (٥) ش : العقل (٦) ادرج المصنف فى التقسيم ذكر تعريفات

الاقسام و احكامها كما نبه عليه الشارح فحصل من ذلك التواء فى كلامه كما لا يخفى

(٧) يجب ان يقيد بالتام و الا انتقض بالاداة ، شرح (٨) يجب تقييده بالمحصل من

الازمنة الثلاثة و كذا فى التقسيم ايضا يقيد به و الا انتقض بمثل الصبوح و الغبوق فانهما

و ان دلا على الزمان لكنه غير محصل ، شرح.

الثاني كلمة ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى^١ موجود لشيئ غير معين^٢ في زمان معين من الثلاثة كلفظة « مشى » . و في لغة العرب قد تتعذر^٣ الكمات لعدم البساطة فان اكثرها مركبة من اسمين او اسم و حرف^٤ على ما يلزم من مذهبهم - و امان يدل على معنى غير تام في التعقل^٥ و يسمى اداة ، و تصلح للربط ، و تتركب بسائطها لا يفيد تصديقا و لا تتركبها^٦ مع احد قسيمها^٧ وحده . و « امس » و ان دل على الزمان اسم لانه هو المعنى نفسه و لا دلالة^٨ على زمانه فيه . و « المتقدم » و ان اشتمل على زمان اسم اذ^٩ هو جزء المعنى لا خارج لحقه ، والمنفى في الحد^{١٠} ما وراء المعنى من^{١١} الزمان .

و الأسم منه محصل و هو المستقل^{١٢} بالدلالة دون اقتران حرف سلب به كالبصير^{١٣} ، و منه معدول و هو مجموع محصل و حرف سلب دل على خلاف معنى^{١٤} المحصل كالابصير^{١٥} . و الاسم منه قائم و هو الذي لم يلحقه ما يمنعه عن بعض إمكانات لواحقه و منه مصرف^{١٦} و هو الذي لحقه ذلك . و المركب منه تام و هو الذي كل من جزئيه تام^{١٧} و منه ناقص و هو الذي احد جزئيه اداة .

التلويح الرابع في اللفظ الكلي و الجزئي

الجزئي هو الذي نفس تصور معناه يمنع وقوع الشراكة فيه^{١٨} كمفهوم زيد و

- (١) يجب ان يقيد بالتام كما عرفت، شرح (٢) لا حاجة الى التقييد به بل لا يجوز ذلك لاحتمال ان يوجد في بعض اللغات لفظ مفرد دال على معنى تام موجود لشيئ معين في زمان محصل من الثلاثة، شرح (٣) ع : يتعدد (٤) الافعال المضارعة مركبة من اسمين او من اسم و حرف على مقتضى ما يلزم من مذهب اهل العربية ، شرح (٥) خ م ع : العقل (٦) م : تركبها (٧) خ : اخذ قسمها (٨) ع : دلالة له (٩) ش : او (١٠) اي الزمان المنفى في تعريف الاسم هو الخارج عن المعنى لا الذي هو نفسه ولا الذي هو جزء منه ، شرح (١١) ش : في (١٢) خ : المستقبل (١٣) خ : كالبصر (١٤) ش : معنى المعنى المحصل (١٥) خ : كالابصر (١٦) كالانسان بالالف واللام فان دخولهما عليه منعاه مما هو ممكن له كالتنوين مثلا، شرح (١٧) هذا على خلاف مصطلح النحاة فان المركب التام عندهم ما يحسن السكوت عليه، شرح (١٨) لا يوجد « فيه » في ش .

الكلية هو الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة فيه^١ بالفعل كالانسان او بالقوة العدمية المانع كالعنقاء او يمتنع لمانع كالباري ، و لو كفى مفهومه لمنع^٢ الشركة ما احوج^٣ الى البرهان . والاضافة الى الجزئي لا تمنع الكلية كفرس بكر . وكل ما اشير اليه جزئي كهذا الانسان .

و الجزئي من حيث مفهومه كلي لا ما قيل عليه ذلك . و المشاركات في امر عام تسمى جزئية بالقياس اليه و ان كانت كلية كالانسان و الفرس الى الحيوان ، و هذا الاعتبار غير الاول و اعتبر بتخصيصه بالاضافة .

التلويح الخامس في نسبة الاسماء الى مسمياتها

اعلم ان الاسم اى اللفظ اما ان يتكرر و يتحد المعنى كالاسد و الليث ويسمى مترادفة^٤ ، او يتكرر ان ويسمى نحوه اسماء متباينة ، او يتحد الاسم و يتكرر المعنى فاما ان يكون الاشتراك في الاسم ليس لمعنى بته^٥ و يسمى مشتركا او يكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور و على المنقوش او ملازمة - و يعتبر التشابه في الامر المشهور كالشجاعة للاسد لا المخفى كالبحر - و يسمى اسماء مجازية و متشابهة ، و ان ترك الوضع الاول يسمى منقولة^٦ . او لمعنى مقصود باللفظ غير متساو في الكل كما موجود على القيوم و الممكنات فانه على الاول اول و اولى و كالابيض على الثلج و العاج^٧ فانه على الاول اشد و اولى دون اولية^٨ و يسمى متشككا^٩ ، او لمعنى غير مختلف في المسميات و يسمى متواطيا^{١٠} كالانسان على جزئياته اذ لا اشد و اولى فيه^{١١} .

(١) لا يوجد « فيه » في م (٢) م ، بمنع (٣) ش: لما احوج ، خ : ما احتج (ما احتيج ظ) (٤) خ : مرادفة . و العبارة لا تخلو من اشكال نحوى قتامل (٥) خ : لمعنى فيه ، ش : لمعنى مشترك بته (٦) كذا بالتأنيث ؛ (٧) ع : وعلى العاج (٨) ش خ م : الاولية (٩) ش : مشككة (١٠) خ : متواطيات (١١) ع : بته

و الاسم الواحد قد يقع بالاشتراك على واحد من جهتين كالاسود اذا سمي به شخص اسود^١ والجزئى على زيد لمفهوميته^٢. وقد يؤخذ المتباين^٣ مترادفا للاشتباه كالصارم و السيف. و الاسماء المشتقة ان تؤخذ للاشياء اسام من اسماء احوالها متغيرة بزيادة او نقصان و الا فهو اشتراك. و الكلئى اعم من المتواطئ و المتشكك لخلوه عن شرطيهما.

التلويح السادس فى الموضوع و المحمول

اذا قلنا ج هو ب فج هو الموضوع و ب هو المحمول. و ليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما اذ^٤ يكون حمل الشئى على نفسه. و لابد فى التصديق من تصورين. و لا حمل فى الاسماء المترادفة الا بزيادة ضمنية كقولنا الانسان هو المسمى بشراً، و ليس غرض^٥ الحمل معنى التسمية، بل معناه^٦ ان الشئى الذى يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشئى فى نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك و عكسه او شيئاً ثالثاً^٧ كقولنا الضاحك كاتب. و ظن ان الشئى فى جميع المواضع امر زائد عليهما حتى فى قولنا الانسان جوهر و ذلك خطأ فان الشيئية و كون الشئى حقيقة ليسا باصليين تلحقهما الجوهرية و الانسانية و غيرهما بل تتحقق الانسانية و غيرهما يقالان عليه حتى يقال بعده انها حقيقة او شئى.

و الجزء كالحيوان لا يحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه الا ان تؤخذ الحيوانية مطلقة تستوى نسبتها الى جميع الجزئيات فلا يكون جزءاً. و لا محمول جزئى فى

(١) ش : شخص واحد اسود (٢) فانه يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو جزئى حقيقى ولدخوله تحت الانسان هو جزئى اضافى ، شرح (٣) خ م : المباين (٤) خ، او (٥) م ع : و غرض الحمل (يدون ليس) (٦) لما ابطال الظن الفاسد فى الحمل ذكر بعد ذلك معناه الحقيقى و اقسامه ، شرح (٧) كذا فى ع بحك و اصلاح، وفى ساير النسخ: شئى ثالث.

الايجاب فان موضوعه ان جعل كلياً سواء خصص بلفظة بعض او ^١ نحوه او لم يخصص
يكون حصراً لما فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك و ذلك لا يجوز ^٢ ، و ان جعل
جزئياً ان كان هو فلا حمل و ان كان غيره فلا حمل ايجاباً ^٣ .

التلويح السابع فى الذاتى والعرضى

قد علمت ان الكلى له جزئيات اما واقعة او عقلية فهو اذن صالح لان يحمل .
وكل محمول اما ان يكون داخلاً فى حقيقة الموضوع و يسمى ذاتياً او يكون خارجاً
و يسمى عرضياً . و الذاتى لما كان جزءاً لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وان تكون
له علية ما . و يشاركه بعض العرضيات فى امارتين : فى ان نسبته الى المهية لا
تنسب الى علة ولا يمكن توهم الرفع ، الا ان هذا العرضى ^٤ مثل الزوايا الثلاثة للمثلث
يكون معلول الماهية ولا كذلك الذاتى . ومقوم الوجود كمخلوقية الانسان ، وعرضية
السواد عرضى لتأخر التعقل . و الوجود عرضى للجواهر و الاعراض لجواز تعقل
المهية مع الشك فيه وجواز تعليله بالخارج الا ان يؤخذ الوجود من حيث هو موجود ،
وكل شئى اذا اخذ منه و من صفته مجموع ^٥ يقوماته . ووجود الشئى غيره لوقوعه
بمعنى واحد على غيره .

واللازم ينقسم الا مالا وسط ^٦ له والى ماله ذلك كالضاحك اللاحق بالانسان
بتوسط المتعجب ^٧ . و الوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول آخر .
و من رَسَم الذاتى بالامارتين العامتين اخطأ و قد يكون للشئى محمولان
لا يجتمعان وجوداً و عدماً و يؤخذان كلازم واحد كالزوجية و الفردية للعدد ، فقولنا
« العدد اما زوج و اما فرد » محمول لازم واحد يسمى مصراعياً .

و العرضى ينقسم الى مالا يرتفع فى الذهن والعين كما مثلناه والى ما يرتفع

(١) م : و (٢) ش : ولا يجوز ذلك (٣) خ م ع : ايجاباً (٤) خ م ع :
العرض (٥) خ م : مجموعاً (٦) م : واسطة (٧) ش : بواسطة التعجب .

فى الذهن دون العين كعمى الاكمه و الى ما يفارق الوجودين اما بسرعة و سهولة كمرض المصباح او بصعوبة و بطؤ كمرض الممرض .

التلويح الثامن فى المقول فى جواب ما هو

ليُدرّ^١ ان السائل بما هو اما ان يطلب حقيقة الشيئى او مفهوم الاسم ان كان عارفا للحقيقة غير مطلع على انها تسمى بذلك ، او يكون امرا عدميا او لم يطلع بعد على وجوده . و جوابه اما بلفظ^٢ دال بالمطابقة على مجموع ذاتيات المسئول عنه و على الآحاد تضمننا او قول كذلك . اما المدرك لحقيقة الشيئى كمن ادرك مفهوم الاسد اذا لم يعلم الغضنفر فيجاب بلفظ و يكفيه التبديل بالاشهر . و ظن ان المقول فى جواب ما هو هو الذاتى فحسب وهو سهو^٣ فان الذاتى ليس كل هوية الشيئى و لا مفهوم اسمه مطابقة و الطالب يطلب الهوية فلا جواب به ، ثم ان كان اعم كما رأى بعضهم تخصيص الجواب به فيصلح ان يقال على المختلفات بالحقيقة اذا سئل عن آحادها باسؤلة فلا ميز من الجواب مع ان لا دلالة للعام على الخصوصية . و الجزء الخاص كالناطق لا يدل على العام الا بالالتزام و لا يعتبر الالتزام لانه غير محدود فيجوز للشيئى لوازم غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة و ثلث الستة و ربع الثمانية و هلم جراً الى غير النهاية ، ثم لو صلح الالتزام فى الجواب هيئنا فاللازم الواحد المتعاكس^٤ على كثير من اللوازم من حيث هى هى يجوز ان يقال فى جواب ما هو على كل منها فلا يحصل^٥ ميز فى جواب المختلفات و هذا لا يرتضيه سليم الفطرة . و مفهوم الناطق شيئى^٦ ما له قوة النطق و يعرف من خارج^٦ تخصيصه بالحيوان و

(١) م خ: ليدرى ، ش: لا بدوان (٢) لا يريد باللفظ هيئنا ما يعم المفرد والمركب و الا لم يكن فى قوله « او قول » فائدة بل يريد ما يخصص بالمفرد ، شرح (٣) ش م: و سهو ، خ: و سهواً (٤) يريد باللازم المتعاكس ما هو مثل لزوم استعداد الكتابة للانسان اللازمة لاستعداد الضاحكية اذ كل واحد من اللازمين لازم للآخر لزوما متعاكسا ، شرح (٥) خ: يجعل (٦) ع: خارجة

كذلك كل مشتق نحوه مثل الابيض فانه يدل على شئى قام به البياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لو قام البياض بغير الجسم لَكُنَّا نسميه ابيض ، فالمقول فى جواب ما هو هو المهيمة ، وانى^١ تتحقق فى الوجودين دون المقومات^٢ ؟ و ان لم تخطر بالبال مفصلةً فهى داخله .

ثم السائل بما هو اما ان يطلب امرا غير مقترن بعدد ان كان كلياً فيجيب بحده كجوابنا للمسائل ان الانسان ما هو انه حيوان ناطق . وان كان جزئياً فسيأتى ، وان كان امرا مقترنا بالعدد غير متعرض^٣ للأحاد بل اشار الى العدد انه ما هو فهو طالب المهيمة المشتركة دون الخصوصيات فيجيب بها . وفى هذا القسم اما ان يكون الذى فضل به كل من المشاركات على المهيمة المشتركة^٤ داخلاً^٥ فى حقيقته يقوم ما به الافتراق وجود ما به الاشتراك اولا يكون كذا - ولا يقوم الامر الخاص وجود العام - فالاول كما اذا سئل عن الانسان و الطير و الفرس انها ما هى فالاعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل المهيمة المشتركة بل يُخَلُّ بنى النفس و غيره ، و الاخص منه كتعرض اسماء الآحاد غير مطابق^٦ فانه غير سائل عن واحد واحد ، و المساوى للحيوان كالحساس او المتحرك بالارادة مثلاً قد قيل انه لا يدل على الامر العام الا بالالتزام و لم يعتبر ، فيتعين الجواب انها « حيوانات » و الحيوانية^٧ جامعة للمقومات المشتركة تاركة لما ورائها ، وهذا الجواب لا يصلح لسؤال^٨ الآحاد افراداً .

و الثانى كما اذا سئل عن زيد و عمرو و خالد انهم ماهم فيجيب بالانسان كما ذكر و كذلك اذا سئل عن واحد اذ الجماعة الاولى مختلفة الحقائق و هنا لك جعل الحيوان فى كل واحد هو جعله انساناً و فرساً و هيئتها جعل انسانية كل واحد غير جعلها زيدا و عمراً بخواصهما بل هى عوارض خارجة غير مغيرة^٩ لجواب ما هو .

(١) اى لا تتحقق الا بمقوماتها ، ف شرح (٢) خ ع ش : معترض (٣) فى
الاصول: داخل (٤) م : غير المطابق (٥) ش : والحيوانات (٦) ش : لشواذ
(٧) خ : لما (٨) ع : معتبرة ، ش م : متغيرة .

التلويح التاسع فى الالفاظ الخمسة المفردة

كل كلى مقول فى جواب ما هو اما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان و يسمى جنسا ويرسم ^١ بانه الكلى المقول على اشياء مختلفة الحقائق فى جواب ما هو، و اما ان يكون على اشياء متفقة الحقائق و يسمى نوعا و يرسم بانه الكلى المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد فى جواب ما هو . والنوع يطلق بمعنى آخر و هو اخص المقولين القريين ^٢ فى جواب ما هو بالنسبة الى الآخر ، و يغاير مفهوم الاول لاعتبار النسبة فيه الى الفوق ^٣ ، و قد يكون هذا النوع جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم و لا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنيين لا يدخل احد المفهومين تحت الآخر اصلا .

و الاجناس تترتب فى صعودها و نزولها ، و يجب نهايتها اذ لا اعم من الوجود و لا اخص من الشخص و مراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها

(١) انما كان هذا رسما لان مقولية الشئى بالنسبة الى غيره امر خارج عن ذلك الشئى و التعريف بالامور الخارجية رسم لاحد . والكلى جنس للخمسة والمقولية التى بعده خاصة تميزه عن الاربعة الباقية . و يجب ان يضاف الى هذا الرسم و امثاله قيد آخر و هو ان يقال من حيث هو كذلك او ما فى معناه كما ستعلمه ان الشئى الواحد قد يكون جنسا باعتبار نوعا او خاصة او عرضا عاما باعتبار آخر ، شرح .

(٢) يريد بالمقولين كالحيوان و الانسان فان كل واحد منهما مقول فى جواب ما هو و احدهما و هو الانسان اخص من الآخر و هو الحيوان وكذلك الجسم النامى و الحيوان، و التقليد بالقريين لا اعرف فيه فائدة فكانه اخذ ذلك من قول الرئيس ابى على بن سينا « انه الذى يقال عليه و على غيره الجنس قولا ذاتيا اوليا » فلكونه اعتبارفى رسمه الاوليه فى قول الجنس عليه اعتبر هو فى هذا الرسم ايضا القرب . و الذى ذكره الرئيس فيه فائدة ظاهرة و هو ان يخرج به الصنف فانه يشارك غيره فى الدخول تحت الجنس و يقال عليه و على غيره الجنس قولا فى جواب ما هو لكنه لا يقال ذلك قولا قريبا من غير واسطة بل بواسطة مقوليته على النوع اولاً و عليه اعنى الصنف ثانياً و فى هذا الرسم اذا حذف ذكر القريين لا يدخل الصنف فيه ليجتاج الى اخراجه بقيد لان الصنف ليس بمقول فى جواب ما هو ، شرح .

(٣) خ : الفرق ، م : فوق .

النهاية ، و بهذا البيان يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانهصارها بينه و بين الماهية ، و لو ساغ عدم النهاية فى الذاتيات لكان لا يعقل من هذه الانواع مالا تتقدمه اشياء لاتتناهى وذلك بين البطلان فينتهى الترتيب الى جنس ليس فووقه جنس و يسمى جنس الاجناس كالجوهر مثلا و نوع لا نوع تحته و يسمى نوع الانواع و الى شئى هو جنس لما تحته نوع لما فووقه كالحيوان و غيره من المتوسطات .

و قد بقى من الذاتيات مالا يصلح لجواب ماهو فلا يكون الاعم المحيط لانه مقول^٢ فيكون خاصا فيصلح للتمييز بين^٣ المشاركات للشئى فى معنى عام و يسمى فصلا و يرسم بانه الكلى الذى يقال على الشئى فى جواب اى شئى هو فى ذاته . و العرضيات الخاصة كالضاحك تميز الا انه تميز غير ذاتى . و اى يطلب التمييز المطلق . و فصل الحيوان فصل جنس الانسان و ليس جنسه فلاكل ذاتى اعم جنس كما ظن المتخلفون . و كل فصل فانه مقوم لنوعه و مقسم لجنس ذلك النوع . و من الكليات ماله فصل مقسم دون المقوم كجنس الاجناس ومنها ماله المقوم^٤ دون المقسم كنوع الانواع و منها ماله كلاهما كالمتوسطات . و الفصل المقسم للنوع يقسم الجنس و لا يعكس و الفصل المقوم للجنس يقوم النوع و لاعكس .

و الذاتى انحصر فى المقول فى جواب ماهو المنقسم الى المقول على المختلفات و الى المقول على المتفقات و غير المقول الصالح لجواب اى شئى الذى هو الفصل .

(١) معنى قوله « المحيط » هو مالا يتضمنه شئى يساويه فى الحمل كتضمن الحيوان للحساس والانسان للمناطق لبالعكس، شرح (٢) تقدير الكلام لو كان الاعم المحيط لكان مقولا لكنه ليس بمقول فليس بالاعم المحيط و قوله فيكون خاصا الخ يريد انه لما ثبت انه ليس باعم محيط و جب ان لا يكون مشتركا فيه لان كل مشترك اعم محيط و يلزم من باب عكس التقيص ان مالا يكون اعم محيطا لا يكون مشتركا و كل ما ليس بمشترك فهو خاص ، شرح (٣) خ : م من (٤) ع : مقوم .

و العرضى ^١ اما ان يكون محمولا على نوع واحد دون غيره كان نوعا اخيرا او متوسطا ، عم الجميع اولم يعم ، لزم اوفارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للانسان و يسمى خاصة وترسم بانها كلى ^٢ يقال على ماتحت حقيقة واحدة ^٣ فقط قولاً غير ذاتى ، واما ان يكون محمولا على نوع وغيره عم اولم يعم لزم اوفارق كالابيض على البيضان ^٤ و يسمى عرضا عاما و يرسم بانه كلى يقال على ماتحت حقيقة واحدة و غيرها قولاً غير ذاتى . وقد يسمى عرضا و يحذف عنه العام ^٥ وليس هذا هو العرض التقسيم للجوهر فان هذا قد يكون جوهر ا فان الجسم عرض ^٦ للابيض لخروجه عن مفهومه كمادريت و ليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى و هو جنس السواد ^٨ لا العرض العام . وخاصة الجزئى خاصة الكلى و عرض عام الكلى عرض عام الجزئى ولا ينعكسان . و قد يكون شئى واحد كاللون جنسا كما هو للسواد ونوعا كما هو للكيف و خاصة كما هو للجسم و عرضا عاما كما هو للانسان لاختلاف الجهات .

التلويح العاشر فى احوال لهذه ^{١٠} الالفاظ

هذه الالفاظ الخمسة التى هى الجنس والنوع و الفصل والخاصة والعرض

- (١) لو قسم العرضى الى ما يكون محمولا على كل واحد دون غيره والى ما لا يكون لدخلت الاقسام باسرها فيه و هو اصح من قوله على نوع واحد . و قد يمكن ان يكون مراده بالنوع هيهناى حقيقة كانت لكن فى هذا التاويل تعسف ، شرح . (٢) فى الاصول: كلية ، و فى ش بحك و اصلاح (٣) قوله فى الرسمين على ماتحت حقيقة واحدة ولم يقل على حقيقة واحدة لان الرجولية مثلا هى من خواص الانسان و لا تضاف بالجمل اليه من حيث هو انسان فلا يقال الانسان رجل و لو اضيفت اليه من حيث هو لعمت و ليس كذا ، شرح (٤) ع ش : البيضانى (٥) زيد فى م بعد « العام » : فيظن انه قسم الجوهر (٦) لا يوجد « قد » فى ع (٧) م ع ش : عرضى (٨) ع : للسواد (٩) ع : العام (١٠) ش : هذه

العام مشاركة^١ في وقوعها على الجزئيات باسمائها وبتحدها^٢ ايضا . وثلاثة الذاتيات واقعة بالتواطؤ لا يسوغ فيها التشكك الا على تفصيل سيأتي^٣ ، والباقيان قد وقد^٤ . والفصل المنطقي الناطق لا النطق اذ لا حمل فيه . والصفات كالسواد لا يوصف بها الشيئي الا مع اشتقاق كالاسود فلا يقال الانسان سواد بل اسود . ويفهم من الاول^٥ دخوله فيه . ولولا الفصل ما^٦ استعد الجنس للخاصة وقد دريت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصص^٧ ، و الحقيقة الاصلية^٨ ما يقوم الجزء الخاص لها وجود العام كما يقوم المجموع والمختلفة ما يتقوم باجزائها ولا يقوم بجزئها^٩ المشترك بالخاص كالافطس و باختراع الاسامي لا تحصل حقائق^{١٠} .

و كون الشيئي موصوفا بانه احد هذه الخمسة او انه كلي او قسميه^{١١} او احد قسميه ونحوها عرضي له . ووصف الشيئي باحد هذه لاضافة ما اما الى فوقه او تحته او مساويه ، وكل في نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية . والذاتي ليس من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالانسانية لاشخاصها . والمقسمات غير الفصل جاعلة للاصناف^{١٢} ، هذا ما اردنا ههنا .

(١) ظ : مشاركة (٢) كالانسان الصادق باسمه على زيد وعمر وبتحده ايضا اذ كل واحد منهما يصدق عليه انه حيوان ناطق . وقوله بتحده لا يريد ان حد الكلبي هو حد الجزئي الذي تحته فان ذلك محال في مثل الحيوان والانسان وفي كل جزئي تحت كلي بل يريد صدقه عليه لا على انه حده . ومراده من الحد ما هو اعم منه ومن الرسم ، شرح (٣) يريد انه ياتي في علم ما بعد الطبيعة تحقيق الحال فيه فانه يخالف الجمهور في ان الجواهر لا تقبل الشدة والضعف ، شرح (٤) يعني قد يقع بالتشكيك وقد لا يقع ، شرح (٥) اي يفهم من حمل الفصل على النوع دخول الفصل في النوع على المعنى الذي عرفته في حمل كل ذاتي ، شرح (٦) ش : لما (٧) فيه نظر فان الاضافة الى المحل كاضافة السواد الى محله مقومة لوجوده وليست فصلا ، شرح (٨) سيجي في مبحث الحد كلام عن « الحقيقة الاصلية » (٩) ع ح م : لجزئها (١٠) ع : الحقائق (١١) قوله او قسميه يريد الجزئي وقوله او احد قسميه يريد الذاتي والعرضي وقوله ونحوها يريد لكونها مقولا في جواب ما هو او غير مقول وما شبه ذلك ، شرح (١٢) ينبغي ان يفهم ان ذلك ليس على اطلاقه بل منها ما يكون منوعا لكنه لم يذكر ذلك في الكتاب وذكره في غيره من كتبه ، شرح .

المرصد الثاني في القول الشارح

و فيه ثلاثة تأويحات

التلويح الاول في الحد

الحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء ويجمع مقوماته كلها ، و يتركب في الحقائق الاصلية من اجناسها وفصولها . وما لا تتركب فيه لا قول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ما وراء الماهية فليس القول حداً وان دلا على الواحداني فترادفاً . واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لحد وان دل على البعض فلا حد به ^١ . وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة ^٢ ولا المشروط بالذات لحصوله بفصل و بحد ناقص وهو الذي اخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا للانسان انه جوهر ناطق وقد اخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلاً ولدلالة الخاص التزاماً وهو غير معتبر ، بل الغرض من الحد تصور كنه الشيء كما هو ويتبعه التمييز . ولا ايجاز في الحد ولا تطويل أما في المعنى فلان غير المقوم لا يورد والمقوم لا يحذف وأما في اللفظ فالجنس القريب اسمه اغنى عن تعداد ^٣ مشتركات المقومات لدلالته عليها تضمناً والفصول وان كثرت لادلالة لبعضها على بعض الا بالالتزام فيذكر جميعها ، وان اورد حد الجنس مقام اسمه لاضير وترك مثل هذا الايجاز لا يبراح فيه عن الحدية ^٤ ، فمن شرط في الحد الايجاز مخطئ ^٥ ، والوجيز ^٦ مضاف وكائن من وجيز ^٧ كنسبة ^٨ طويل لاخرى ^٩ فالاضافات ^{١٠} المجهولة لا يحد بها ^{١١} الغير الاضافيات ^{١٢} المعلومة دونها .

(١) ع م : حدية (٢) ع : من الخاصة وحدة ، خ : بخاصية (٣) ع : تعدد

(٤) خ م : الاحادته ، ش مثلها بلا نقطة (٥) خ م : فخطا (٦) خ م : الوجز ، ع : (راجع ذيل الصفحة التالية)

التلويح الثانى فى الرسم

وهو قول مؤلف من خواص الشئى و اعراضه التى تخصه جملتها معا . و التام منه ما وضع فيه الجنس لتقييد ذات الشئى ، و الناقص ما ليس كذلك . و اللفظ الواحد كالخاصة لا يكفى للرسم فانه خاصة الخواص ^١ المتلازمة ان كانت لحقيقة فيسوغ رسم الكل ^٢ بها اذن فلا ميز فلا جواز ولا يقدح هذا فى القول الذى استقصى فيه فى ذكر اللوازم . و لا رسم واحد لمختلفين .

التلويح الثالث

ينبه فيه على امثلة فى الخطاء ليهذب الطامع فى التوقى لئلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود والعرضية مكان الجنس والجنس والفصل احدهما مكان الآخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هو محبة مفرطة ، ولئلا يحد الجنس بنوعه كتحديدهم الشر بظلم الناس ، ولا يؤخذ جنس مكان جنس كمن اخذ القوة والملكة فى حد الفاجر ^٣ و القادر على الفجور كل مكان الآخر ، ولا يضعن ^٤ الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب فى حد الكرسي ، ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر غيب معتصرو كذا الرماد خشب محترق ، ولا الجزء مكانه كقولهم الانسان حيوان ناطق وعنوا بالحيوان ما

(١) خم : للخواص . وفى الشرح : خاصة الخواص المتلازمة هي كالكاتب والضاحك والمنتصب القائمة فان كل واحد منهما خاصة للباقي وللانسان (٢) يريد بالكل الذات و باقى الخواص ، شرح (٣) خ : العاجز . وفى الشرح : هو كما يقال العفيف من له قوة يتمكن بها من اجتناب الشهوات البدنية فان الفاجر له هذه القوة ايضا الا انه لا يجتنب (٤) ش : تضعن .

بينة تأيقات الصنعة السابقة

الوجيز (٧) خ : وجز ، ع : وجيز (٨) ع خ م : لنسبة . (٩) ش : بالاحرى ، ظ : لآخر (١٠) م : والاضافات ، خ : والاضافات المحمولة (١١) ش م : لا يحدها (١٢) م : الاضافات ، وفى الشرح : فالوجيز من الاضافات المجهولة فلا يحده بالامور الغير الاضافية فى ذواتها وماهياتها المعلومة دون تلك الاضافات .

يخصص به^١ فذلك لا يقال على المختلفات فلاجنسية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد ولا تقييد اذ لو شرط بالالتقييد لاجواز لاقتران الفصل به . ولا تؤخذ الانفعالات مكان الفصول فانها اذا اشتدت قد تبطل^٢ وهذه مثبته .

ولا يُعرف الشيئي بمثله في المعرفة والجهالة كقولهم ان الزوج ما ليس بفرد فضلا عن^٣ ان يُعرف بالاخفى كقولهم ان المثلث شكل زواياه الثلاثة مساوية لثلاثتين . ولا يعرف الشيئي بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كو كب تطلع نهارا ولا بد من اخذ طلوع الشمس في حد النهار .

ولا يكرر الشيئي في الحد كقولهم ان الانسان حيوان جسماني ناطق وقد دخل الجريمة في الحيوان الا في محال الضرورة كقولنا ان الاسود شيئي قام به السواد من حيث هو كذلك لئلا يُظن انه مجرد ذلك الشيئي .

والمتضايقان كالاب والابن اخذ كل منهما في حد الآخر لمعية العلم بهما ولا يعلم ان التحديد بما به العلم فيقدم لا بما معه ومن علم احد المتضايقين علم الآخر بل الصواب ان يؤخذ الذاتان مجردتين عن التضاييف مع السبب الموقع للاضافة فينتصب حدا كقولنا ان الاب حيوان يولد آخر من نوعه من نطقته فلا مرجع فيه الى الابن . و فرفور يوس اخذ كلا من الجنس والنوع في حد الآخر فحمل على سهوه .

وليس من شرط كل قول يشارح ان يعرف المشروح انه حديثه او رسميته فقد عرفناك اجزائهما حين لم تعلمهما بما كنت^٤ ستعرف انه احدهما . هذا ما اردنا من التركيب الموجه الى التصور ونذكر التركيب الموصل الى التصديق .

(١) اي بالانسان او الناطق ، ف شرح (٢) انما قيد بقدر لان من الانفعالات ما لا تبطل كالحركات السماوية والتعلقات النفسانية ، شرح (٣) لا يوجد «عن» في ع (٤) خ ع : كتب ، ش بلا نقط . وفي الشرح : « انما قد عرفنا اجزاء الحد والرسم حين لم يكن الحد والرسم معلومين » وايضا : « فقد عرفت اجزاء الحد والرسم حين الجمل بهما بما ستعرف انه واحد منهما على التعيين .

المرصد الثالث فى التركيب الخبرى

وفيه اربع تلويحات

التلويح الاول فى انواع القضايا

وهيها مقدمة : اعلم ان للشيئ وجودا فى الاعيان اى فى نفسه وهو المدلول عليه لا الدال ، ووجودا فى الازهان وهو دال على العينية حقيقة لا وضعاً ، ووجوداً فى اللفظ وهو دال وضعاً على الذهنى ومدلول من جهة الكتابة ، ووجوداً فيها . و دلالتا هذين الاخيرين تختلفان بالاعصار ولا كذلك الدلالة الاولى .

واللفظ المركب اما ان يكون على سبيل التقييد وهو المستعمل فى الاقوال الشارحة ، وكثيراً ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق المائت ويقوم مقامه الانسان . وماسوى هذا اما ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا ، والاول هو مطلوبنا وهو الخبر والقضية والقول الجازم وهو قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب .

وهذا لا يخلو اما ان يكون اذا حلل كل جزء اول له لا يصلح وحده للخبرية او يصلح ، فالاول يسمى قضية حملية كقولنا الانسان حيوان اوليس . والمتقدم فى الوضع هيها ونحوه يسمى الموضوع ونحو المتأخر المحمول و«ليس» حرف سلب . ومن خاصيتها بساطة اجزائها او تقييدها ان كثرت بحيث يصح ان يدل على كل واحد بلفظة واحدة .

(١) فى الشرح : احترز بلفظ اول عن المفردات التى ينتهى اليها تحليل الشرطيات ولفظ وحده عن كل واحد من الاجزاء الاول باعتبار التحليل حال انضمامه الى الآخر فانه اذ ذاك غير صالح للخبرية وانما يصلح لها حال انفراده لاحال تركيبه .

والثاني يسمى الشرطية^١ ولا يخلو اما ان يكون اصل الرباط بين جزئيه بلزوم او بعناد . و الأول يسمى شرطية^٢ متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، ويسمى ما قرن به حرف الشرط من^٣ جزئيهما المقدم والمقرون بحرف الجزاء التالي ، و الثاني منفصلة كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا و اما ان يكون^٥ فردا ، وقد اخذ [ت] قضيتان فيهما واخرجتا باقتران^٦ هذه الادوات عن^٧ الخبرة لعدم صلوح كل واحد للتصديق بعد هذه ، ولولاها كانت قضايا . والاولى لجزئيهما^٨ ترتيب يتغير المعنى بتغييره دون الثانية . والاولى اذا تكثرت^٩ القضايا في تاليها يتكثر لتكثر الربط بالمقدم و تمام الكلام التصديقي عند اول ما قرن ، و ان تكثرت^{١٠} في المقدم فلا تكثر^{١١} . وليكن « هذا به ذات الجنب » احد الجزئين و « به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ونبض منشاري^{١٢} » كلها يؤخذ تارة في المقدم واخرى في التالي ومربوطا به و يمتحن . بخلاف المنفصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة . و العملية ايضا اذا تكثر في جزئيهما حرف عطف او ما يوجب الاستقلال في الآحاد تتكثر في ايهما كان . واشترك^{١٣} الشرطيتان في انحلالهما^{١٤} اولاً الى الحملات ومنها الى المفردات و ان لا يُبدل بلفظ^{١٥} على احد اجزائهما الأول .

و لكل من هذه ايجاب و سلب ، فايجاب العملية كقولنا الانسان حيوان اي المفروض ذهننا و عينا انه انسان دون شرط تعميم و تأييد و مقابليهما هو حيوان و

-
- (١) ع ش : الشرطي (٢) ع ش : شرطيا متصلا (٣) خ : بين (٤)
 ع ش خ : منفصلا (٥) ع : او يكون (٦) م : باقران (٧) م : غير (٨)
 ع ش خ : لجزئيهما (٩) ع ش خ : كثرت (١٠) ش : كثرت (١١) م : يتكثر ،
 و في الشرح : يريد فلا يلزم التكثر (١٢) ع : متساوى ، ش بلا نقط . خ م : يبض
 منشاري (١٣) ع : اشترك (١٤) في الشرح : من الشرطيات ما يكون مركبة
 من شرطيات ايضا كما يتبين فيما بعد فلا يكون اول انحلال تلك الحملات . ويمكن ان
 يتاول بان مراده بانحلالها اولاً انها تتحل الى الحملات قبل انحلالها الى المفردات .
 (١٥) قوله بلفظ ، يريد به المفرد لا المركب ، شرح .

يخص^١ به النسبة بهو. و سلبها كقولنا الانسان ليس بحجر، و حاله ما سبق. و ايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و هو يتعلق باثبات اللزوم و ان كان بين السالبتين، و سلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود. و ايجاب المنفصل^٢ ما يوقع العناد و ان كان بين سالتين [و] مثاله ما ذكرنا، و سلبه ما يقطع العناد كقولنا ليس « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا ». و اشترك ايجاب الثلثة فى ايقاع نسبة^٣ ما بين الجزئين و السلب فى رفع تلك النسبة.

و المتصلة الموجبة اذا قرن باحد جزئها حرف السلب و ادخل عليهما لفظه « اما » بعد حذف اداتيهما^٤ صارت منفصلة و ان كان التالى اعم فليكن عند القلب السلب ماخوذا فيه^٥. و المنفصلة اذا قرن باحد جزئها السلب و ادخل فيهما^٦ اداتا الاتصال صحت متصلة لانه اذ لم يجتمع وجود امرين يلزم من وجود احدهما عدم الآخر و اذا لزمت^٧ معية وجودهما يعانده^٨ وجود احدهما عدم الآخر.

و المنفصلة منها حقيقية و هى التى يراد فيها بامّا منع الجمع و الخلو، و منها غير حقيقية و هى التى تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ابيض او لا يكون اسود، او منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لا يكون هذا المحل ابيض و اما ان لا يكون اسود. و كل ما منع الجمع فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلبى جزئيه منع الخلو فقط.

(١) ش : يختص (٢) م : المنفصلة (٣) م : النسبة (٤) ش : عليها

(٥) ع خ : اداتها، ش : اداتيهما (٦) فى الشرح : كانه اعتبر فى الانفصال العناد فى

الجمع خاصة و لم يعتبره فى الخلو فانه اذا قرن حرف السلب بالمقدم صارت منفصلة

ما نعة الخلو فلا يصح منعه من اقتران حرف السلب بالمقدم عند قلبها الى المنفصلة الا

اذاعنى بها ما نعة الجمع لا مانعة الخلو (٧) ش : فيها (٨) ع خ : و اذا انتفى

(٩) خ : يغاير (١٠) م : واما ان لا يكون.

وقد تتأتى متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا فهى غيرمنقسمة بمتساويين، وكذلك المنفصلة الا انها غير حقيقية كقولنا « الفلك اما ان يكون حارا او باردا » فى جواب من اثبتها عليه .

و المتصلة لا يجب فى اتصالها اللزوم بحسب الاقتضاء الذات الامر بل ان كان صحبه^٢ ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كاتباً فهو ضاحك و هما لازما امر غيرهما .
و المتصلة والمنفصلة يصح قلبهما الى العملية اذا صرح باللزوم و العناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار ، او : يعانده الليل . وقد^٣ يصح القلب على^٤ غير هذا الطريق^٥ .

و الايجاب ايسر من السلب اذا الأعدام و السلوب يؤخذ فى حدها ثبوت^٦ ما^٧ و الا لا مفهوم لها ، و لا ينعكس .

التلويح الثانى فى خصوص القضايا و اهمالها و حصرها

اعلم ان موضوع القضية اما ان يكون جزئيا و تسمى حينئذ مخصوصة و شخصية ، موجبة و سالبة ، كقولنا زيد كاتب ، او : ليس ، او كليا . فان لم يبين قدر الحكم و كمية الموضوع سميت مهمة ، موجبة او سالبة ، كقولنا الانسان فى خسر اوليس . و ان بين كمية الموضوع سميت محصورة و هى اما كلية موجبتها كقولنا كل انسان حيوان و سالبتها « لاشيئ من الانسان بحجر » و « ليس و لا واحد » . و لم يقتصر على ليس لاشعاره بحاضر الزمان و تخصيص الواحد . و اما جزئية موجبتها

(١) م : الاقتصاد (٢) م : صحبة (٣) لا يوجد « قد » فى ش (٤) ع :

من (٥) شرح : يريد كما فى قولنا ان كان الحيوان متحركا بالا اراده فهو صاحب غرض وهذا لا يصح الا فيما كان المقدم والتالى مشتركين فى جزو ولهذا خصصه بقـد . (٦) شرح : يريد ان السلب لا يتحصل فى الدهن الا سلبا لشيئ وكذا العدم اذ هو عبارة عن رفع الثبوت ، واما ان ذلك لا ينعكس فلان الايجاب لا يفترق فى تصويره الى تصور السلب والعدم .

بعض الناس كاتب و سالتها ليس بعض الناس كاتباً وليس كل ، فان سلب البعض متعين فيهما و حال الباقي لم يتعرض [له] و « ليس ولا بعض » يعم .
 و اذالم يطلب حال الجزئى فى العلوم و الاهمال مغلّط حذفنا^٢ ولم يعتبر غير المحصورات الاربع . و اللفظ الحاصر يسمى سوراً مثل كل و بعض ولا شيئى ولا واحد ولا بعض ولا كل وغيرها .

و المهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان تكون قضية كلية او جزئية . و الانسانية لو وجب فيها من الوحدة والكثرة واحد ما قيلت على الآخر . ولو وجب فيها الاستغراق ما كان الشخص الواحد يقال له^٣ « انسان » كما لا يقال له « رجال » وما قرنه احوال بشرائط^٤ لو خلى وحده كما هو لا يقتضيها . و الانسانية بالاشارة تنخص^٥ و بسورما تتعمم فليسا مقتضياها^٦ . و اسماء الجموع^٧ مهملة ايضاً لما قلنا . و اذا عرفت فاعلم^٨ ان الالف واللام و ان كان فى لغة العرب قد يزداد^٩ للتعميم فانه قد^{١٠} يشار به الى الحقيقة الذهنية كقولهم^{١١} ان الانسان عام و نوع ، و لو استغرق لقام مقامه لفظة كل و ليس كذلك . و قد يراد به تعريف المعهود^{١٢} ، فان اورد موضوعاً لقضية صارت شخصية . و قد يعنى به التوصيل^{١٣} كقولهم هذا الرجل . و المهملة فى قوة جزئية لانه لما كان الايجاب و السلب على الكل يدخل فيه البعض فيتيقن^{١٤} البعض فى المهمل و يشك فى الكل فاجب^{١٥} ان تكون فى قوتها . و الحكم على البعض لا يقتضى موافقة الباقي ولا مخالفته ، و كذلك الاهمال .

(١) ع ش : اذا (٢) م ع ، حذفنا ، ش : حذفناه ، ويحتمل : حذفنا (٣) خ م : انه
 (٤) م : لشرائط ، ع : الشرائط (٥) خ : متخصص م : مقتضاها (٦) خ :
 المجموع (٨) م : فعلم (٩) خ ع : يراد ، ش بلا نقط ، م : يزداد للتعمم ويحتمل :
 يراد به التعميم (١٠) لا يوجد « قد » فى م (١١) خ : كقوله (١٢) ش :
 العهد (١٣) م : التوصيل (١٤) خ ع : فيتيقن (١٥) خ ع : ما وجب .

و الشرطية المتصلة سورها « كلما » و^١ « دائما » فى الايجاب الكلى و « دائما ليس » و « ليس البتة » فى السلب . و الثلاثة^٢ تصلح لسور ايجاب المنفصلة و سلبها الكليين ، و سور جزئيتهما هو « قد يكون اذا كان » او اما او « ليس دائما » او « ليس كلما » او « قد يكون لا » ، فنقول فى الشرطية المتصلة « قد يكون اذا كان زيد فى البحر فهو غريق » ، فهو اتصال جزئى موجب يلزم حين لم يسبح و ليس له سفينة او يقرن^٣ بهذه « قد يكون ليس » او مراد فيه . و فى المنفصلة نقول « قد يكون اما ان يكون زيد فى السفينة او يغرق » اى اذا كان فى البحر . و تسلبه^٤ بالاسوار المذكورة ايضا . و اذا خلى « اما » و اذا كان « و » ان كان « لا يقتضى الجزئية و الالضادات احد السورين الكلية و الجزئية و ما احتاجت الى الآخر و ليس كذلك . و خصوص الشرطيات بتعيين الآن فان خصوصها و اهمالها و حصرها يتعلق بالاوقات و الاوضاع كما كان فى العمليات متعلقا بالاعداد فقد تتركب شرطية^٥ كلية من حمليتين جزئيتين .

التلويح الثالث فى لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها

انه قد يزداد^٦ فى القضايا ما يفيدها احكاما لا يقتضيها مجرد الحمل كلفظة انما

- (١) خ : او (٢) فى الشرح : هذه الاسوار الاربعة وهى كلما و دائما للكلى الموجب و دائما ليس و ليس البتة للكلى السالب منها واحد يختص بالمتصلة وهو كلما و الثلثة الباقية تستعمل فى المتصلة و المنفصلة (٣) ع : او يقترن ، اذا يقرن ، خ : او نقول (٤) ، ع : و سلبه (٥) م ش : للكلية ، و فى الشرح : اذ لو اقتضت الكلية لضادات سور الجزئية^٧ و استغنت عن سور الكلية و لو اقتضت الجزئية فلا يقرن بها سور الكلية لمضاداته و ما احتاجت الى سور الجزئية لاستغنائها عنه . هكذا حكم صاحب الكتاب و فى هذا بحث و هو انه لامضادة بين سور الكلية و الجزئية لصديق احدهما مع الآخر ثم ان الربط بين جزئى المتصلة هو اللزوم المقضى للدوام بدوام صدق المقدم حيث لم يقرن به سور مختص للزوم بحال او وقت فيتبادر الذهن الى الدوام . (٦) خ : الازمان ، و فى الشرح : ليس المراد من الان ههنا ما لا ينقسم بل المراد به الوقت المعين (٧) ع : الشرطية الكلية (٨) فى الاصول : يراد ، بلا نقطه .

فى العربية فانها اذا ادخلت فى القضية تفيد حصر الجزء المأخوذ فى قضية اخرى سالبة بالقوة او بالفعل فى الجزء الآخر فتارة تقتضى حصر الموضوع فى المحمول و تارة بالعكس . و كالألف و اللام فى المحمول كقولنا الانسان هو الضحك^١ فانه يفيد حصر المحمول فى الموضوع و المساواة . و يدخل فى القضية حرف السلب لنفى مقتضيها^٢ مع جواز بقاء القضية على ايجابها فيقال ليس ج الـ ب و يراد اتحاد حقيقتيها تارة و اللزوم اخرى . و فى الشرطيات يقال لما كان النهار راها^٣ كانت الشمس طالعة و هذا مع ايجاب الاتصال فيه يسلم^٤ وقوعها . و قد يقال لا تكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا - او حتى يكون او الا ان يكون^٥ - فان شئت حذفنا الادوات و ابقيت^٦ السلب و جعلتها منفصلة او حذفته^٧ ايضا و جعلتها متصلة ، و هى الى الانفصال اقرب^٨ لقلة الحذف فيه . و يقال « لا يكون المحل حارا و هو بارد » و هو مشعر بمنع الجمع دون الخلو ، فان حذفنا السلب آبت^٩ منفصلة غير حقيقية ، او تدخل اداة الاتصال عليها و التالى هو السالب اذ بالعكس لا يلزم اللزوم .

و المنفصلة اذا اورد لازم جزئها الاعم بدله صارت غير حقيقية كقولنا اما ان يكون زيد فى البحر و اما ان لا يغرق ، فالأخير لازم الـ لا يكون فى البحر و هو اعم . و قد يتركب كل من الشرطيتين من مثليه و من عددى قسيمه^{١٠} و من مثله مع الحملية و من قسيمه معها ، فتقول « اذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

(١) م : الضاحك (٢) ع خ : مقتضيها ، و فى الشرح : يعنى بذلك مقتضى انما و مقتضى الالف و اللام فى المحمول (٣) ع : زاهتا ، زاهيا ، و فى الشرح : الـ راها فى المثال الذى ذكره معناه الثابت (٤) ش : تسليم ، م ع : تسلم (٥) خ م ش : لا يكون . و فى الشرح : فان هذه العبارات الثلثة اعنى او وحتى و الا ان متقاربة المفهوم (٦) فى الاصول : بقيت (٧) ع : حذفها (٨) فى الشرح : هذا انما هو بالنظر الى اللفظ و اما بالنظر الى المعنى فهى الى الاتصال اقرب كما ذكر فى غير هذا الكتاب (٩) خ ش : ات ، م : انت (١٠) ح : قسيمه . و فى الشرح : يعنى المتصلة من منفصلتين و المنفصلة من متصلتين .

فكلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود « ر كبت متصلة من متصلتين ، فاذا قرنت باحدى الشرطيتين السلب و حذفت الاداة و ادخلت اداة الانفصال صارت منفصلة من قسيمها^١ ، ونقول اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا » و اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا^٢ » اى اما ان يصح هذا التقسيم و اما ان يصح ذاك التقسيم هى منفصلة من مثليها ، و ان اقرنت^٣ باحد جزئى الاولى السلب و بدلت الاداة الاولى للانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من قسيمها^٤ . و نقول اما ان يكون « اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » و اما ان يكون « اما ان تكون الشمس غاربة و اما ان يكون الليل موجودا » هى منفصلة تركبت^٥ من مثليها و قسيمها^٦ . و ان اقرنت^٧ سور المتصلة و اداتها بدل اداة الاولى للانفصال و السلب مع احد جزئيهما صحت متصلة منهما و نقول ان كان « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فالشمس علة النهار ، و نقول ان كان « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فالشمس علة النهار ، ر كبت متصلة من مثليها و حملية و اذا اقرنت بالحملية السلب و بدلت اداة الاولى باداة الانفصال صارت منفصلة منهما . و نقول ان كان هذا عددا فهو اما زوج و اما فرد ر كبت متصلة من قسيمها و حملية ، و ان بدلت الاداة و ادخلت فى الحملية سلبيها صحت منفصلة منهما^{١٠} .

(١) خ م : قسيمها (٢) عبارات النسخ مشوشة فى هذا المثال و ما ذكرناه فى المتن هى الصورة الصحيحة التى يقتضيها المقام (٣) خ ش : اقرنت (٤) خ : قسيمها (٥) زاد فى خ بعد « موجود » : و اما ان يكون الليل موجودا (٦) خ ش : ر كبت (٧) ش خ م : و قسيمه (٨) ش خ : اقرنت (٩) ع : اداة (١٠) شرح : اعلم ان كل واحد من هذه الاقسام قد تتضاعف الى غير النهاية مثل ان المتصلة من متصلتين قد يكون كل واحد من المتصلتين على اقسامها الستة و كذا الكلام فى اجزاء اجزائها و هلم جرا و قد ظهر فى أثناء ذكر اقسام الشرطيات كثير من لوازمها . و يجب ان تعتبر صحة اللزوم فى هذه الاقسام من غير النظر الى المواد .

التلويح الرابع فى العدول و التحصيل و فيه ضابط المحمل

اعلم ان كل قضية اما معدولة و هى التى جعل حرف ' السلب جزء موضوعها او محمولها ، و اما محصلة و هى ذات الجزئين المحصلين .

و حق كل قضية حملية ان يكون فيها موضوع و محمول و نسبة . و كل يستحق لفظاً دالاً عليه . و كذلك الشرطيات . الا ان الروابط قد تطوى فى بعض اللغات ، و قد لا يتأتى الانطواء كما فى لغة الفرس فى قولهم زيد دانا است و فى العربية يقال زيد هو عالم . و اللفظة الدالة على النسبة هى التى تسمى الرابطة . و فى العربية يربط بلفظة هو و بكائن و يوجد كما يقال زيد يوجد كاتباً ، او كائن كذلك . فتصير هذه اداة بهذا المعنى ، و كانت بازاء مفهوماتها اسماء و افعالا ، فهى مشتركة اذن . و فى لغة العرب ان تقدم السلب على الرابطة فينفىها و يقطعها فالقضية سالبة ، و ان تاخر عنها فيرتبط بها و يصير جزءاً من المحمول كقولنا زيد هو غير كاتب . و القضية مع الرابطة تسمى ثلاثية و دونها ثنائية .

و الفرق بين السالبة البسيطة و الموجبة المعدولة ان الاولى تصدق على المعدوم - اذ المنتفى يصح نفى صفاته - و الثانية اثباتية و لا اثبات الا على وجود احد الوجودين^٣ فيثبت عليه الحكم بحسب احد ثباتيه او كليهما ، فلا يقال « الغنقاء هو غير بصير » بل « ليس هو بصيراً » ، و الموجبة المعدولة كالتى محمولها غير البصير يكذب فى البصير و المعدوم و السالبة المعدولة تصدق فيهما كقولنا فلان ليس هو لا بصير ، بخلاف تعاقب السلوب فان ازواجها اثبات و افرادها نفى .

و الثنائية كونها موجبة معدولة او سالبة بسيطة يتعلق بنية المتكلم الا اذا كان اللفظ لا يستعمل الا للعدول كغير فى العربية فيتعين .

(١) لا يوجد « حرف » فى خ ش م (٢) لا يوجد « كل » فى ش (٣) ش :

وقد بوحث^١ في ان القضية العدمية و هي التي محمولها يدل على سلب شيئي ممكن للموضوع او نوعه او جنسه كقولنا زيد اعمى هل هي مساوية للمعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هي اخص . وليس هذا بحث المنطقي فان ذلك يختلف باللغات ففي الفارسية هما متساويان ولا يقال^٢ للحجر غير بصير ولا يقال له اعمى ولا نايينا اى غير البصير ، و في العربية المعدول اعم اذ يقال للحجر غير بصير ولا يقال له اعمى والبارى غير جسم وليس ذلك امرا يمكن في حقه ، ولا نوع ولا جنس له ، بل على المنطقي ان السلب اذا تأخر عن الرابطة او ارتبط بها كيف كان - ان لم يعتبر التأخر كلغة الفرس - فالقضية موجبة . و اثبتوا الواحا في هذا البيان و هي ضابطة^٣ .

فالقضايا اربعة موجبة بسيطة و سالبة كذلك و معدولتان .

ضابط في الحمل : و ليكن معينا^٤ اجزاء الحمل ° و ما يتعلق به . اذا قلنا ان الحمل ناهل^٥ ينبغي ان يتبين^٦ مفهوماتها ان الاول اعنى به السماوى او الارضى ، والثانى المشترك بين الريان و ضده ايهما مقصود . و اذا قلنا زيد هو اب^٧ تعين جهة الاضافة . و اذا قيل هذا الخمر مسكر فليراع بالقوة كما في الدن^٨ او بالفعل ، الكثير او القليل ، كله او جزؤه . و اذا قيل الثلج ينزل^٩ يعين المكان من انه في البلاد الباردة او الحارة و الزمان من انه في الشتاء او الصيف . ويعرف الربط كما اذا قيل « ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه » انه الى ايهما يرجع من الحكيم و علمه . و يبين^{١٠} الشرط كما اذا قلنا « المتحرك متغير » فيراعى مادام متحركا ، فان اهمال هذه مغلط جدا .

- (١) خ : يوجب (٢) م : ولا يقال للحجر كورى اى اعمى ولا نايينا اى غير البصير
(٣) في الشرح : انما كانت ضابطة لاختلافها باختلاف اللغات و خروجها عن ذكر نظر المنطقي و ان تلك المناسبات لا تخفى على من وقف على الاصول التي يتضمنها هذا الفصل . و هذه الالواح مشهورة في كتبهم (٤) خ م : متعينا (٥) شرح : يريد باجزاء الحمل
اجزاء القضية العملية (٦) خ : باهل . شرح : الناهل من اسماء الاضداد فانه يطلق على الريان والعطشان (٧) خ م : يبين .

المرصد الرابع فى جهات القضايا وتصرفات فيها

وفيه خمس تلويحات

التلويح الاول فى الجهات

اعلم ان المحمول وما يشبهه نسبته الى الموضوع ونحوه اما ان تكون
ضرورية الوجود اى لا بد من كونها فى نفس الامر كقولنا الانسان حيوان اوليس ،
او ضرورية اللاوجود كفى قولنا الانسان حجر او ليس ، او غير ضرورية الوجود و
العدم بل ممكنة^١ كما فى قولنا الانسان كاتب اوليس. وتصدق على الاولى لفظة الواجب
وعلى الثانية الممتنع و على الثالثة الممكن . وهذه الالفاظ الثلاثة تسمى الجهات .
وكل قضية لها صلوح ان يصدق عليها فى الايجاب احد هذه يسمى مادته و ان صدق
على السلب اخرى . و الجهة قولية زائدة^٢ على نفس القضية و المادة هى هى باعتبار
ذلك الصلوح فيتبدل كاذبها بصادقها وهى بحالها . ويسلب جهة منها وقد يبقى موجبة .
والجهة لما كانت لفظة دالة على وثاق الرابطة وضعفها فمكانها عندها والقضية
المصرح بجهتها تسمى رباعية وفى الثنائيات حرف السلب مكانه قبل المحمول لانه ينفيه ،
وفى الثلاثيات قبل الرابطة . والسور مكانه قبل الموضوع او مدلوله لانه معين كميته
وان كان قد يتوسع فى وضعها لا كذلك .

و يقال للواجب و الممتنع الضرورى و ان كان احدهما فى الوجود والاخر

(١) خم : ممكنه (٢) فى الشرح : يريد بالقولية ما يدل عليها بالقول والقول
هيئنا هو اللفظ من غير تقييد له بالمركب كما كان الاصطلاح واقعا عليه فعلى هذا ما يدل
عليه بلفظة الواجب هو الجهة الواجبة . و بهذا يظهر الفرق بين المادة و الجهة فان
الجهة هى ما يصدق على القضية من مدلولات هذه الالفاظ فتكون الجهة زائدة على القضية
و اما المادة فهى القضية بعينها .

فى العدم . ثم الضرورة اما مطلقة غير محتاجة الى شرط لتداهر كقولنا القيوم حى و اما مشروطة اما بشرط^١ دوام الذات كقولنا كل انسان حيوان - و لا نعى^٢ تسرده بل مادام ذاته موجودة - و اما بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بما وضع معه كقولنا المتحرك متغير مادام متحركا ، و فرق بينه و بين ما قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات و هيئنا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بامر محصل دونها . و اما بشرط وقت معين كقولنا القمر بالضرورة كاسف ، او غير معين كقولنا الانسان بالضرورة متنفس ، او بشرط فى المحمول كقولنا الانسان ماش ماشيا . وهذا يطرد ايضا فى ما ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره ، ويعتبر الوقت المعين وغير الميعين فى موضوع له لازم ضرورى يسوقه^٣ الى الحكم وقتا ما و غير ذلك من الاوقات . و شرائط الحكم ان تعرضت فهى جزء احد الجزئين والّا لا ضرورة بها . فهذه ستة اصناف . و المشروطة الاولى جمعناها مع الضرورية الاولى فى اطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول ، ولم يشترط فى هذه المشروطة لادوام الذات حتى يخالفها مخالفة بعيدة ، و لا نعى بالضرورى الوجود غيرهما . و قد يوجد دائما غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود او سلب دائم كسواد احد و لا يياضه ، و لا ضرورة لهما لذاته .

و لا حمل دائم غير ضرورى فى الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا ترجح فلا تعين لجزم العقل بالدوام . و ايضا ما ليس بذاتى ولا لازم المية هو جازز المفارقة فلا سبيل لمعرفة دوامه فى الجزئيات . وظن منه ان لا ضرورى غير دائم فى الكليات ولم يعرف ان من اللوازم لوازم ماهية تسوق جميع جزئياتها الى امر فيصح الحكم الحاصل لها به . و الامكان قد يعنى به ما يلزم سلب ضرورة العدم و هو الاصطلاح العامى ،

(١) لا يوجد « اما بشرط » فى ع (٢) ع : ولا يعنى (٣) ع م : ليسوقه

(٤) خ م : العقد (٥) خ : يستوف .

و وجه الخواص ما يسلب^١ الضرورتين اى الوجود و العدم عنه . و صرح الأمكان العامى على طرفيه لصدق الغير الممتنع عليهما^٢ فخصّوه باسم الامكان ، و قد دخل الواجب فى الاول دون الثانى فصارت الأقسام بحسب هذا ثلاثة واجب و ممكن و ممتنع ، و كانت بحسب المصطلح الاول ممكن و ممتنع . و الذى ليس ممكنا بالمعنى الثانى هو اما ضرورى الوجود او العدم ، و يتعيّن فى سلب الاول الامتناع و تدخل الاربعة^٣ من الضروريات تحت الثانى^٤ لتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع و المحمول . و قوم حصروا الامكان بالقضية العريّة عن الشرائط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة : ضرورى الوجود و العدم و ماله ضرورة ما و ممكن . و آخرون اخذوا الأمكان بحسب حال الشئى فى المستقبل فان كان لا يجب وجوده و عدمه فى كل وقت من المستقبل فهو ممكن وان وقع ، و الا فلا . و جميع الاعتبارات صحيحة .

و من ظنّ أنّ من شرط الممكن ان لا يكون موجودا فى الحال بل معدوما لأن الوجود يُخرج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا الوجه يخرج الى ضرورة العدم فان لم يخلّ هذا فلا يخلّ ذاك ثم ان كان الممكن ينبغى ان لا يتحقق فمممكن العدم ينبغى ان لا يكون فى الحال معدوما فيكون موجودا و هو بعينه ممكن الوجود فشرط فى لا وجوده وجوده . و الوجود الحالى لا ينافى العدم فى الاستقبال فضلا عن الأمكان .

و الأمكان على المترتباته واقع بالأشتراك وعلى الاخص ايضا باعتبارى جهة

(١) ش : ما سلب (٢) خ . عليها (٣) شرح : يريد بالاربعة الضرورية

المشروطة بالوصف العنوانى و الوقتين و التى بشرط المحمول (٤) خ : الباقي

(٥) شرح : يريد بالترتب ما هو بالخصوص و العموم فان الاول الذى هو الامكان العام

اعم من الثانى الذى هو الامكان الخاص و الثانى اعم من الثالث الذى هو الامكان العارى (راجع ذيل الصفحة التالية)

عمومه و خصوصه ، و كل على جزئياته متواطئ . فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون وممكن الكون ممكن الا لا كون فالواجب ممكن الا لا كون ، وان كان غير ممكن - وما ليس بممكن فهو ممتنع - فالواجب ممتنع . قلنا الجواب « ممكن » بالمعنى العام ولا ينعكس الى « ممكن ان لا يكون » لدخول غير ممتنع الكون و ممتنع الا لا كون فيه و هو غير ممكن بالأمكان الخاص و لا يتعين فى سلبه ضرورة العدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الأمكان على الاشتراك ، و لا تستمع الى قولهم ان الممتنع ممكن ان لا يكون فينعكس الى ممكن ان يكون لانه بالمعنى العام و لا ينعكس الى ممكن ان يكون .

و سالب كل جهة - و لابد من تقدم اداة السلب فيه على الجهة - غير السالب الموصوف بتلك الجهة ، و لابد من تأخر السلب فيه عن الجهة ، فسالب الضرورة و الامتناع غير السالبة الضرورية و الممتنعة لصدق الأولين فى مادة الأمكان دونهما ، و سالب الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه تكذب فى مادة ضرورة الوجود و العدم وهو يصدق .

التلويح الثانى فى تلازم ذوات الجهة

اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس و منها ما يجرى بينها لزوم دون تعاكس و ليس من شرط كل لازم العكس ، و هذه طبقاتها :

(١) لا يوجد فى ع : فينعكس الى ممكن ان يكون .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

عن شيئى فى الضرورات (٦) شرح : يريد ان الامكان يصدق على الامكان الثالث بمعانيه الثلاثة المترتبة العام و الخاص و الاخص و يصدق على الامكان الثانى بمعنيين منها فقط و صدقه على الامكان الثالث بهذه المعانى المختلفة انما هو بالاشتراك اللفظى .

متقابلات ليس بواجب ان يكون ممكن عامى ان لا يكون ليس بممتنع ان لا يكون	واجب ان يكون ليس بممكن العامى ان لا يكون ممتنع ان لا يكون متقابلات
ليس بواجب ان لا يكون ممكن العامى ان يكون غير ممتنع ان يكون	واجب ان لا يكون ليس بممكن العامى ان يكون ممتنع ان يكون متقابلات
ليس بممكن ان يكون الخاص ليس بممكن ان لا يكون الخاص	ممكن ان يكون الخاص ممكن ان لا يكون الخاص متقابلات

شرح : يريد بالتعاكس لزوم كل واحد منهما للآخر. والضابط فى اللوازم التى لا تنعكس هو ان الطبقات لما كانت ثلاثا كان نقيض كل واحد منهما لازم اعم من كل واحد من الطبقتين الباقيتين. و فى تلازم ممكن ان يكون الخاص و ممكن ان لا يكون نظر و هو ان احدهما هو الاخر نفسه اذ لا معين للامكان الخاص الا ما يسلب الضرورة عن طرفى الوجوب و العدم والتلازم يستدعى المغايرة لكن المساهلة فى امثال هذه الاشياء لا تضرب فى الغرض المقصود .

التلويح الثالث في المقول على الكل و الفرق

بين المطلقات و الموجهات

اعلم ان القضية التي فيها المقول على الكل هي التي قيل 'محمولها على المقول عليه موضوعها فاشتملت على عقدي حمل فلهذا سألها البسيط ايضا يكذب في المعدوم للزوم ايجاب العقد الاول عليه فاستوى مع الايجاب المعدول . وفيها شرائط في الوضع^١ و الحمل اما الاول فاذا قلنا كل ج ب فلا يعنى كل الجيم لما علمت انه عام و نوع لا يقع الكل موقعه و لا كليته اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشئى كلازم واحد و نحوه ولا كل الشئى فانه كل مجموعى معناه الجميع ، وقد يحكم على الآحاد بالكل العددي ما لا يصح^٢ عليه كقولنا كل انسان ذو نفس واحدة و لا كذلك الجمع . و لا يعنى الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل و ان لم يكن ج فهو ب و الا ما صح ان نقول المتحرك قد يسكن و صحته لعدم اخذه من حيث هو ، ولا يشترط ايضا لا كون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين ، و لا يعنى^٣ الموصوف به فى احد الوجودين بل ما يعمهما دام اولم يدم ، و لا يشترط احدهما فيه .

و اما فى الحمل ففي الضرورية نقول : بالضرورة هو ب مادام موجود الذات و ان لم يكن ج ان كان مما يجوز زواله ، فانه اعم فى هذه المادة من جهة استمرار الحكم من قولنا « مادام ج » و ان كان « مادام ج » اعم منه من وجه لصحته ههنا و فى ما شرطه فى الموضوع . و فى الدائمة الغير الضرورية دائما من غير ضرورة مادام ذاته موجوداً و ان لم يكن ج ، هذه صورتها وان كذبت كلية . و فى الممكنة يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الأخص . و فى الضروريات الاربع هو ب

(١) خ : قبل (٢) ش : الموضوع (٣) ش : يصلح (٤) م : لا يعين للموصوف ، خ : لا يعنى للموصوف . (٥) شرح : اى و ان لم تكن الجيمية صادقة عليه كما سبق مثاله ، و هذا صورة هذه القضية بحسب الحكم والقول فى المقول على الكل و ان كان لا يمكن صدقها لما بينا ان الحكم بالدوام فى الكليات لا يكون الا ضروريا .

مادام ب او مادام ج او نعين الوقت او نبيهه . فهذه هى الموجهة .
 و ان لم يتعرض الجهة و حال ودوام او لا دوام بل يقتصر على ذكر المحمول
 فهى القضية المطلقة العامة وهى وان حصرت فى الأعداد مهمة فى الاوقات .
 و القضية لو كانت تقتضى من الجهات و الضمات شيئا ما صح عليها خلافه فمن
 حيث هى هى صالحة لكل فاذا قلنا كل ج ب لا يقتضى دوام البائية ولا لادوامها ولا
 اتفاق الأعداد فى وقت الاتصاف^١ بل ان اتصف بالبائية بعض موضوعات الجيم فى وقت
 و البعض الآخر فى وقت^٢ آخر يصح . و تطرد هذه المطلقة فى الضروريات الستة
 و اذ^٣ لم يشترط الدوام قد يصح قلبها من الايجاب الى السلب كما عمل الحكيم^٤ حيث
 قلب كل فرس نائم الى لا شئ من الفرس بنائم . و الضروريات الاربعة اذا حذف
 خصوص شرائطها مقيدة بالادوام كقولنا كل ج ب لا دائما بل وقتاما هى المسماة
 بالمطلقة الوجودية ويتأتى بته قلب موجبها الى سالبها ولا تصدق فى مادة الضرورة .
 و قوم جعلوا مطلقتهم^٥ ما وقع فى الماضى او الحال والممكن بحسب المستقبل
 و الواجب ما اشتمل على الازمنة الثلاثة و بهذا فرقوا بين الجهات و اذا اتى زمان لم
 يبق فيه من الالوان غير السواد او غيره من مراتب العموم والخصوص صح ان كل لون
 سواد باطلاقتهم لانه وقتى و قبل الوقوع ممكن بامكانهم ، و لا اطلاق و لا امكان
 بحسب الحمل الحقيقى فان هيهنا بالضرورة الوانا معقولة^٦ غير السواد و هذه الجهات
 سميت وقتية .

و الأمكان العام اعم من جميع الجهات ومن المطلقة العامة فان الممكنة تدخل
 فيها اشياء^٨ لا تقع ابدا و ليس المطلق هكذا . و الامكان الخاص اعم من الوجودية

(١) ع : اتصاف (٢) لا يوجد « وقت » فى خ ش م (٣) م : اذا (٤)
 شرح : يشير الى الحكيم ارسطاطالس فانه تمثل بامثلة فى المطلقة ينقلب الحكم الايجابى
 فيها سلبا و السلبى ايجابا (٥) لا يوجد « بته » فى خ (٦) خ م : مطلقهم
 (٧) خ : فقلوله (٨) م : الاشياء .

لمثل هذه العلة . وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هي اعم منه من جهة صدقها على الضروري . و الوجودية اذا صرح بها جهة . و ظن ان المطلقة لدى التصريح^٢ جهة لأن لفظها دال^٢ و لم يُعلم انه لم يدل على وثاق الربط و ضعفه وحال اصلا بل فيه عدم التعرض للكل .

و اما السلب في المقول على الكل اما في الاطلاق العام فينبغي ان لا يتعرض لحال و وقت بل كل ج ينفي عنه ب او يسلب عنه او ليس ب من غير تعرض جهة و ضمة . و المتداول في اللغات لا شيء من ج ب و يفهم مادام ج حتى لو وجد ج و هو ب يكذب فزاده على الاطلاق . و في لغة الفرس يقولون هيچ ج ب نیست و كذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للآحاد . و في الوجودية نقول كل ج ينفي عنه ب نفيا ضروريا لا دائما . و النظم المشهورة^٦ لا يطابق من الوجوديات الا لما شرطه^٧ في الموضوع و اما في الضرورة فلا فرق بين النظمين الا ان قولنا كل ج بالضرورة ليس هو ب تعرض فيه للآحاد^٨ بالفعل ملاقيه^(٩) للضرورة ، و قولنا بالضرورة لاشيى من ج ب ليس فيه تعرض للآحاد الا بالقوة بل هو حصر لكل ج انه ليس ب ، و تعلم حال الجزئيتين من الكليتين فقولنا بعض ج ب يصح مطلقا و ان كان في وقت لا غير ، و كل بعض اذا كان كذا فصيح كل بعض مطلقا فيصح كل واحد ، فمن سلم الاول و اوجب في الكلية عموم الأوقات كعموم الآحاد^{١٠} للحمل اخطأ ، و الحكم على بعض شيى

-
- (١) ع : به . (٢) م : التصريح . (٣) ع : حال . (٤) شرح : فيه نظر
و هو ان الممكنة العامة ايضا كذلك . و لصاحب الكتاب على المطلقة العامة مباحثات
كثيره ذكرها في كتاب المطارحات و قد استصوب في كثير من كتبه حذف المطلقة لكونها
مغلطة كما حذف مهمة اعداد الموضوع الا انه ذكرها في التلويحات اتباعا للمشهور .
(٥) خ : فيراد . (٦) شرح : النظم المشهور يريد به لا شيء من كذا كذا بالعربية و
هيچ كذا كذا نیست بالفارسية و قوله الا لما شرطه في الموضوع هذا هو الذى سماه
المتأخرون بالعرفى الخاص مثل لاشيى من ج ب مادام ج لا دائما . (٧) ش : شرط .
(٨) ع : الاحاد . (٩) ش : على . (١٠) ش : كعموم الحمل .

بجهة لاينافى صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة كالفلك و بعضها بوجود غير ضرورى و بعضها بامكان بحث ، و سالب الاطلاق او الوجود الصادق فى مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدهما الكاذبة فيها^١ .

التلويح الرابع فى التناقض

اعلم ان التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب و السلب على جهة^٢ تقتضى لذاتها ان يكون احدهما صادقا و الآخر كاذبا و لا يخرج الصدق والكذب منهما ، ثم لا يلزم ان يتعين الصادق عندنا فان قولينا زيد يمشى غدا لا يمشى غدا يتناقضان و لا تعين عندنا و كذا نحوهما من الممكنات . و لا خلو من الايجاب و السلب فان كذب الايجاب معناه ان الامر ليس كما اوجب و كذب السلب هو ان مخالفة الايجاب غير صادق .

و من شرط التناقض رعاية التقابل فليراع فى القضيتين اتحاد الموضوع و المحمول و الربط و الاضافة و الجزء و الكل و الزمان و المكان و الشرط و القوة و الفعل ، و فى الجملة تتفقان لا محالة فى جميع ما وراء الايجاب و السلب مما يتغير^٣ به حال القضية . و فى المحصورات زيادة شرط^٤ و هو ان تكون احديهما كلية و الأخرى جزئية فتختلفان فى الكمية اعنى الكلية و الجزئية كما اختلفتا فى الكيفية اعنى الايجاب و السلب و الا لا يجب الاقتسام^٥ فان الكليتين فى مادة الامكان تكذبان و تسميان المتضادتين لان من خاصية الضدين امتناع الاجتماع فى الوجود دون العدم . و كل كلى اذا اخذ موضوعا و جزئية محمولا كذب الكليتان فيه و صدق

(١) لا يوجد « فيها » فى م . (٢) ع : حملة خ : جملة . (٣) ش : يتعين .

(٤) شرح : يجب ان يتاول قوله بان تلك الزيادة فى اللفظ لا فى المعنى ليمشى كلامه .

(٥) خ ش ع : الاقسام .

الجزئيتان^١ و يسمى الجزئيتان الداخلتين^٢ تحت التضاد فاذا كذب كل ج ب ان كان لا لا شئى صادقا فكذلك ليس بعض فلما لم ينعكس اطراد الجزئى نقيضا دون الكلى وكذلك فى السالب^٣ فاعتبر الاختلاف فى الكم . و فى التى تحفظ فيها الجهة قد يحوج الى امور فيها و سياى .

و اذا اخذت الواح النقايز فطبقة الكليات الموجبة نقائضها سوابب جزئية و لم تصدق الكلية فى المواد الثلاثة الا فى الواجب ، وطبقة سوابب الكليات لم تصدق فى غير كلى مادة الممتنع ، و اذا اخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف ففى طبقة السوابب اقتسم السالبتان فى الامكان و كذبتا فى الواجب و صدقتا فى الممتنع ، و فى طبقة الموجبات اقتسم الموجبتان فى الأمكان و كذبتا فى الممتنع و صدقتا فى الواجب ، و فى مختلفات الكيف فقط اقتسم ما خلا الامكان . فعرف ان الاقتسامات فى هذه بخصوص المواد فلم يعتبر (كذا) . و لا تناقض فى المهملات لانها فى قوة الجزئيات . فاذا عُرِف ما قلنا فنقول المطلقة لا نقيض لها من جنسها اى بالاطلاق ؛ ليس لانها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها و سالبها معا كما قلب الحكيم ولم يكن نقيضها سلب الاطلاق فانه بعد سلب الاطلاق كلما ثبت من الجهات الشبوتية فى الحقيقة لا ينافيها فلا بد من السلب حتى يناقضها و غير الدائم لا يناقضها فتعين الدائم ، و لا يشترط بالضرورة و الا تكذب مع المطلقة فى مادة السالب الدائم الغير الضرورى ، و لا يشترط ايضا بغير الضرورة و الا تكذب معها فى مادة السالب الدائم الضرورى

(١) شرح : مثاله اجتماع كل حيوان انسان مع لا شئى من الحيوان بانسان على الكذب و اجتماع بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان على الصدق . (٢) ش : الداخلتان . (٣) ش : السلب . (٤) شرح : ظن بعضهم ان نقيض قولنا بالاطلاق كذا هو بالاطلاق ليس كذا بتقديم الاطلاق على السلب و ليس ذلك بحق لما ذكرنا من جواز انقلابها من الايجاب الى السلب . و ظن بعضهم ان نقيض بالاطلاق كذا ليس بالاطلاق كذا بتقديم السلب على الاطلاق و هذا لا يجوز (يستدل بالبيان المذكور فى المتن) .
انظر بقية التعليقات فى الصفحة المقابلة

و هو الامتناع ، بل الدائم مطلقا و ان كان فى الكليات تتعين ضروريته ، فقولنا كل ج ب بالاطلاق نقيضه ليس دائما بعض ج ب ولا شئى مطلقا محذوف الزيادة العرفية بعض دائما و فى جزئى المطلقة كليتا الدائم و فى الوجودية اذا قلنا كل ج ب نقيضه ليس بالوجود كل ج ب بل اما بالدوام العديم القيدى بعض ج ب وليس لانه اذا سلب الوجود فقد تبقى ضرورة الايجاب فى الكل او السلب عنه ، و الضرورة الدائمة فى الجزئيتين او الدائم الغير الضرورى فيهما و الدائم المطلق فى البعض ايجابا و سلبا يعنى عن تعديدها . و اذا قلنا بالوجود لا شئى من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شئى من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة . و نقيض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود شئى من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شئى لا غير اذ جهات البعض لاتنافيه . و نقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شئى .

و قوم احتالو ليجعلوا نقيض المطلقة من جنسها فقالو كل ج ب مادام ج فأخذوها بشرط الدوام فى الموضوع و اعلم انها خرجت عن الاطلاق و مع ذلك اذا اخذمن جنسها ليس بعض ج ب مادام ج يكذبان فى بعض مواد الوجوديات كقولنا الانسان متنفس و ان اخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها .

و الدائمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضرورى او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه : ليس بالدوام الغير الضرورى شئى من ج ب او ليس شئى من ج ب بالدوام الغير الضرورى ليس ب^١ و يبقى اما ضرورة الايجاب او السلب فى الكل او الوجود ايجابا و سلبا فيه فيهما^٢ و كلتاهما كاذبتان كما دريت .

(١) شرح : هو عين نقيض السالبة الجزئية . (٢) شرح : الضمير فى فيه عايد الى الكل و فى فيهما الى الموجبة و السالبة الجزئيتين اللتين يطلب لازم نقيضهما .

و الوقتية ان عين فيها الزمان و فيها قصد الايجاب و السلب صح التناقض ،
و الذي قال انه اذا قيل كل ج ب في وقت ما غير معين نقيضه انه ليس بعض ج ب في
ذلك الوقت الذي فيه كل ج ب لم يدر انه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب
المشروط بوقت كون كل ج ب و ليس وقتامعينا ليتعرض له . و قولنا كل ج ب مادام
ج لا دائما فنقيضه ليس كل ج ب مادام ج لا دائما بل اما بعض ج ب دائما او ليس بعض
ج ب ابدا او ليس بعض ج ب في بعض اوقات كونه ج ، و لا يحتاج الى ذكر دوام
البائية في كل ج او سلبها في جميع اوقات كونه ج لأن ذكر البعض ههنا في التناقض
يعنى عن ذكر الكل كما عرفت ، و نقيض قولنا لاشيئ كذا ليس لاشيئ كذا بل ليس
بعض دائما او بعض ج ب ابدا او في بعض اوقات كونه ج . و قدس على هذا نقيض
الجزئيتين و يبدل في النقيض البعض بالكل .

و نقائص الضروريات اوردها في هذه الألواح و لوازم نقائصها المتعاكسة
القائمة مقامها لتورد حيث ترادفت السلوب في نقيض سالبة .

بالضرورة كل ج ب	لا يمكن ان لا يكون كل ج ب
ليس بالضرورة كل ج ب	ممكن ان لا يكون كل ج ب
بالضرورة بعض ج ب	لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة لاشيئ من ج ب	ممكن ان لا يكون شيئ من ج ب
بالضرورة لاشيئ من ج ب	ليس يمكن ان يكون شيئ من ج ب
ليس بالضرورة لاشيئ من ج ب	ممكن ان يكون شيئ من ج ب

(١) لا يوجد «فيها» في خم ويحتمل ان يكون «فيه» اى في الزمان ، وفي الشرح : اذا
كان الحكم في القضية موجبة كانت اوسالبة في زمان معين مخصوص وقصد ذلك الزمان بعينه في
الايجاب والسلب كانت الموجبة مناقضة للسالبة وبالعكس . (٢) م : ولوقلنا . وفي الشرح :
قولنا كل ج ب الخ هذه هي التي تسمى بالوجودية العرفية وبالعرفية الخاصة .

بالضرورة ليس بعض ج ب ليس بممكن ان يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة ان شيئاً من ج ليس ب ممكن ان يكون كل ج ب

بين كل خطين متناقضان على الطول^١ ومتلازمان على العرض، وعلى القطر متلازما نقيض كل واحد و متناقضا لازم كل واحد. و الامكان ههنا هو العام، و قولنا كل ج ب بالامكان الخاص يناقضه: ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل إما بالضرورة في البعض ايجابا او سلبا، و بالامكان لا شيئى ليس بالامكان لا شيئى و يبقى القسمان بعينهما وفي الجزئيتين^٢ هكذا في الكل.

التلويح الخامس في العكس

اعلم ان العكس هو^٣ جعل موضوع القضية محمولا و المحمول موضوعا مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق و الكذب. و نبذ بالسالبة الضرورية و ان كان فيه مخالفة العرف لغرض لنا فنقول اذا قلنا: بالضرورة لا شيئى من ج ب فيصح عكسه

(١) شرح: اما المتناقضان على الطول فمثل بالضرورة و ليس بالضرورة ولا يمكن و ممكن و اما المتلازمان على العرض فمثل بالضرورة كل ج ب و لا يمكن ان لا يكون كل ج ب و اما متلازما نقيض كل واحد و متناقضا لازم كل واحد فمثل بالضرورة كل ج ب و ممكن ان لا يكون كل ج ب فان كل واحد لازم نقيض الاخر لزوما متعاكسا عليه وهو نقيض لازمه ايضا. (٢) ش: الجزئيين، شرح: والجزئيتان اعنى الموجبة والسالبة من الممكنة الخاصة هكذا نقيضهما و لازمه الا انه يبدل البعض من افراد الموضوع بالكل منهما على قياس ما علمت فيما مر. و ينبغي ان لا يهمل تقديم السور على حرف الانفصال لئلا يخرج عن اجزاء لازم النقيض قسم ربما كان الحق فيه مع كذب القسمين الباقيين مع الاصل كما قد نبه عليه فيما تقدم و ذلك مما اغفل في هذا الكتاب. (٣) شرح: هذا التعريف يختص بالحملات فان اريد تعميمه قيل هو تبديل كل واحد من جزئى القضية ذوى الترتيب بالآخر مع بقاء الصدق بحاله، والاحتراز بنوى الترتيب هو عن المنفصلة فانه لا يتميز مقدمها عن تاليها الا بالوضع دون الطبع واذا بدل كل واحد من جزئها بالآخر فهي هي لا غيرها. (٤) شرح: اما مخالفة العرف فلان الضرورية هي الاشرف و الابتداء بالسالبة المطلقة العامة و اما غرضه في مخالفة فلان الضرورية هي الاشرف و الاهم في العلوم.

بالضرورة لا شئى من ب ج و إلا صح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده و نفرض البعض من ب الموصوف بج شئاً معيناً هو د فد كما انه بعض ب الموصوف بج فهو بعض ج الموصوف بب و قد كنا قلنا بالضرورة لا شئى من ج ب فصدقه معه محال و كان ذلك صادقاً فيكذب هذا لانه محال و ما ادنى اليه يكون محالاً و هو بعض ب ج فيصح بالضرورة لا شئى من ب ج .

و الموجبة الكلية الضرورية لا تنعكس كلية لجواز ان يكون المحمول كالحيوان اعم من الموضوع كالانسان ولا ينعكس كلياً ولا بد له من عكس فانه اذا كان بالضرورة كل ج ب فنجد شئاً معيناً هو موصوف بالجمية و البائية و ليكن د فهو من الجيم الموصوف بب فيكون من الباء الموصوف بالجمية واذ لم يحصل العكس كلياً فيصح جزئياً و هو بعض ب ج و لا ينعكس ضرورياً لجواز ان يكون المحمول كالانسان ضرورياً للموضوع كالكتاب و الموضوع غير ضرورى للمحمول^١ بل ممكن . و لا ينعكس غير ضرورى فى جميع المواضع لجواز ان يكون الموضوع و المحمول كل منهما ضرورياً^٢ للآخر كالانسان و الناطق ، فالواجب ما يعمها و هو الامكان العام و هو اولى من الاطلاق العام فى بعض المواضع لانه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول جميع الممكنات الخاصة بخلاف الأمكان العام . و نبين هذا العكس بطريق آخر فنقول ان لم يصح « ممكن ان يكون بعض ب ج العام » فيصح « بالضرورة لا شئى من ب ج » فبالضرورة لا شئى من ج ب ، كما بينا عكسه ، و قد كنا قلنا بالضرورة كل ج ب .

و الجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان المذكور من الافتراض و الخلف .

و السالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد

يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالانسان عن بعضه و بالعكس لا يتصور .

و اما الممكنات فالسالبة الممكنة الخاصة و العامة لا عكس لهما فقد يسلب
محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضرورى له كالانسان فلايتأتى العكس حتى يقال
ممكن ان لا يكون شئى من الكاتب انسانا ، و كذلك الجزئى فان الانسان موضوع
للكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون دونها و لا تكون دونه فيسلب عنه و لا
يسلب عنها .

و الموجبة الكلية الممكنة^١ العامة و الخاصة و الجزئية تنعكسان جزئيتين كما
بيننا بالافتراض . وعكس الممكنة الخاصة لا يتأتى ممكنة خاصة لجواز ان يكون
المحمول الممكن للموضوع ضرورى^٢ له الموضوع كالضاحك بالفعل للانسان فاذا
قيل : بالامكان كل انسان ضاحك لا ينعكس ممكنا بل هيها ضرورى ، و الضرورة
غير مطردة ايضا لجواز ان يكون موضوع ومحمول كل منهما ممكن للآخر كالكاتب
و الضاحك بالفعل فيصح ممكنا ، و الذى يعم الواجب و الممكن الخاص الامكان
العام فنقول اذا كان كل ج ب باى امكان كان او بعضه فبعض ب ج بالامكان و الا
فبالضرورة لا شئى من ب ج فبالضرورة لا شئى من ج ب و كان كله او بعضه ب
هذا محال . فان قيل أليس السالبة الممكنة فى قوة الموجبة فنقلبها اليها و نعكس
الموجبة ثم نقلب الى السلب فتكون السالبة الممكنة انعكست ، فيقال اذا قلبت الى
الايجاب و عكست جاءت ممكنة عامة موجبة لا تنقلب الى السلب .

و المطلقة العامة السالبة و الوجودية لا عكس لهما لا كما ظن الظاهريون^٣

(١) شرح : جماعة من المتأخرين زعموا ان الموجبة الممكنة غير معلومة الانعكاس
فقطعوا فى البيان الخلفى و الافتراض بما تجده فى كتبهم ، وتعرف وجه الجواب عنه بما
اعطيت من الاصول . (٢) كذا فى الاصول . (٣) شرح : الظاهريون هم الذين
يحكمون بالظاهر من غير تأمل لما هو الحق فى نفس الامر ، اولئك انما حكموا بالانعكاس
(راجع ذيل الصفحة التالية)

الذين احتجوا بطريق الخلف و لم يعلموا ان الخلف يبتنى على النقيض و لا نقيض لهما، و ان اخذ النقيض دائمة جزئية فتعكس موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورة و الدوام فلا يناقض السالبة المطلقة . و انظر^٢ انا اذا قلنا بالاطلاق لا شئى من الانسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى ان نقول و لاشئى مما هو ضاحك^٣ بالفعل انسانا .

و المطلقة الكلية و الجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما بينا بالاقتراض، و كذا الوجودية ، و كلاهما ينعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودى كالمتنفس للموضوع كالحيوان ذى الرية لا يتأتى العكس فيه وجوديا بل ضروريا . و فى موضع يكون الموضوع و المحمول كل منهما وجوديا للآخر كالمتنفس و النائم الذين هما محمولان الانسان مثلا بالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود ، فمما يعم المادتين الاطلاق العام . و يتأتى البيان الخلفى ههنا فنقول اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب فبالاطلاق بعض ب ج و الا دائما لا شئى من ب ج فدائما لا شئى من ج ب و قد كان بالاطلاق كله او بعضه ب ، هذا محال .

ساقية^٤: اعلم ان الشرطيات المتصلة حالها فى التناقض و العكس حال الحملات فنقيض «كلما» «ليس كلما» و نقيض «قد يكون» «ليس البتة» و على هذا فقس . و

(١) ع : لها . (٢) م : فانظر . (٣) ع خ : ضحاك . (٤) شرح :

الساقية هى آخر الجيش استعارها ههنا لكون ما هى متضمنة له كالتذييل على مباحث النقيض و كالتخاتمة له . و انما خص المتصلة بذلك دون المنفصلة لان المنفصلة لا عكس لها كما عرفت بل تجرى مجرى الحملات فى النقيض لا فى العكس .

(بقية تعاقبات الصفحة السابقة)

السالبة المطلقة العامة والوجودية اذا كانتا كليتين اما اذا كانتا جزئيتين فما وجدنا من نقل ان احدا حكم بعكسها و صاحب الكتاب حكى عنهم انهم يحكمون بذلك فى السالبة مطلقا و لم يقيدوها بالكلية وذلك توهم فيجب ان ينزل كلامه على الكلية لا غير وظاهرا مراده ذلك .

عكس كلما قد يكون و ليس البتة ليس البتة ، و هكذا فى الجميع .

و عكس النقيض هو^١ جعل مقابل الموضوع بالايجاب والسلب محمولا ومقابل المحمول موضوعا و الكيفية باقية و الصدق بحاله ، فقولنا كل انسان حيوان عكس نقيضه كلما ليس بحيوان ليس بانسان^٢ لانك حصرت الموضوع فى المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع . و قولنا بعض الانسان حيوان عكس نقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان .

و السالبة الكلية عكس نقيضها لا يصح كليا فاذا قلنا لاشيئى من الانسان بحجر ليس لنا ان نقول لاشيئى مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان و هو كذب ، بل يصح عكس نقيضه جزئيا .

و كذلك السالبة الجزئية فاذا قلنا لاشيئى من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح بعض^٣ ما ليس ب ب ليس ب ج و ان لم يصح هذا صح لاشيئى من غير الباء ج فينعكس لاشيئى من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب ، و قد قلنا ليس بعض ج ب . و فى بعض هذه المواضع يحتاج الى تقييد ذهنى كقولنا بعض الانسان موجود عكس نقيضه

(١) شرح : هذا التعريف ايضا مختص بالعمليات فان اريد تعميمه قيل هو جعل كل واحد من جزئى القضية دون الترتيب بالايجاب والسلب مكان الآخر مع بقاء الكيفية و الصدق . (٢) شرح : ما ذكره من انعكاس الموجبة الكلية فهو مختص بما يصدق عليه الدوام اما بحسب ذات الموضوع و اما بحسب وصفه ، و اما اذا كانت جهة الاصل مطلقة او ممكنة فانه لا ينعكس كذلك اللهم الا بزيادة قيود لا حاجة الى ذكرها ومثال ذلك كل انسان ضاحك بالفعل فانه لا ينعكس الى كل ما ليس بضاحك بالفعل هو ليس بانسان ، و دليله ان الموضوع محصور فى المحمول بمعنى انه اخص منه او مساو له فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع و هذا لا يتناول الا الضرورية والدائمة فيجب حمل كلام صاحب الكتاب على ذلك او على التخصيص ببعض الموجبات الكلية ولعله لاجل هذا لم يقل الموجبة الكلية عكس نقيضها كذا تنبيهها منه على ان هذا الحكم ليس فى كل الجهات بل فى بعضها ، ولعله لم يعمم الحكم فى كل موجبة جزئية لهذا السبب . (٣) ع : فيصح ليس بعض الخ .

بعض ما ليس بموجود فى الاعيان اى مما هو فى الذهن ليس بانسان اذماليس بموجود
عينا لا بعض له فيه .

فان قيل قلتم ان السالبة الكلية^١ و الموجبة الجزئية تنعكسان و لديكم ان
قولنا لا شئى من الحائط فى الوند لا ينعكس ليكون لا شئى من الوند فى الحائط ،
وكذلك قولنا بعض الشيخ كان شابا لا ينعكس ليكون بعض الشاب كان شيخا ، قيل
ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكلتيه^٢ محمولا و كذا المحمول وفى القضيتين
ما نقل فى^(٣) و كان اللذان هما جزءا المحمولين معهما ، و عكسهما الصحيح لا شئى
مما فى الوند حائط و بعض ما كان شابا فهو شيخ ، فاذا قلنا قضية كذا لا تنعكس
معناه لا يجب ان تنعكس .

(١) شرح : يجب ان يضاف اليه « التى يصدق عليها الدوام الذاتى والوصفى » لان
التى ليست كذا ما ادعى عكسها ليوجه عليه شك ، و ظاهر ان مراده ذلك والمثال الذى
تمثل به يحققه . (٢) خ م : فكذلكم ، و يحتمل : فلديكم . (٣) خ : بكلية ، م :
لكليته .

المرصد الخامس فى تركيب الحجج

وفيه ثلاثة مطالع

المطلع الاول فى حقيقة الحججة و اصناف صورها و موادها
واحوالها^١ وفيه عشر تلويحات

التلويح الاول فى نفس الحججة و مبادئها و تقسيم صورها

اعلم ان الحججة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع التصديق^٢ بقول آخر ،
و لها اقسام والعمدة من الاقسام انما هو القياس وسند كر باقى اقسامها ان شاء الله تعالى .
و القياس هو قول^٣ مؤلف من قضايا اذا سلّمت لزّم عنه لذاته قول آخر . و
لولا التقييد بالتأليف من القضايا لم تخرج من الحد القضية الواحدة التى يلزم منها
لذاتها صدق عكسها و عكس نقيضها . و قولنا لذاته يخرج به الأضرب العقيمة اذا
اتفق صدقُ نتيجتها لخصوصية المادة و غيرها و كنتيجة تستنتج من قياس لا ينتهى
الى انتاجها الا بمقدمة اخرى لم تذكر .

و القضية اذا جعلت جزء القياس تسمى مقدمة و اجزائها الذاتية التى تبقى بعد
التحليل الى الافراد^٤ تسمى حدودا ، لا الاجزاء الغير الذاتية كالجهات و ادوات السلب

(١) لا يوجد «احوالها» فى ع ش . (٢) شرح : هذا التعريف لا يتناول القياس
الشعرى اذ لا يحصل منه تصديق كما ستعرف ، فان اردنا اندراج القياس الشعرى فيه قلنا
الحججة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع او ما يقوم مقامه بقول آخر و يراد بالتردد
ما يعم القسمين كما تبين فى باب التعريفات . (٣) شرح : ليس المراد من القول
القول اللفظى بل الفكرى . (٤) شرح : يريد بالافراد فى هذه المواضع لا المفردات
التي لا تنحل الى غيرها بل ما هو اعم من ذلك و هى الافراد التى تنحل القضية اليها
اولا سواء كانت مفردة كما فى الحملات او مركبة كما فى الشرطيات .

و غيرها و لا الذاتية التى لا تبقى بعد التحليل كالروابط . مثال للقياس و مقدمتيه و المتعلق به قولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فالقولان الأولان هما المقدمتان و مجموعهما قياس و الثالث اللازم منهما هو النتيجة .

و لم يشترط فى القياس ان تكون مقدمته مسلّمتين بل ينبغى ان تكونا بحيث لو سلمتا لزم ما يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد . و من خاصية صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه و لا يوجد هذا فى صحة المادة .

و القياس لا يخلو اما ان يذكر فيه احد طرفى نقيض النتيجة بالفعل او لم يذكر ، و الاول^١ يسمى استثنائيا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ، ذكر فيه احد طرفى نقيض النتيجة و هى^٢ النتيجة بعينها . او يقال لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ، ذكر فيه احد الطرفين و هو نقيض النتيجة . و الذى لم يذكر فيه بالفعل ذلك ما ذكرناه من المثال الاول و ان كانت النتيجة بالقوة داخلية فى قولنا كل ب ا .

و القياس الاقترانى قد يكون من سواذج القضايا الثلاثة و قد يكون من المختلطات^٣ بعضها مع بعض كما سندكره . و يوجد فى الاقترانى حد مكرر فى المقدمتين مثل ب فيما سلف من المثال يسمى الحد الاوسط و يسقط فى النتيجة . و لكل واحد من المقدمتين حد يخصه و يسميان الطرفين و الرأسين و الذى يصير موضوع النتيجة او مقدمها يسمى الاصغر و الذى يصير محمول النتيجة او تاليها يسمى الاكبر ، و المقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى و التى فيها الاكبر تسمى الكبرى ، و تأليف المقدمتين يسمى اقترانا و الاقتران المنتج قياسا و كيفية وضع الحد الاوسط عند الطرفين يسمى شكلا ، و اقتضى التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط اما ان يكون

(١) ع م : فالاول . (٢) كذا فى ع م ش ، و فى خ : و حق (؟) . ولعل الصواب :

وهو . (٣) ش : مختلطات . (٤) ع : حد الوضع .

محمول الصغرى و موضوع الكبرى او موضوع الصغرى و محمول الكبرى او محمولهما او موضوعهما جميعا . و الاول هو البين التام بنفسه و يسمى الشكل الاول لانه بين بذاته و يتبين به غيره وهو المنتج للمطالب الاربعة و ذوالشرفين اى الموجب الكلى لاناتج له فى الاشكال غيره اما غيره فلا ينتج الا الكلى دون الايجاب او الموجب دون كليه كالثانى والثالث ، والذى هو عكس الاول بعيد عن الطبع لا يتفطن لكونه قياسا وفيه كلف شاقه [ولذلك] اسقط ، والثانى والثالث يكاد الطبع يتفطن لقياسيتهما^١ من نفسيهما . و اشترك الثلاثة فى ان لا نتيجة فيها^٢ عن سالبين^٣ الا فى سوابب هى فى حكم الموجبات ، و الشكل الثانى فيه تفصيل يذكر ، و لا عن جزئيتين و لا عن صغرى سالبة و كبرى جزئية . و النتيجة تتبع اخس المقدمتين فى الكم و الكيف لا غير الا فيما سندكره و لو تبعت الاشرف لكانت اتم فى نفس حكمها و خبريتها مما نتجها^٤ و هو المقدمة الأخرى .

الشكل الاول و هو الذى يكون الاوسط فيه محمول الصغرى و موضوع الكبرى وله شرطان احدهما ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها كالممكنات و الوجوديات السالبة ليدخل [الاصغر] فى الاوسط فيتعدى الحكم الى الاصغر اذ لو باينه فلا تعدى كما يوخذ الاوسط نوعا مباينا للاصغر و يسلب عنه و يحمل على الاوسط معنى يعمهما من الجنس وغيره كقولنا لاشيئى من الانسان بطائر و كل طائر

(١) ع : لقياسهما . (٢) خ : منها . (٣) ع : السالبتين . (٤) شرح :

لقائل ان يقول انه لم يبين بياننا برهاننا ان النتيجة لا تتبع الاشرف و التعويل فيه ان كان على غير استقراء الضروب الممكنة فى كل شكل فكان من الواجب ان يذكر تلك الحجة على وجه التحقيق و ان كان على استقراءها فتبينه عقم بعضها بما يمتنى على ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين يوجب الدور . (٥) ش : منتجها و هى . (٦)

شرح : انما اشترط ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها ليكون الاصغر اخس من الاوسط او مساويا و ذلك هو المراد بدخوله فيه فان الاعمال والمباين خارج عن الشيئى .

حيوان لوجائت النتيجة لكانت سالبة البتة لان النتيجة تتبع الاخس وهى « لاشيئى من الانسان بحيوان » ولا شك فى كذبها ، وفى السالبتين يوخدا^١ الاكبر خاصة او فصلا للاصغر والاوسط^٢ مباينا لهما فلو جائت النتيجة لكانت سالبة و تكذب البتة .
والثانى ان تكون الكبرى كلية ليندرج الاصغر فى الاوسط فيتعدى اليه الاكبر ولو كانت جزئية يجوز ان يقع الاوسط جنس الاصغر او عاما آخر و يحمل على بعضه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة من موافقة او مخالفة فى الموجبة ما يسلب عنه و فى السالبة ما يثبت عليه فلا نتيجة .

والمعتبر من القضايا المحصورات الاربع وكل^٣ من الصغرى والكبرى يجوز ان يكون على حال واحدة من الاحوال الاربع فاذا اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى كانت اربعة فى اربعة فهى ستة عشر ضربا فباعتبار الشرطين تعين من الصغرى موجبتها و من الكبرى كليتها فكل من كل منهما اذا ضم الى الآخر صار ضربا معتبرا فيكون اربعة اضرب فلما انحصر الصحيح فى اربعة فالباقيات^٤ من اثنى عشر ضربا عواقر فاسدات . الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية ، مثاله كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ، فانه اذا دخل الجيم فى الباء فكل حكم حكمت عليه يتعدى اليه . الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ، مثاله كل ج ب ولاشيئى من ب ا فلاشيئى من ج ا . الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية ، مثاله بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا . الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية ، مثاله بعض ج ب ولاشيئى من ب ا فبعض^٥ ج ليس ا .

(١) خ : يوجد . (٢) زاد فى خ بعد الاوسط : فيتعدى اليه الاكبر و لو كانت جزئية . و هو خطأ نشأ من التباس هذا « الاوسط » باوسط آخر سيجيى^٦ . (٣) خ : وكل واحد . (٤) خ ع : و الباقيات . (٥) م خ : فليس بعض ج ا .

الشكل الثانى و هو الذى يكون الاوسط فيه محمولا فى المقدمتين و شرطه ان تكون مقدمته مختلفتين فى الكيفية - الا فيما يذكر من بعد - و الكبرى كلية ، اما الاول فلان المتفقين^١ قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شئى واحد و لا نتيجة سوى الموجبة و المتباينين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شئى واحد و لا نتيجة سوى السالبة و اذ لا لزوم لاحدهما فى الموجبتين و لا فى السالبتين فلا اطراد فلا نتيجة . واما الثانى فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عامما آخر للحددين المتفقين فالنتيجة موجبة او مباينا للاصغر و الاوسط محمول على الاكبر او مسلوب عنه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة . و بالشرط الاول تعرف ان لاقياس فى هذا الشكل من^٢ المطلقين و الوجوديتين و الممكنتين و لا عن خلطهما لان سلبها فى قوة ايجابها فيوجب المحمول الوجودى كالمتنفس على المتفقين كالانسان و الناطق بهذه الاعتبارات او يسلب فليس الا الايجاب او على المتباينين كالانسان و الفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لايجاب و لا سلب فلا نتيجة .

وضروبه اربعة لنحو البيان المذكور ، الضرب الاول من كليتين و الكبرى سالبة فينتج كلية سالبة ، مثاله كل ج ب و لا شئى من ا ب فتعكس الكبرى فتصير لا شئى من ب ا و هو ثانى الاول فينتج لا شئى من ج ا . او يبين بالخلف فنقول ان لم يصح لا شئى من ج ا فيصدق نقيضه وهو بعض ج ا و نقرنه بكبرى القياس مجعولا صغريها وهى^٣ لا شئى من ا ب فينتج ليس بعض ج ب و كان كل ج ب ، هذا محال ، وصورة القياس صحيحة و كذا الكبرى فالمحال لازم من كذب الصغرى التى هى نقيض النتيجة . وفى

(١) شرح : فان المتفقين كالانسان و الناطق قد يثبت عليهما شئى واحد كالمضاحك .

(٢) م : عن . (٣) فى الاصول : و هو . و ظاهر ان الضمير راجع الى « كبرى القياس » .

(٤) خ م : خلف محال .

جميع قياسات الخلف التى فى الشكل الثانى يقرن نقيض النتيجة بالكبرى هكذا و فى الثالث بالصغرى مجعولا كبريها . الضرب الثانى من كليتين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية ، مثاله لا شئى من ج ب و كل ا ب تعكس الصغرى و تجعل كبرى فينتج لا شئى من ا ج ثم تعكس النتيجة ليرجع الرأسان كل الى مكانهما و هو المطلوب ، و البيان الخلفى على ما ذكرنا . الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثاله بعض ج ب و لا شئى من ا ب يتبين بعكس الكبرى و الخلف كما بينا . الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثاله ليس بعض ج ب و كل ا ب . لا بيان بالعكس ههنا لان السالبة الجزئية لا تنعكس و الكبرى تنعكس جزئية و لا قياس عن جزئيتين ، فيبين بالخلف انه ان لم يصح ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا و تتم كما ذكرنا ، او نبين بالاقتراض فتقول و ليكن البعض من ج الذى ليس ب د فيكون لا شئى من د ب و كان كل ا ب ينتج من ثانى الثانى لا شئى من د ا و يضم اليه « بعض ج د » فينتج من رابع الاول ليس بعض ج ا . و كل اقتراض انما يتم بقياس من الشكل الذى فيه ذلك الضرب و بقياس من الاول .

الشكل الثالث و هو الذى الاوسط فيه موضوع فى المقدمتين ، و شرطه ايجاب الصغرى او^٢ ان يكون فى حكمه و كلية احدى المقدمتين ايتهما كانت . اما الاول فلأن الصغرى السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحددين فى الكبرى الموجبة فلو صحت نتيجة^٣ لكانت سالبة البتة و تكذب او ان يكون الاصغر و الاكبر المتفقان مبايناه^٤ فى السالبتين فلو صحت النتيجة لكانت سالبة فتكذب البتة ، و اما الثانى فلأن المعنى الواحد الكلى قد يثبت عليه بالايجاب الجزئى شيان متفقان

(١) م : بين (٢) ع : و (٣) خ : صح نتيجة ، ع : صحت النتيجة (٤)

م : مباينا (٥) ع : و تكذب (٦) زيد فى خ : و السلب .

او يسلبان ، او يوجب احدهما و يسلب الاخر و ليس غير الايجاب ، او امران مختلفان يجعل على الاقسام الثلاثة و ليس غير السلب . و قرائنه ستة لان كبراه لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة نتجت اربعة كالشكل الاول ولما لم تتعين الكلية جاز ان تكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان . و خاصيته ان لا ينتج غير الجزئى .

الضرب الاول منه من كليتين موجبتين و ينتج^١ جزئية موجبة ، مثاله كل ب ج^٢ و كل ب^١ تنعكس^٢ الصغرى فيرجع الى ثالث الاول فينتج بعض ج^١ او نقول ان لم يصح هذا يصح لا شئى من ج^١ و تفرنه بصغرى القياس وهى كل ب ج ينتج من ثانى الاول لا شئى من ب^١ و كان كل ب^١ هذا محال ولزم كذب الكبرى التى هى نقيض النتيجة.

الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة تبين بالبيانين على ما ذكرنا

الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جريئة بالبيانين .

الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة و لا تنعكس الصغرى ههنا فانها تنعكس جزئية و لا قياس عن الجزئيتين فتعكس الكبرى و تجعل صغرى فتستنتج ثم تعكس النتيجة ، او نبين بالخلاف فنقول ان لم يصح بعض ج^١ فلا شئى من ج^١ و يتمم كما ذكرنا ، او نبين بالاقتراض فنفرض البعض من ب الذى هو الالف د حتى يكون كل د^١ فنقول كل د ب و كل ب ج ينتج من اول الاول كل د ج فكل د ج و كل د^١ ينتج من اول الثالث بعض ج^١ .

الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، و لا بيان عكسى اذ لا عكس للسالبة ، و الصغرى ان عكست صارت جزئية و لا قياس عن الجزئيتين ، فنبين بالخلاف او بالاقتراض فنفرض البعض من ب الذى هو « ليس ا » د فيكون لا شئى من د^١ فنقول كل د ب و كل ب ج فكل د ج و يقرن بالمقدمة المدخره^٥ فيستنتج^٦ المطلوب.

(١) م : فينتج (٢) ع : كل ج ب (٣) خ ع : فينعكس (٤) ش :
جزئيتين (٥) خ : المؤخرة (٦) خ : فينتج .

و الافتراض انما وضع لجعل قضية جزئية كلية . الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية تبين بعكس الصغرى والخلف كما ذكرنا . و حيث صحت الجزئية صحت الشخصية فى الاشكال .

التلويح الثانى فى المقدمات الموجهة و المختلطات

اذا كانت المقدمتان موجهتين بجهة واحدة فالنتيجة جلى ان تتبعهما ، و الممكنتان تنتجان ممكنة لان ما يمكن ان يمكن يحكم العقل بامكانه ولا يتوقف كثيرا . واعلم ان النتيجة فى الشكل الاول تابعة للكبرى فى المختلطات لان الاكبر يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الأوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى وجودية فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب و بالوجود كل ب ا عرف من طبيعة الامكان جواز اللاقوع ابا فاذا^١ لم يتصف الجيم بالبائية ابا فلا يلزم ان يتعدى اليه ا بالفعل بل بالقوة فهى ممكنة ، او كانت الصغرى ضرورية و الكبرى كل ب ا مادام ب الذى يعم السوابج و غيره فج^٢ يدوم^٣ بالضرورة فيدوم ا بالضرورة ففى هذين تبعت الصغرى . و لا يجوز ان يقال فى هذه كل ب ا مادام ب لا دائما لانا اذا قلنا كل ب ا مادام ب لا دائما حكمنا ان كل موصوف بب لا يدوم له العدم دوام البائية و كان من الموصوفات بب ج الذى ضرورى له البائية فلا يصدقان .

و تعلم^٤ مما ذكرنا انه اذا كان كل ج ب بالامكان و كل ب ا بالضرورة ومعناه كل واحد مما يوصف بانه ب دام له البائية او لم تدم فهو بالضرورة ا و ان لم يكن ب كما عرفت فى المقول^٥ على الكل فلامدخل للبائية الغير الضرورية فى حمل الالفية على موصوفاتها فهى واجبة دونها و ج من الموصوفات بب بالامكان فاذا فرض وقوعه

(١) خ : اذ ، ع : و اذا (٢) م : فاز (٣) خ : بج (٤) زيد فى خ : ب

(٥) زيد فى خ م : فانه لا يصدق مع الضرورية الصغرى (٦) خ م : يعلم (٧) ع :

فيجب دونه له الالفيه .

واستثنى من كون النتيجة تابعة لأخس المقدمتين ما اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورية موجبة فان النتيجة موجبة ضرورية^١ و كذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة و كبرى وجودية سالبة فالنتيجة موجبة ضرورية ايضا الا ان هذه السوالب فى حكم الموجبات^٢ فكانه لا يحتاج الى استثناء^٣.
و اما فى الشكل الثانى اذا كانت الكبرى سالبة مابينعكس^٤ فيرجع الى الاول و تتبعها النتيجة لما علمت من ضابط الشكل الاول . و اما صغرى الضرب الثانى من الثانى صائرة كبرى الاول فالنتيجة تتبعها . و كذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلية و تنتهى الى ان تكون كبرى فى الاول فتتبعها نتيجة هى كبرى القياس الثانى من الافتراض و تتبعها النتيجة الثانية ، فالعبارة^٥ فى هذا الشكل للسوالب فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض فتتبعها النتيجة .

و هي هنا ضابط : اعلم ان فى^٦ هذا الشكل اذا كانت مقدمتان فى اقتران لكل واحدة منهما جهة تكذب على الاخرى سواء كانتا موجبتين او سالتين او احديهما موجبة و الاخرى سالبة فتحصل نتيجة سالبة ضرورية مثل ما نقول كل ج ب بالوجود او بعضه و كل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبيعتى ج او بعضه و ا متباينتان^٨ بالضرورة اذ لو دخل احدهما فى الاخرى ولو بالامكان لتعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصوفات بالالف لكان ب ضروريا له ، و هكذا لو كان ا من الموصوفات بج لكان ب وجوديا له و على هذا جميع مختلفتى^٩ الجهة كيف كانتا من الايجاب و السلب فالنتيجة فى الكل ضرورية السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احديهما فى

(١) لا توجد « ضرورية » فى ع خ (٢) م خ : الموجب (٣) م : الاستثناء
(٤) ع خ : يعكس (٥) من هنا الى « هى كبرى » ساقط من م (٦) زيد فى م خ :
فى الجهات (٧) لا يوجد « فى » فى ع (٨) فى الاصول : متباينان (٩) ش :
مختلفى .

الاخري كممكنة خاصة او عامة او وجودية ومطلقة عامة او مطلقة عامة و ضرورية ونحوها . وكل جهة يعم الضرورة^١ وغيرها اذا كانت فى مقدمة منع^٢ ضرورية و اختلفت الكيفية فالنتيجة ضرورية السلب ايضا قلنا .

اما الشكل الثالث فالنتيجة فيه تتبع الكبرى لان الضروب الاربعة التى ترجع بعكس الصغرى الى الاول فالكبرى بحالها صائرة كبرى الاول فتتبعها النتيجة الا فيما استثنى فى الاول فنفى^٣ ما كبراه جزئية كالرابع و الخامس . و ظن^٤ فى الرابع ان النتيجة تتبع الصغرى لانها تصوير كبرى الاول و لم يعرفوا ان النتيجة موجبة جزئية محتاجة الى عكس و العكس لم يجب ان يحفظ الجهات بخلاف ثانى الثانى فان النتيجة تنعكس محفوظة الجهة لانها سالبة . و فى الضربين يبين بالافتراض ان النتيجة تابعة للكبرى^٥ فان كل ١٥ و لا شئى من ١٥ جهتهما جهة الكبيران فيهما لقيامهما مقامهما وهما كبريا القياسين الاخرين فى الافتراضين فتتبعهما^٦ النتيجة فتكون تبعت كبرى الاصلين .

فان قيل اذا كان مرد الشككين الى الاول فلاحاجة اليهما ، قيل هذان من الطرق الصالحة المؤدية وقد يتفق ان يكون الوضع الطبيعى لمقدمتى قياس على نحو ترتيب احدهما و بالرد الى الاول يتغير عن الوضع الطبيعى كقولنا فى الثانى كل جسم منقسم و لا شئى من النفس بمنقسم فاذا عكست الى لا شئى من المنقسم بنفس تغيرت من الوضع الطبيعى اذ الصفات اولى بالمحمولية و ان كان يصح موضوعيتها ، وكذلك فى قولنا كل انسان ماشٍ و كل انسان متنفس فان الوضع الطبيعى يتغير بالعكس وان صح . و الثانى ينتفع به فى الفرق فكانه قيل فيه جيم محمول عليه ب و ١ مسلوب عنه

(١) خ : الضرورية (٢) م ش : معها (٣) خ م : نفى (٤) ع : فان

(٥) لا توجد « ان » فى خ (٦) ع : الكبرى (٧) خ م : فتتبعها (٨) خ :

ب فافترقا . و الثالث ينتفع به فى النقض كمن ادعى ان كل جرم يتخرق قيل ' الفلك جرم و هو لا يتخرق فبعض الجسم لا يتخرق على الثالث .

فان قيل لما حذفتم الشكل الرابع معللين بالصعوبة و الكلفة فى العكس^٢ و فى ثانى الثانى و رابعه و رابع الثالث و خامسه من الكلف والعكوس ما ذكرتموه فهلا عمّمتم الحذف او الاعتبار ، قيل مبنى الحذف ما كان مجرد الكلفة فان اعتبار الثانى كان لانه فى نفس قياسيته لا يكاد يفتقر الى غيره فانا اذا قلنا كل ج ب ولا شئى من ا ب فالطبع الصحيح يتفطن لأن الذى هو ب لا يكون الذى هو ليس ب فنج ليس ا ، واذا قيل كل^٢ ب ج و كل^١ ب ا فى الثالث يتفطن النفس لأن ب هو موصوف بالجميمة و الألفية فشيئى فى احدهما هو الآخر ، و اما الرابع فذفس قياسيته بعيد من الطبع و اثبات قياسيته اصعب من اثبات المطالب العلمية التى يراد اثباتها به فحذف ، فلم يتفطن جالينوس وبعض من ذب عنه من المتأخرين لهذه الدقيقة فشوشوا^٣ وشنعوا وضلّوا واضلّوا . و العجب انه يشنّع على المعلم الاول فى المختلطات من المطلقات بان ايرادها عديم الجدوى و اكثر قضايا علمه مطلقة .

و عندى ان الشكل الثانى ليس بناتج^٤ لذاته بل لخصوصية الجهة و المادة فلو نتج بذاته لنتج على اطلاقه و ليس بناتج على اطلاقه و لو اعتبر كذا يتأتى لنا ان نقن^٥ كثيرا من الاضرب الفاسدة بزوائد فنتنج فهو لهذا دون الثالث ، فقولنا كل ج ب و لا شئى من ا ب لذاته لا يلزم^٦ منه شئى و لا رده^٧ الى الاول لجواز ان يقع فى مادة لا عكس لسالبها و لا نقيض ، الا انه عظيم النفع فى العلوم .

التلويح الثالث فى الاقترانات الشرطية

اعلم ان الشرطيات المتصلة قد يتركب منها اشكال كما للحمليات ، فمن الشكل

- | | | | |
|---------------------------|----------------------|----------------------------|------------|
| (١) خ م : فليل | (٢) خ م : العكسين | (٣) ع م : كل ج ب | (٤) ع : كل |
| ا ب (٥) خ : فشرسوا و شغوا | (٦) خ : نتايج | (٧) خ : نفس (٩) ، و لعل | |
| الصواب : نقيض . | (٨) ع : لا يلزمه شئى | (٩) ع : برده (بلا نقط) . | |

الاول تالى الصغرى يكون مقدم الكبرى كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالكواكب خفية . و من الشكل الثانى يشتركان فى تال ، و فى الثالث فى مقدم . و البيان العكسى و الخلفى على ما ذكرنا .

و من المنفصلتين قد يتركب القياس على كل الاشكال و الاشتراك بينهما فى جزء غير تام^١ و القريب من الطبع ما على الاول و الصغرى موجبة و الكبرى كلية كقولنا كل^٢ عدد اما فرد و اما زوج و كل زوج اما زوج الزوج و اما زوج الفرد او زوج الزوج و الفرد جميعا فينحذف الاوسط المشترك فينتج كل عدد اما فرد و اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما .

و قد يتركب القياس من متصلة و حملية ، والقريب ما تقع الشركة فى التالى فتحصل النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة بعينه وتاليها نتيجة تاليف التالى والحملية . و يجوز ان تكون الحملية صغرى و يجوز ان تكون كبرى ، مثال ان تكون الحملية كبرى قولنا ان كان ا ب فكل ج د و كل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه ، و مثال ان تكون صغرى ان نقول كل د ج و اذا كان ا ب فكل ج ه ينتج ان كان ا ب فكل د ه ، و هكذا جميع الضروب ، و استخراج الاصول^٣ مما سلف لا يصعب على القريحة التامة .

وقد يتركب القياس من منفصلة و حملية والمنفصلة كبرى ، مثاله : الثلاثة عدد و كل عدد اما زوج و اما فرد ينتج ان الثلاثة اما زوج و اما فرد . و قد تقع منفصلة صغرى مع حمليات كقولنا كل متحرك اما نبات او حيوان او جماد و كل نبات جسم

(١) شرح : الشركة فيه [فى هذا القسم] قد تكون فى جزء تام و غير تام وصاحب الكتاب لم يتعرض للاول و مثاله : اما ا ب ا ج د و دائما اما ج د او ه د و ينتج ان كانا حقيقيين ان كان ا ب ف ه د او ان كان ليس ا ب فليس ه د . (٢) هذه هى الصورة الصحيحة لهذا المثال انفردت بها نسخة م من بين سائر الاصول و هى مطابقة لما فى كتاب النجاة لفظا بلفظ . (٣) خ م : الاحوال .

وكل حيوان جسم وكل جماد جسم، فهذا هو الاستقراء اتمام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال و محمولها محمول العمليات و هو كل متحرك جسم ، و على هذا يستخرج الباقي .

و قد يقع التأليف من متصلة و منفصلة و الاشتراك فى جزء غير تام كقولنا ان كان هذا كثيرا فهو ذو عدد^١ و كل ذى عدد فهو^٢ اما زوج و اما فرد فالنتيجة مقدمها ذلك بعينه و تاليها نتيجة تأليف التالى و المنفصلة كقولنا^٣ ان كان هذا كثيرا فهو^٤ اما و اما . و قد يقع فى جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما ان يكون النهار موجودا و اما ان يكون الليل موجودا فتصح نتيجة منفصلة كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و يصح متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود . و لانطول فى هذا المختصر ما لا يحتاج اليه فالذكى^٥ لا يعجز عن استخراج ما بقى .

التلويح الرابع فى الاستثنائيات

و الاستثناء هو رفع احد جزئى الشرطية او وضعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ، و القياس الذى فيه ذلك استثنائى ، ويتم بشرطية وحملية فيما يتركب من الشرطيات من حمليتين ، ففى المتصلة يُستثنى عين المقدم فينتج عين التالى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج النهار موجود . او يُستثنى نقيض التالى لينتج نقيض المقدم كقولنا فى المثال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليست الشمس طالعة واما استثناء عين التالى او نقيض المقدم فلا ينتج اذ ربما يقع التالى اعم فلا يلزم من وضع الاخص و لا من رفع الاخص رفع الاعم ولكن يلزم من وضع الاخص

(١) ع ، فهو عدد (٢) لا يوجد «فهو» فى خ م (٣) م : كقولك (٤) خ : و الزكى (٥) خ م : ان النهار . (٦) فى الاصول : لا .

وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخص^١، وفى محال المساواة^٢ قد تتأتى الاستثنائات الاربعة و لكن لا تُعتبر خصوصيات المواد . و الا ضرب العقيمة حذفت لعدم اطرادها لا لامتناع الاتفاقات .

و اعلم ان المتصلة لا تكون ممكنة و لا وجودية اذ لا استثناء كقولنا يمكن ان كان زيد فى السوق ان يكون قائما ، فلا يُستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء التالى فتكون ضرورية . و كذلك قولنا ان كان هذا انسانا فهو متنفس بالفعل اذ الربط فى المتصلة هو اللزوم و لا لزوم الا للتنفس بالقوة و هو ضرورى دائم .

و المنفصلة الحقيقية يُستثنى فيها عين ما يتفق فينتج نقيض ما بقى قل او كثر كقولنا هذا العدد اما تام او ناقص او زائد لكنه تام فينتج ليس بزائد و لا ناقص . او يُستثنى نقيض ما يتفق فينتج عين ما بقى ان كان واحدا او منفصلة فى البواقى ان تعددت الاجزاء .

و [اما] الغير الحقيقية فمانعة الخلو فقط يستثنى فيها النقيض لينتج العين ، و لا ينتج استثناء العين للنقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا حيوانا و اما ان لا يكون نباتا فيقال لكنه حيوان فينتج انه ليس بنبات لا غير و مانعة الجمع دون الخلو يستثنى فيها العين للنقيض لا غير . و المحرفات ترد الى النظم المستقيم . و المنفصلة التى اجزائها غير متناهية لا يستثنى [فيها شيئى] فان رفع الكل^٣ لوضع واحد لا يمكن و وضع واحد

- (١) شرح : هذا هو الذى استدل به صاحب الكتاب على عقم الضربين و لا يتم ذلك الا ان يضاف اليه « و لا يلزم من وضع الاعم رفع الاخص و لا من رفع الاخص وضع الاعم » فان اعتذر بان ذلك واضح لا حاجة الى ذكره قلنا وكذا الاول فكان الواجب ان يقول فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص و لا رفعه و لا من رفع الاخص رفع الاعم و لا وضعه . (٢) شرح : اى فى الموارد التى يكون التالى فيها مساويا للمقدم . (٣) شرح : ينبغى ان يفهم من قوله رفع الكل رفع كل ما يبقى من اجزاء المنفصلة لا رفع كل اجزائها و ذلك ظاهر و بالجملة ان هذه المنفصلة لا تتم فلا تتحصل و لا استثناء فى القياس المنفصل الا بعد تمام الانفصال وتحصله ، وهذا اخصر من الوجه الذى اورده فى الكتاب . و مثال هذه المنفصلة قولنا : اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلاثة او اربعة و هلم جرا .

لرفع الكل لا يفيد فانه لم يحصل فى التصور .

التلويح الخامس فى القياسات المركبة

و اعلم انه لا قياس من اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان تشمل على كل النتيجة او على جزئها ، فان اشتملت على كلها فهى شرطية لا بد من استثناء لنتيج و قد تمت مقدمتان ، و ان اشتملت على جزئها و للنتيجة^١ جزء آخر فلا بد مما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط الجزئين و قد حصلت^٢ مقدمتان .

و لا قياس من اكثر من مقدمتين فى السواذج و يجوز فى غيرها كالاستقراء التام مع ان الكثرة هناك فى حكم المقدمتين ايضا فان النتيجة لها طرفان فالمقدمة ان لم تناسبها بطرف فلان مناسبة فلا انتاج و اذا ناسب كل من المقدمتين طرفا فلا مدخل للثالث اجمالا . و فصل تفصيلا لو حيا فنقول المقدمات ان زادت على اثنتين فاما ان تكون واحدة لا تناسب النتيجة فلا اقتضاء لها و لا تعلق و اما ان يشترك كل واحد من المقدمات مع النتيجة و ليس لها الا طرفان فلا بد من^٣ ان تشترك مقدمتان فى طرف واحد لها فيصير جزء النتيجة الاصغر و الاكبر مشتركا بين المقدمات فصارت حدا اوسط هذا محال^٤ . بلى قد توجد مقدمات كثيرة مساقها الى نتيجة واحدة و هى فى قياسات كثيرة مبينة لمقدمتى القياس الناتج لتلك النتيجة اذا كانتا غير بينتين^٥ بذاتيهما فلا بد من اثباتهما مثل اثبات النتيجة و يسمى قياسا مركبا .

و هو اما موصول و هو الذى يذكر فيه النتائج^٦ بالفعل مأخوذة تارة نتيجة

(١) م : و النتيجة (٢) فى الاصول : حصل (٣) م : فلا بد و ان (٤)

شرح : لقايل ان يقول المتيقن ان كل حد اوسط فهو مشترك والموجبة الكلية لا يلزم ان ينعكس كنفسها كلية فلم قلتم ان كل مشترك فهو حد اوسط فكان الاولى ان يبطل ذلك بما ذكر فى الوجه الاجمالى و هو انه اذا اشتملت مقدمتان على الطرفين فلا مدخل لما زاد عليهما و على هذا يستغنى عن التفصيل الذى سماه لوحيا . انتهى كلام الشارح و له كلام فى لفظة « اللوحى » سيجيئ . (٥) خ : مبينتين . (٦) ع : الناتج ، م : النتائج .

و اخرى مقدمة كقولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ثم كل ج ا و كل ا د فكل ج د
وهكذا الى المطلوب . واما مفصول و هو الذى فصلت النتائج عنه وطويت كقولنا
كل ج ب و كل ب ا و كل ا د و كل د ه فكل ج ه .

و ظن ان قول القائل « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار
موجودا فالاعشى يبصر و الشمس طالعة فالاعشى يبصر » قياس بسيط و ليس الا
مركباً مفصولا حذف عنه « ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر » مجعولا نتيجة
مرة و مقدمة اخرى ثم « لكن الشمس طالعة » و لابد فيه من استنتاج من قياس
اقترانى بالضرورة لينحذف الحد الاوسط المشترك و هو النهار موجود و يجمع
الطرفان ثم يستثنى .

التلويح السادس فى قياس الخلف و عكس القياس

و هو قياس يثبت صحة المطلوب بابطال نقيضه اذ الحق لا يخرج منهما .
و يتركب من قياسين اقترانى واستثنائى ، مثاله : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب
فيصدق كل ج ب ، و كل ب ا يضم اليه على انها مقدمة صادقة بينة بنفسها او يُنت ،
وهو قياس من شرطية و حملية ، فينتج : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فكل ج ا
و يستثنى نقيض التالى و هو ليس ج ا فينتج : ليس لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب بل يصدق .
و هو فى الجملة ان نأخذ نقيض المطلوب و نقرنه مع صادقة لينتج المحال
و يستثنى نقيض المحال لينتج عين المطلوب لبطلان نقيضه الذى ادى الى المحال فان
صورة القياس صحيحة و المقدمة الاخرى صادقة فالمحال يكون من نقيض المطلوب .
ولايتأتى تصحيح المطلوب بتقرين نقيضه مع حملية على نهج الشكل الاول فى الجميع
فان الموجبة الكلية لا يمكن تبينها بالخلف على الشكل الاول لان نقيضها سالبة جزئية
ولا تصلح لكبروية الاول و لا لصغرويته فتبين بالثانى فتجعل صغراه و بالثالث فتجعل
كبراه ، و هكذا ينظر فى غيره من المطالب .

و اما رد الخلف الى المستقيم فبأخذ^١ نقيض المحال و تقريره مع المقدمة الصادقة على ما تيسر^٢ من الاشكال فينتج المطلوب بعينه ، و ستبصر كيفية الرد^٣ من عكس القياس .

فصل : و عكس القياس هو اخذ النتيجة او ضدها و تقريره باحدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها . و يستعمل لابطال القياس جدلا من الشكل الاول، مثاله : كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا فضدها لاشيئى من ج ا ان قرن^٤ بالكبرى ينتج من الثانى ضد الصغرى و نقيضها ليس بعض و ان قرن بها بطلها بالتناقض وان اقرناهما بالصغرى ينتجان من الثالث نقيض الكبرى اذ لا ينتج الثالث غير الجزئى ، و اذا كان نقيض النتيجة جزئيا فلا ابطال الا بالتناقض . و انعكاس قرائن الاول عند ابطال الصغرى الى الثانى و الكبرى الى الثالث و فى الثانى عند ابطال صغراه الى الاول و كبراه الى الثالث و فى الثالث عند ابطال صغراه الى الثانى و عند ابطال كبراه الى الاول .

التلويح السابع فى قياس الدور

و هو اخذ النتيجة مع عكس^٥ احدى مقدمتيها لتنتج الاخرى فالنتيجة تكون نتجت ما نتجها^٦ . و يستعمل جدلا لمنع القياس اذا كانت^٧ احدى المقدمتين غير بيّنة

(١) خ م ع : فبأخذ (٢) م : تبين (٣) شرح : اذا قطعنا النظر عن الاشتراط و ادواته و تصحيح المطلوب كان رد الخلف الى المستقيم هو عكس القياس بعينه فان القياس نقيض المطلوب مع المقدمة الصادقة فكل ج ب و كل ب ا المنتج لكل ج ا اذا اخذ نقيض هذه النتيجة و هو ليس كل ج ا منضمنا الى ب ا انتج نقيض المقدمة الاخرى و هو ليس كل ج ب و ذلك هو عكس القياس بعينه اذا لم يلحظ الشرط و التصحيح كما عرفت . (٤) ع ش خ : اقرن . (٥) شرح : العكس المذكور هاهنا ليس المراد به العكس المذكور آنفا بل هذا انما هو لخصوصية المادة لا للصورة القضية لعدم اطراده فى المواد . (٦) خ و فى الشرح : ينتجها ، و يرى فى هامش ش : سحبها . و يقول الشارح : معناه ان نتيجة ذلك القياس لما انضمت الى عكس احدى مقدمتيه انتجت المقدمة الاخرى التى كانت نتيجة لها . (٧) اصل : كان .

وغير اللفظ ليوهم التغاير . ولا بد من كون المقدمات متعاكسة لتتخفظ^١ الكمية مثاله كل انسان متعجب و كل متعجب ضحاك^٢ فكل انسان ضحاك فان اردت عكست الصغرى و اقرنت مع النتيجة المجدولة كبراهها نتجت الكبرى او عكست الكبرى فجعلتها كبرى النتيجة نتجت الصغرى و ان اتفق فى قياس ناتج للسلب^٣ فانتهج المقدمة السالبة ، و لا انتاج للموجبة ففى الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فتقرن^٤ النتيجة بالصغرى لتنتج الكبرى و لا تقرن بالكبرى لانه لا يتصور انتاج الموجبة منها الا بحيلة فى موضع ثم سوالب متعاكسة سلبا و ايجابا معدولا مجموعولا فى الاصل وعكسه السلب جزء موضوعهما او محمولهما او موضوع احدهما و محمول الآخر كالعكس الصحيح مثل الواحد والكثير وعديم الانقسام فان كل ما ليس بواحد فهو كثير و كل ما ليس بكثير فهو واحد و كل واحد فهو غير كثير وبالعكس ، وكذلك عديم الانقسام مع الكثير فاذا كان القياس كل عديم الانقسام واحد و لا شئى من الواحد بكثير فلا شئى من عديم الانقسام بكثير و اردنا فى الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا النتيجة معدولة والسلب جزء محمولها كقولنا كل عديم الانقسام فهو غير كثير والكبرى بعكسها سالبة و يجعل السلب جزء موضوع عكسها كقولنا كل غير كثير فهو واحد و نجعلها كبرى النتيجة المعدولة فتنتج الصغرى و هى كل عديم الانقسام واحد . و بالاقتراض قد يجعل غير المتعاكس متعاكسا .

التلويح الثامن فى اكتساب المقدمات و تحليل القياسات

اعلم ان الشخصى لا يحمل ولا يطلب فى العلوم فاذا اردت تركيب قياس فخذ حدى المطلوب و اطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين و ما يحملان عليه من

(١) خ : ليحفظ . (٢) م هنا و بعده : ضاحك . (٣) ش : ناتج السلب .

(٤) شرح : قوله فتقرن النتيجة بالصغرى سهو و صوابه تعكس الصغرى و معلوم ان مراده ذلك ، و قد عرفت ما الذى يريد بالعكس ههنا .

الذاتيات بأسرها و العرضيات و ذاتيات العرضيات و عرضياتها و عرضيات الذاتيات ، و قد علمت ان الاواسط متناهية ، فان وجدت فى محمولات موضوع المطلوب ما يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمول الطرفين او موضوعهما صح من الثانى و الثالث سواء كان الحمل او الوضع فى موجبة او سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوباتك .

فصل : ليس كل نتيجة فى العلوم^٢ تورد حجتها على نظم مستقيم بل قد تحرف ، فانظر الى الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما ناسب المطلوب ان ناسب لكلية المطلوب فهى شرطية فتستثنى^٣ للاتجاج و ان ناسب لجزء^٤ فليطلب ما يناسب الجزء الآخر ، وان كانت^٥ هناك مقدمات مبتدئة^٦ فليجتهد^٧ حتى تلفق على نسق الاشكال مشتركة فى امر منتهية الى المطلوب فيفضى اليه و الافليس حجة . و ليجرد النظر الى المعنى فكثير ما يناسب شيئا بالمعنى دون اللفظ ، ويبدل اللفظ المركب بالبسيط لئلا يغلط فيستعمل مركبا فى موضع و مفردا فى آخر ، و قد تحصل نتيجة موجبة من ذواتى سلب فيتعجب لعدم الاحاطة بانهما معدولتان كقولك الثلاثة لازوج و كل لازوج فرد فالثلاثة فرد .

التلويح التاسع فى استقرار النتائج و فى صواقق النتائج عن مقدمات كاذبة

و المنتج بالذات قضية ناتج بالعرض لعكسها و عكس نقيضها فيما له ذاك^٨ و بطلان نقيضها ، و ينتج ما يدخل فى موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبته

(١) خ م : او . (٢) لا يوجد « فى العلوم » فى ع . (٣) خ : و يستثنى ، ع : يستثنى (٤) م : بجزئه . (٥) اصل : كان . (٦) خ : مشتركة . (٧) م : فليجتهد . (٨) خ م : ذلك ، و فى الشرح : قد نه صاحب الكتاب بقوله فيما له ذاك على ان الخمسة التى بالعرض قد لا يستنتج من قياس واحد و على ان من القضايا ما لا عكس نقيض لها كما نبهت عليه عند الكلام فى عكس النقيض [راجع التعليق هناك] و ان كان ظاهر كلامه هناك يشعر بخلافه و يفنقر الى التاويل الذى ذكرته فى بابه .

الى الاكبر انهما ينتجها قياس واحد و يسمى نتيجة تحت نتيجة ، و ينتج ما تستوى نسبة الاوسط و الاكبر اليه و الى الاصغر اذا اخذ مع الاكبر و يسمى نتيجة مع نتيجة^١ . و لا نتيجة تحت نتيجة فى ناتج جزئى .

فصل : و اعلم انا اذا قلنا كلما كانت مقدمات القياس صادقة فالنتيجة صادقة لا ينعكس هذا كليا لما عرفت و لا يستثنى تقيض المقدم فى الاستثنائيات فيجوز ان تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة لقياس ناتج الا اذا كانت الصغرى فى الشكل الاول صادقة و الكبرى كاذبة فى كل واحد فانه ينتج بالضرورة كاذبا و الا لو نتج صادقا و اخذت الكبرى صادقة كلية ينتج ضده فيصدق المتضادان و ذلك محال و فى غير هذا^٢ لا يمتنع الصادق من كاذبتين .

التلويح العاشر فى القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على المطلوب الاول و استسلاف المقدمات

قد يؤلف قياس من قضايا متقابلة بالتضاد او التناقض ليلزم منه سلب شئى عن نفسه او عن ذاتيه^٣ للتغليط و يغير اللفظ لتبعيد الخصم عن التقطن فتؤخذ مقدمة مسلمة و يقرر نقيضها لحجة^٤ ما او نحوه^٥ . و يقرن معها و الاصغر و الاكبر مترادفان كقولنا كل انسان حيوان و ليس و لا واحد من الحيوان ببشر ينتج ان لاشئى من الانسان ببشر ، و كذا على الشكل الثانى و الثالث . و ينبغى ان تختلف المقدمتان بالكيفية فى الاشكال كلها .

والمصادرة على المطلوب الاول هو ان يجعل المطلوب نفسه مقدمة فى القياس

(١) لا يوجد « مع نتيجة » فى خ م ع . (٢) ع : ذلك . (٣) شرح : قوله

او عن ذاتيه ، لم اجده فى غير كلام صاحب الكتاب و يمثل عليه فى المطارحات بما يدل على ان مراده به سلب ذاتى الشئى عنه لاسلبه عن ذاتيه و هو انسب . (٤) ش : بحجة .

(٥) شرح : يريد بنحو النقيض الضد او عكسه .

الناتج له مع تبديل اللفظ بمرادفه كقولنا كل انسان بشر و كل بشر متفكر فكل انسان متفكر . وقد يتفق في قياس واحد و قد يتفق في قياسات كثيرة و هو ابعد عن تفطن الخصم فينجر آخرها الى مطلوب ثبت بنفسه .

و استسلاف المقدمات طريق في التبكيث فاذا كان ما تريد ان تقلده الخصم وهو كل ج ا و مقدمته اللتان تستسلفهما كل ج ب و كل ب ا فالاولى ان تحلل الصغرى و تأخذ الاصغرى مقدمة تتصل بالاوسط بعد حين و كذلك الاكبر لئلا يتفطن الخصم للحيلة .

المطلع الثاني في اصناف ما يحتج به

من جملة ما يحتج به الاستقراء و هو الحكم على كلى بما وجد في جزئياته الكثيرة^١، و ذلك غير مفيد لليقين فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن الاستقراء مخالفا لما دخل فيه مثل ان نقول كل حيوان يحرك في المضغ فكه الاسفل استقراء بما شوهد من الناس و البهائم و السباع و غيرها فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقرى . و ان امكن الاتيان على الجميع ليسند^٢ الحكم الى الكلى فهو الاستقراء التام المذكور و هو قياس مستقيم مقسم^٣ . و نحن اذا حكمنا حكما كليا على كلى فليس بناء على مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية كقولنا كل انسان حيوان .

(١) شرح : هذا التعريف المذكور للاستقراء يدخل فيه القياس المقسم الذى هو الاستقراء التام لان كل جزئيات الشئى يصدق عليها انها جزئياته الكثيرة ، فاذا اريد تخصيصه بالناقص قيل في عدد كثير من جملة جزئياته و هذا هو مراد صاحب الكتاب والا لما حكم على الاستقراء مطلقا بعدم افادة اليقين . (٢) ع : ليشهد ، م ليستمد ، خ : كنسبة . (٣) شرح : الاستقراء التام الذى هو القياس المقسم قد عرفت صورته في الاقترانيات الشرطية و هو مثل ان يحكم بان كل متحرك جسم لان كل واحد من الجماد والنبات والحيوان جسم فان هذه لا يخرج عنها شئى من الجزئيات الداخلة تحت الجسم .

و من ذلك التمثيل و هو الحكم على شئى بما وجد فى شئى آخر يشار كه فى معنى جامع ، و سماه الظاهريون قياسا و سموه اللاحق فرعا و المقيس عليه اصلا كقولهم العالم مؤلف فيكون محدثا قياسا على البيت و له اربعة حدود^١ ، و ذلك غير متبين^٢ لوجوه احدها منع اقتضاء التأليف الحدوث و فى البيت ان وجد الحدوث فذلك يجوز ان يكون لخصوصية البيت .

و حجتهم فى علية الجامع طريقان احدهما طريق الطرد والعكس وهو اللزوم وجودا و عدما فيقولون كل موضع وجدنا التأليف وجدنا الحدوث و حيث لا فلا ، و حاصله استقرار و يجوز ان لا يلزم فيما لم يستقرئوه كما سبق . و الثانى ما سموه السبر و التقسيم و هو ان فى البيت العلة اما جيمية اودالية او بائية او تأليف و ليس هى جيمية لوجود الجيمية فى موضع كذا دون الحدوث و كذا غيره فتعين التأليف ، و ليس هذا بسديد لجواز ابتناؤه على الخصوصية ههنا وان وجد فى غيره فلخصوصية ذلك ايضا اذ يجوز ان يكون لمطلق شئى علتان كما سيأتى^٣ ، ثم انهم ملزمون بحصر جميع الصفات و لا تيسر لذلك فيعود معترضهم يطلب لمية امتناع صفة اخرى شذت عن احصائه ، و قد جرت عادتهم بان يقولوا ان كانت صفة وراء ما ذكرناه فابرزها ، و ليس هذا دأب من يطلب اليقين ، او يقولوا ان كانت صفة اخرى لعشرنا عليها كجبل عندنا محال ان لا نراه ، و بين ان الصفات و الاعتبارات ليست كالجبل فان الجبل لا يخفى على سليم الحس المقابل و كم اعتبار التبس على الباحث النحرير فعشر عليه بعد حين . ثم ان سلم لهم ان الصفات هذه فلم لا يجوز ان يكون لأثنين اثنين مدخل فلا بد لهم من حصر عقود الاعداد و ابطال دخولها فى العلية و ذلك غير سهل ، فان

(١) شرح : ليس المراد بالحدود ههنا المعنى المذكور فى القياس و هو الاجزاء الذاتية . و الحدود الاربعة التى اشار اليها هى : الاصل و الفرع و العلة و الحكم . و العلة قد تسمى بالمناط و المدار . (٢) ش : مبين . (٣) شرح : سيأتى فى العلمين الباقيين .

قال وجدت الحدوث^١ دون الصفات المذكورة مع التأليف فيقال في ذلك الموضع ايضا صفات اخرى هي اجزاء العلة ان قرن بها اقتضى الحدوث لاستكمالها بها و ان انضم الى هذه ايضا اقتضاه فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلا تعدية به^٢ وحده فيحتاج الى عد تلك الصفات و عادت العقبة الكئود و لا مطمع له في ذلك . و ان سلم ان التأليف هو المناط المستقل بالعلية فيجوز ان يكون له قسمان اثري و عنصرى وجد فى البيت فلزوم الحدوث مع هذا القسم و غير ذلك من انواع التأليف الغير المحصورة فاني يتفصى^٣ و ان تفصى فهو برهاني^٤ لا جدلى فليس للتمثيل مدخل .

ومما ذكرناه قياس الضمير وهو قياس حذف كبراه اما الظهورها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لئلا يظهر كذب المقدمة كقول القائل فلان يطوف بالليل فهو سارق . و من الضمير الدليل و هو ما يكون الاوسط اماراة للاكبر على الشكل الاول ان صرح به كقولهم هذه المرأة ذات لبن فقد ولدت . ومنه العلامة^٥ وهى قياس اضمارى حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بالمقدمتين كان من الشكل الثانى كقولهم هذه المرأة مصفار فهى اذن حبلى ، او اخص منهما فعند التصريح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان حجاجا كان شجاعا و ظالما . و منه الرأى و هو قضية محمودة كقولهم الاصدقاء ينصحون و الاعداء يحاسدون و فى الاغلب مهمل .

-
- (١) شرح : يريد لو اعترض المستدل بالتمثيل على هذا بان الحكم و هو الحدوث وجد مع المعنى الجامع و هو التأليف ولم تكن الصفات المذكورة حاصلة فهو اذن معل بالتأليف لا بتلك التى لم توجد حال وجوده . (٢) شرح : معناه ان التأليف مثلا جاز ان يكون جزءا من العلة لا علة تامة فلا يتعدى الحكم الى الفرع بمجرده . (٣) شرح : يريد انه لا سبيل الى التفصى اى الخروج من هذه السؤالات كلها و على تقدير التفصى بان يبين وجه الحصر و يبين ان لا علة للحكم الا المناط فيحصل قياس برهاني . (٤) ح م ع : برهان . (٥) اصل : علامه و هو . (٦) اصل : وهى .

و مما ذكرنا الفراسة و هى ^١ قياس الاوسط فيه هيئة بدنية وجدت للانسان و غيره من الحيوانات يستدل بها على خلق للزومهما ^٢ لمزاج هما معلولاه فيستدل باحد المعلولين على الآخر ، وهو يشبه التمثيل ^٣ فالخلق هو الحكم وهو الاكبر كالشجاعة و الهيئة مع جامع كعظم الاعالى والفرع انسان و الاصل اسد . و ينبغي ان يطرد الخلق مع الهيئة فى غيرهما من الحيوانات ان وجدت و ان لم يلزم فالمعتبر خلق آخر لازم .

و القسمة بنفسها ليست حجة دون استثناء وفائدتها اخطار الاقسام بالبال و لا يفيد فى القياس كثيرا فان ما يجعل حجة الوضع والرفع يجعل حجة ناتجة على الاشكال دون الانفصال يقرن به الجزء الآخر من الانفصال مجعولا مقدمة و كذا ان كان الاستثناء اوليا .

المطلع الثالث فى قضايا هى مواد الاقيسة

و هى على اصناف احدها الواجب قبولها و هى ستة اقسام : الاول الاوليات و هى قضايا يوجبها العقل لذاته و يكفيه فى نسبة بعض اجزائها الى بعض نفس تصورهما دون مشاهدة و سبب خارج كحكمنا ان الكل اعظم من الجزء وان الشخص فى حالة واحدة لا يحل مكانين و نحوهما ، وان توقف العقل فى تصديق نحو هذه فلتوقفه فى التصور لا غير . و الثانى المشاهدات و هى قضايا يحكم العقل بها لمشاهدة قوى ^٦ اما ظاهرة او باطنة كحكمنا ان الشمس مضيئة و ان لنا و هما و خيالا و خوفا وغيرها . و الثالث المجربات و هى قضايا مبدء الحكم بها مشاهدات مكررة مذكرة موقعة

(١) اصل : و هو . (٢) خ : للزومها . (٣) ع خ م : التمثيل . (٤)

ع : الحيوان . (٥) شرح : اوليا اى غير محتاج الى البيان . (٦) شرح : حكمنا ان الشمس مضيئة هو مثال ما يحكم العقل به بواسطة القوى الظاهرة و باقى الامثلة هى لما يحكم العقل به بواسطة القوى الباطنة .

اليقين و قد تفيد غلبة الظن ، و اليقيني يختص بالعلوم الحقيقية ، ولا بد و ان تأمن النفس وقوع الشيء بالاتفاق ، واحوال الهيئة لها مدخل لحكمنا ان الضرب بالخشب مولم و السيف الحديد قاطع ، وفيه قياسية خفية من طريق انه لو كان اتفاقا لما وقع في الاكثر و يستثنى نقيض التالي ، و ليس على المنطقي البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انها كذلك . الرابع الحدسيات و هي قضايا مبدء الحكم بها حدس قوى من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نور القمر من الشمس لهيئات تشكل النور فيه ، و تقرب من المجربات الا ان من الحدسيات ما يحصل بدفعة واحدة يقينا دون التكرار و التجريبات تختص بتأثير و تحريك دون هذه . الخامس المتواترات و هي قضايا تحكم النفس بها حكما يقينيا لكثرة الشهادات بعد ان تكون شاعرة بعدم امتناعها آمنة من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد ومكة و ان لم نشاهدهما . ومبلغ الشهادات غير منحصر في عدد قرب نزر منها افاد اليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عددها قلت او كثرت . ويقينك التواتري والتجريبي و الحدسي ليس بحجة على غيرك فلربالم يحصل له و ليس لك تبكيت من ينكره في موضع . السادس قضايا قياساتها معها و هي قضايا انما^١ يحكم العقل بها لاوسط لايعزب عنه^٢ الذهن عند تصور الحدود ابدا كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة و الاوسط انه احد قسميه المساوي للآخر .

الصنف الثاني المشهورات و هي قضايا اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها ، فمنها الآراء المحمودة و هي قضايا لو خلى العقل و ذاته دون انفة و رحمة و قوى و انفعالات من عادات و شرايع و آداب لم يحكم بها لذاته كحكمك بان الظلم قبيح و كشف العورة^٣ عند الناس قبيح و غير ذلك ، و لو قدر الانسان انه خلق دفعة و لم يستأنس بما وراء اقتضاء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات ، فمن المشهور

(١) لا يوجد « انما » في ع . (٢) كذا والاولى : « لا يعزب عن الذهن » كما في النجاة وسائر الكتب . (٣) خ : السيرة ، م : السوء .

أولى فيحمل على الأولى وما معه دون العكس ، و منه حق يصح و منه كاذب ، وقد صرف الشرع عن كثير كتحقيق الذبايح ونحوه ، ولكل امة مشهورات وكثيرا ما تتطابق عليه الآداب و الشرايع ، و لاهل كل صناعة بحسبها .

الصنف الثانى الوهميات و هى قضايا يوجبها الوهم الانسانى فمنها صادقة كأمور محسوسة يدخل فى الواجب قبولها و منها كاذبة و هى قضايا فى امور غير محسوسة تعلقت بالمحسوسات او لم تتعلق كحكمنا ان كل موجود مشارٌ اليه و وراء العالم فضاء لا يتناهى و غير ذلك ، و لولا ان العقل و الشرايع دافعاهما لكنت تؤخذ من الاوليات ، و المدفوع عنها لا يزال فى جواب الوهم و علامتها ان الوهم يساعد العقل فى مقدمات ناتجة لنقيضها و عند النتائج ينكص على عقبيه ، و الوهم ينكر نفسه .

الصنف الرابع المأخوذات و هى اما مقبولات ممن يحسن به الظن لامر سماوى او مزيد من عقل و تدبر كالمأخوذات من السلف و اما تقريريات^٢ تؤخذ من الخصم لينبى عليه الكلام فى دفعه او ما يورد من المقدمات فى مبدء^٣ العلوم و برهانها فى موضع آخر فيأخذها المتعلم اما مع استنكار^٤ وحينئذ تسمى مصادرات او طيب نفس و تسمى اصولا موضوعة ستعرف فيما بعده كيفيتها .

الصنف الخامس المظنونات و هى قضايا تحكم بها النفس اتباعا للظن ، و الظن هو الحكم بان الشئ كذا مع الشعور بامكان مقابله كحكمك بان فلانا يطوف بالليل فهو مثلث للشعر^٦ . و من جملتها المشهورات التى تأخذها النفس فى بادرى الرأى فاذا فكرت فيها رجعت عنها كقول القائل انصر اخاك ظالما او مظلوما .

السادس المشبهات و هى قضايا يُحكم بها لمشابتها للواجب قبوله او لغيره

(١) خ : ينمكس ، م : ينقص . و المثنى مطابق للاشارات بعين العبارة . (٢) خ : تقريرات . (٣) فى الاشارات : مبادئ . (٤) خ : الاستنكار . (٥) شرح : يشير الى انه يشبهه عند الكلام فى البرهان . (٦) فى الاصول : مسلم الشعر ، للشعر ، للشعر . و عبارة ساير المنطقيين فى هذا المثال : فهو سارق (او خائن) .

و المشابهة قد تكون في اللفظ و قد تخص المعنى و ستذكر فيما بعد .

السابع المخیلات وهى قضايا مؤثرة في النفس عند الورود عليها بقبض او بسط و نحوهما و ان لم يصدق بها كقول القائل الخمرة ياقوت سيال و العسل مرة مقيّة ، فترغب و تنفر . و كثير من الناس يقدمون على اشياء و ينفرون عنها لهذه . و ليس من شرطها الكذب .

و هذه الاصناف قد تتداخل . و التسليم يقال على احوال القضايا من حيث توضع و يحكم بها و التسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور او من العقل .
و اصل التقسيم لان المقدمات اما ان تورد للتصديق او لتأثير غيره و هى المخیلات ، و ما يورد للتصديق اما ان يكون مبدء الحكم بها لمشابهة كالمشبهات او لغير ذلك ، و هذا اما ان يكون تقليدا صرفا كالمأخوذات او يقتضيها امر من النفس ، و هذه اما ان تعتقد^٢ مع الالتفات الى نقيضها كالمظنونات او عدم الالتفات ، و هى اما واجب قبولها او لم يجب قبولها و لكن يتوهم ذلك اما لقوة من داخل كالوهميات او لامر خارج كالمشهورات ، و الواجب قبولها يستعمل في البرهان كانت في نفسها

(١) شرح : اما تتداخل هذه الاصناف فكدخل المشهورات والوهميات والمأخوذات تحت المظنونات و كدخل الواجب قبولها تحت المشهورات . و التسليم الذى من الخصم كالتقريرات و الذى من الجمهور كالمشهورات و الذى من العقل كالاوليات .

(٢) شرح: الصواب فى تنمة التقسيم ان يقال : و ما يقتضيه امر من النفس اما ان يعتقد اعتقادا جازما او غير جازم ، فالاول هو القضايا الواجب قبولها و الثانى ان لم يكن موجبه الوهم الانسانى او عموم الاعتراف به فهو مختص باسم المظنونات ، وان كان موجبه الوهم الانسانى فهو من الوهميات - لاكلها لان حكم الوهم فى المحسوسات يكون جازما - و ان كان موجبه عموم الاعتراف فهو من المشهورات ، و قد عرفت ان بعضها يدخل فى قسم الجازم ، فافهم ذلك . و انما تساهل فى هذا الموضوع لان عدم تحقيق حصر هذه الموارد لا يتأتى منه ضرر فى العلوم الحقيقية وليس الحصر المذكور من الامور المهمة فيها ولهذا تراه مطرّحا فى اكثر الكتب المنطقية .

ضرورية او على غيرها من الجهات . و اخطأ من ظن ان المبرهن لا يستعمل الا
الضروريات فانه يستعمل الواجب قبولها فيستنتج من الممكنتين ممكنا و كذا من غيرها
بحسب كل مقدمة ولكن ينبغى ان يجب قبول كل مقدمة على ما يدعيه، بذاتها او ببيان.
و مواد الجدليات التقريرات و المشهورات و للخطابية المظنونيات و المقبولات و
للشعرية المخيلات و للمغالطات الوهميات و المشبهات ، و فى الجملة^١ فوائد معرفة
هذه^٢ التحرز عنها و الأمتحان و تسمى سوفسطائية، و فوائد غيرها من هذه الاقيسة تقرير
الحق عند من لم يقدر على البرهان كالخطابة لشديد القصور و الجدل للمتوسط ، و
فيه ايضا مقابلة فاسد بفسد لئلا يشرع مع كل مهارش^٣ فى البرهان ، و الشعریات و
الخطائيات لترغيب و ترهيب فى امر دينى او غرض دينوى^٤.

(١) خ : المشبهات فى الجملة و . (٢) هذه اى المغالطات . و فى الشرح : لما
بين انقسام القياس بحسب مواده الى خمسة اقسام ذكر بعد ذلك ما يتحصل من كل واحد
من هذه من الفائدة او الفوائد و ابتداء بالمغالطى فذكر ان المغالطات تعرف من وجهين
احدهما ليقع الاحتراز عنها و ثانيهما ليمتحن بها من يكون مقتصراً فى العلم فيظهر عجزه
فلا يقع الاقتداء به و تسمى على التقديرين سوفسطائية و يسمى الفن الذى يشتمل عليها
من المنطق سوفسطيقا و معناه باليونانية حل شبه المغالطين على ما قيل ، و ربما سميت
امتحانية باعتبار الفائدة الثانية منهما . (٣) خ : ممارس، م : مهارتين . و فى المنجد :
هارش بعض الكلاب على بعضها حرشها ، و فلان فلانا واثبه و خاصمه . (٤) شرح :
اما الخطائيات ففى الامور الدنيوية على الاكثر . و صاحب الكتاب اطلق و لم يقل فيها
«الاكثر» و لابد منه اذ من الخطابة ما يفيد فى امر دينى ، و لا يبعد ان يكون بعض هذه
منبها للنفس على تحصيل العلم اليقضى او معداً لها لقبول ذلك من المبدء المفارق فيكون
فائدتها باعتبار ذلك الشخص فائدة البرهان . و للمتقدمين و من حدا حدوهم من المتأخرين
فى كل واحد من الجدل و الخطابة و الشعریات باب قائم بذاته الا ان صاحب الكتاب لم يتعرض
لهذه المباحث لكون غرضه من الاقيسة ليس الا ما يفيد اليقين وهو البرهان .

المرصد السادس في البرهان و احواله و مشاركاته مع الحد و المغالطات و ضوابط

و فيه ستة تلويحات

التلويح الاول في المطالب

من المطالب المهمة مطلب هل الشيئ موجود و يسمى هل البسيط^١ اوهل هو بحال كذا ، مما مع ماوراء الوجود، و يسمى هل المركب . و منها مطلب ما الشيئ يطلب به ماهية الشيئ و حقيقته ان عرف وجوده فان المقول عليه انه حقيقة عند الوجود يسمى قبل ذلك مفهوما ولا يقال له حقيقة و اياه نغنى اذا قلنا الحقيقة تفهم بدون^٢ الوجود. و قد يطلب بما مفهوم الاسم ولدى الوجود يصير المفهوم بعينه حداً او رسماً . و «ما» الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم على هل البسيط و الطالبة للحقيقة تتأخر عنه . و منها مطلب اى و يطلب به تميز الشيئ عن غيره . و منها مطلب لم و يطلب به علة نسبة حدى النتيجة فى نفس الامر او علة التصديق وهو الاوسط و يتأخر عن هل بالمرتبة. و هي هنا مطالب اخرى مثل كيف و اين و متى و قد تغنى عنها اى و لكن الامهات اربع اثنتان تصوريّتان و اخريان تصديقيّتان .

(١) كذا بتدكير صفة هل ، هنا و فى السطر التالى (قوله هل المركب) ، و لعله بتقدير كلمة « مطالب » ، مع احتمال ان يكون من سهو النساخ . و من الملحوظ ان هذه المساهلة بعينها توجد فى عبارة كتاب حكمة الاشراف و عبارة منظومة السيزوارى كقوله : و هل بسيطاً و مركباً ثبت ، و قوله : و ما هو الشارح و الحقيقى . مع انه كثيراً ما يعبر عن هذه الحروف بالتانث فيقول : ما الشارحة و هل البسيطة ، فتأمل . (٢) ع : دون ، خ م : بدل .

التلويح الثاني في برهان ان و برهان لم

اعلم ان البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية و الاوسط في البرهان اما ان يكون علة لنسبة حدى النتيجة عينا و ذهننا و يعطى اللمية في نفس الامر و في التصديق و يسمى برهان لم ، او علة للنسبة في الذهن فقط اى يعطى اللمية للتصديق و انية الحكم دون لمية نفس الامر و يسمى برهان ان سواء كان الاوسط معلول النسبة كما في قولنا هذا خشب محترق و كل خشب محترق مثلاً فقد مسته النار فهذا مسته النار ، و في برهان لم كان الاوسط مساس النار و الاحتراق هو الاكبر ولم يكن معلولها و لا علتها كما اذا كان الاوسط و الاكبر متلازمين معلولى علة واحدة كقولنا كل انسان ضاحك و كل ضاحك كاتب ، و برهان لم لم يشترط ان يكون الاوسط فيه علة للاكبر بل لوجوده في الاصغر و ان كان معلوله كقولنا كل انسان حيوان و كل حيوان جسم .

التلويح الثالث في اجزاء العلوم و شرايطها و تناسب موضوعاتها

و اجزاء العلوم موضوعات و مبادئ و مسائل . موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة و العدد للحساب . و نغنى بالذاتى ما يلحق الموضوع من ذاته و ماهيته مثل ما يلحق الكم من المساواة و المناسبة و العدد من الزوجية و الفردية و الحيوان من الصحة و السقم و فطوسة الانف كما ضرب به المثال^٢ ، فما

١ - شرح : و اعلم ان الاستثناء في الاقيسة الاستثنائية في حكم الاوسط في الاقيسة الاقترائية فاذا قلنا ان كان كسوف قمرى حاصل فالارض متوسطة بين الشمس والقمر لكن الكسوف القمرى حاصل فالارض متوسطة بينهما كان البرهان برهان ان لان الكسوف معلول التوسط ، و ان قلت ان كان التوسط المذكور حاصل فالقمر منخفض لكنه حاصل فالقمر اذن منخفض فهو برهان لم لان التوسط علة الخسوف . و بهذا يتحصر البرهان في القسمين و لا يخرج الاستثنائى اذا كان برهانا عنهما ، و ليس في كلام صاحب الكتاب تصريح بذلك و لا الاشعار به . (٢) شرح : انما خصص الاخير من الامثلة بقوله « كما ضرب به المثال » لانه هو المثال المشهور الذى جرت عادة الاكثرين بان يمثّلوا به في هذا الموضع و صاحب الكتاب لا يمتدح مطابقته للتمثيل فذكر هذا القول للتنبيه على انه اورده اتباعا للمشهور لا موافقة على انه مطابق ، و لولا انه لا يناقش في الامثلة لبينت الوجه في عدم مطابقته .

يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس بدائى لان
الاخص خارج، و ما يلحق بتوسط الامر الاعم ان كان غير ذاتى بالمعنى الاول كالحقوق
الحركة بالابيض فهو غير ذاتى، وان كان الوسيط ذاتيا بالاول^١ فذاتى .

واما المبادئ فهى الحدود للموضوعات واجزائها و اعراضها الذاتية للتصور،
و المقدمات التى منها يؤلف البرهان، كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن
الظن او على سبيل التشكك ليين^٢. و المبادئ التى هى غير المقدمات الواجبة القبول
تسمى اوضاعا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعية . ويصدر
العلم بالمبادئ .

و اما المسائل فهى القضايا التى تُطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض فى ذلك
العلم . و محمولات المقدمات لا بد و ان تكون ذاتية ولو بالمعنى الثانى و اولية^٣ اى
لا يكون لها فى نفسها وسط اعم ولا اخص ، و الجسمية لحقت بالانسان بتوسط
الحيوان فليست باولية ، و ان لم تحفظ الذاتية و الاولية لخرجت المقدمة عن حد
العلوم فتمتزج فلا اقتسام ، و فى مقدمات لعلم كانت نتائج فيه لا تشترط الاولية . و
الضرورى المورد هيئنا^٤ هو بالضرورة ج مادام ج [لا] وان لم يكن ج فانه اعم فيشترط^٥

(١) شرح : مراده بالاول المعنى الاول الذى يقال فى مقابلة المرضى ، و هو الذاتى

المقوم . (٢) عبارة الشرح : الى ان يبين ، و فى الاشارات : الى ان يتبين .

(٣) شرح : الضرورى المورد هيئنا اى فى البرهان يراد بالضرورة بحسب الوصف لا
الضرورى بحسب الذات فان الذى بحسب الوصف اعم منه كما سبق ، فالضرورى هيئنا
هو بالضرورة ب مادام ج لا وان لم يكن ج اى لا يشترط مادامت الذات موجودة هى
ب فيكون الحكم عليها ب فى حال كونها ج و فى حال لا كونها ج و ان صح انفكاك
تلك الذات عن الجسمية فان الضرورة مادام ج اعم من الضرورة مادامت الذات و ان لم
يكن ج . و التى فى التلويحات فى جميع النسخ التى وقفت عليها « هو بالضرورة ج
مادام ج لا و ان لم يكن ج فانه اعم و يشترط دوام الجسمية » ، و هذا سهو فى النسخ
لا محالة فان عادته ان يمثل بكل ج ب فيجعل ج موضوعا و الباء محمولا فلو كان غير المثال
بمثال جعل فيه الجيم محمولا كان قوله « بالضرورة ج مادام ج » هى الضرورة التى

دوام الجسمية فصار المقول على الكل ههنا اخص منه و هو ايضا شرط في المقدمات و هو الاولية مع الدوام على الكل ، ولا يظن ان حكمنا على الشمس و السماء جزئي فانك علمت ان نفس تصورهما لا تمنع الشركة .

و مقدمتا البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتيا للاصغر في النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب و صار ذاتي الشئى المطلوب الا اذا كنا قد تصور لنا الشئى بلوازمه دون حقيقته كالنفس التي قد تثبت جوهريتها وهي بعد في الحقيقة غير متصورة او تصور لنا ذاتياتها و يطلب وساطة بعضها البعض في نفس الشئى كما عرفنا جوهرية الهواء و لم نعرف لمية ذلك فيطلب سبب كونه جسما ببرهان لم .

فان قيل اعترفتم بان المجهول لا بد له من معلوم موصل اليه و ترتيب فالاوليات ليست حاصلة لنا في بدو الجبلية^١ فنضطر في علمها الى معلومات فيتسلسل او يدور ، قيل ان ذلك انما قيل فيما لا يكفى في تصديقه نفس تصوره و لا يعين الحس و لا يكفى التنبيه .

و اعلم ان اليقين^٢ هو اعتقاد ان الشئى كذا و انه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للامر في نفسه ، و لا يجتمع ظن و علم على طرفي نقيض الشئى و لا على

(١) ع : الخلقة . (٢) شرح ، احترز بالقيد الاول عن الظن و بالقيد الثانى عن الجهل المركب . و لو انه عرف اليقين عند تعريفه للبرهان حيث عرفه بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لكان انساب الا انه لا باس بالتأخير . و في قوله « لا يتصور ان لا يكون كذا » بحث فان الشئى المتيقن قد يتصور نقيضه مع الجزم بعدم وقوع ذلك النقيض و عبارة الكتاب يخرج ذلك عن ان يكون متيقنا بسبب اشتراطه في تعريف اليقين عدم تصور النقيض . والذى ذكره غيره في تعريفه هو انه اعتقاد ان الشئى كذا مع اعتقاده ان لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته لما في نفس الامر ، ويتوجه على هذا ايضا انه قد يحصل الجزم بالشئى مع اعتقاد امكان نقيضه . والاجود في تعريفه ان يقال هو اعتقاد ان الشئى كذا مع اعتقاده ان لا يكون الا كذا مطابقا للامر في نفسه .

طرفه الواحد كلاهما بالفعل بل قد يظن بالفعل ما يعلم بالقوة نقيضه كمن علم يقينا كبرى كالحاكم ان لا شئ من الاثيريات بعنصرى علما ثم حكم ان الكواكب نارية لضوئها ظنا وانما هو لغيبة نسبة الاصغر الى الاكبر عن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة^(١)، او كمن علم المتقدمين كالحاكم ان هذا بغل وكان علم ان كل بغل عاقر و لم يخطر بباله تركيب المتقدمين و رآها منتفخة البطن فحكم بانها حُبلى فظن ما علم نقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشئ واحد . و بهذا يحل قول القائل انك علمت ان كل اثنين زوج ثم النى فى يدى ان لم تعلم انه زوج بطل حكمك الكلى ، فان حكمك على كل اثنين يتناول احاد الاثنين بالفعل و خصوصياتها بالقوة فهى معلوماتنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا من حيث انها حصة او حجارة فالخصوصيات محتاجة الى علم آخر .

فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم بم تعرفون انه هو؟ ولا يخرج من سبق العلم به او بقاء الجهل ، يقال ان المجهول لو كان مجهولا بالكلية او معلوما بالكلية ما طلب فهو معلوم من وجه و مجهول من وجه و ما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه

(١) شرح : يريد ان الاصغر اذا كان داخلا تحت الاوسط وكان الاوسط داخلا تحت الاكبر وجب ان الاصغر يكون داخلا تحت الاكبر لامحالة لان الداخلى تحت الداخلى فى الشئ داخلى فى ذلك الشئ . واعلم ان الاصغر لا يدخل فى الاكبر الا اذا كانت الكبرى موجبة ، اما اذا كانت سالبة فلا ، فالمثال الذى ذكره لا ينطبق عليه التقدير ، لكنه يقاس عليه .

(بقية تعامقات الصفحة ٧٦)

بحسب المحمول وليس المراد الا الضرورة بحسب الوصف الذى جعل عنوانا كما فى ساير الكتب التى له و لغيره . و قوله فيشترط دوام الجسمية ، لعله ايضا من غلط الناسخ فان معناه غير مفهوم لى كما ينبغي ، و باسئراط ضرورة المحمول بدوام وصف الموضوع صار المقول هيئنا اى فى البرهان اخص مما كان فى القياس لانه لم يشترط فيه ذلك .
(٤) غ : و يشترط .

فاذا حصل نعلمه بهذا التخصص^١.

فصل : و اعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات اولتغاير جهاتها و اذا باين موضوعات علوم بالكلية سميت متباينة و اذا كان موضوع علم اعم من موضوع غيره اما بالجنسية كالهندسة التي هي فوق المجسمات ، او باطلاق و تقييد كالكرات المتحركة التي هي تحت الكرات ، يقال للاخص انه موضوع تحت الاعم ، و كذلك ان كان موضوعا متغايرين ولكن احدهما ينظر في الآخر من حيث هو اعراضه الذاتية ككون الموسيقى تحت الحساب . و كل اصل موضوع في علم يبرهن عليه

(١) في خ وفي عبارة الشارح في الموردين : تخصيص . و في الشرح : جرت عادتهم ان يشملوا على ذلك بالابق اذا وجد فانه لم يكن مجهولا من كل وجه لانه معلوم الذات و لا معلوما من كل وجه لانه مجهول المكان فاذا وجد علم انه آبقنا بما كنا علمناه و هو ذاته و صورته . و زعم بعض الاكابر من الفضلاء ان هذا الجواب يتمشى في المطلوب . و بات التصديقية خاصة فان المطلوب حينئذ يكون معلوم التصور مجهول التصديق فاذا حصل لنا ذلك المجهول عرفناه بتصورات السابفة ، و اما في المطالب التصورية فزعم انه لا يتمشى لان التصور المطلوب ان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه لانا نعلم ان الذي لا يكون للنفس به شعور يستحيل توجه الطلب نحوه وان كان مشعورا به فهو اذن متصور فلا يكون مطلوب التصور . ثم ادعى بان هذا لا يندفع بان يقال انه معلوم من وجه و مجهول من وجه لانا نقول احدا الوجهين غير الآخر لاستحالة ان يكون ان يكون الشيء الواحد معلوما مجهولا معا في جهة واحدة فالمطلوب اما ان يكون هو الوجه المعلوم او الوجه المجهول وكلاهما باطلان لما سبق .

و جواب هذا يظهر مما سبق الا اني ازيد ايضا و هو ان المنفصلة القائلة ان المطلوب اما الوجه المعلوم او الوجه المجهول ان اريد انها منفصلة حقيقية او مانعة الخلو فهو ممنوع لان ههنا امر آخر و هو الذات صدق عليها الوجهان جميعا وليس الطلب متوجها الا نحو تلك الذات ، وكذا ان اريد انها مانعة الجمع اصدقهما على تلك الذات . و على تقدير صدق منعها للخلو لا نسلم ان الوجه المجهول يمتنع طلبه وانما يكون كذا لو لم يقيرن به الوجه المعلوم كما تمثلت به من الذات المجهولة التي علم تخصيصها بصفة فانهما لو كانتا اعنى الذات والصفة معلومتين او كانتا مجهولتين استحال الطلب و انما صح الطلب لكون احدهما معلوما والآخر مجهولا . و يمكن تقرير جواب هذا التشكيك من وجوه كثيرة وفيما اورده كفاية .

فى غيره و الغالب فى ما هو فوقه و ان كان يتفق فى ما تحته ، و قد تبنتى مقدمات العالى على السافل المحتاج اليه فى بيان مقدماته ولكن تتغاير جهات الافتقار فلا يدور .

و العلوم تترتب ، واحد فوق واحد و تحت واحد ، بترتب الموضوعات . و انتهأوها الى الفلسفة الأولى التى موضوعها الوجود و لا اعم منه .

و لا برهان على الفاسدات لتغيرها فلا يدوم العقد بها ، و البرهان فى ما يدوم عقده يقينيا ، و ايضا هى بين محسوس حاضِر و غايب محتمل الفناء فلا برهان على التقديرين الا اذا اخذت كلية ملغاة خصوصياتها و حينئذ ليست منها .

و الممكنات لها برهان على امكانها دون وقوعها . و الممكن الا كثرى حجة موقعة للظن على الوقوع كنبات اللحية بعد البلوغ ، و الاوسط متانة النجار و استحصاف البشرية . دون الاقلية و المتساوية^١ .

التلويح الرابع فى ان الحد لا يكتسب بالبرهان و كيفية الطريق اليه ، و فيه اشارة الى مشاركاتهما

و الحد لا يكتسب بالبرهان لانه حينئذ يفتقر الى الاوسط و يكون الحد الاكبر^٢ و المحدود الاصغر و لا بد و ان تكون الحدود متساوية اذ لو كان الاوسط اعم كان الحد المجهول اكبر اعم فلاحدية فاللاوسط المساوى كيف كان ان حمل الاكبر عليه على انه محمول فقط فينعدى هكذا فلا بيان للحدية و ان كان الاوسط المساوى فصلا او خاصة او رسما او حدا ناقصا مع انه يعود اليه الكلام و حمل الحد عليه على انه له اى للاوسط فلا يلزم ان يكون حد احد هذه الاشياء حد النوع و الحد التام للحد الناقص حد ناقص ، و ان حمل على هذه على انه حد لما هذه محمولاته فى

(١) شرح : قوله دون الاقلية و المتساوية ، يريد انه ليس للممكنات الاقلية و المتساوية حجة تدل على الوقوع بخلاف الممكنات الاكثرية . (٢) لا توجد « كيفية » فى م .

(٣) ع خ : اكبر و المحدود اصغر .

الحقيقة او شوارحه^١ فقد صودر على المطلوب الاول ولا حاجة الى هذه، وان كان الاوسط حداً آخر تاماً فلا حدان لشيء واحد ولا اولوية فى الوساطة .

والقسمة غير نافعة بان يقال اما ان يكون ج حداً اوب اذ فى الاستثناء والحصر يعود الكلام^٢.

فان قيل الستم تبرهنون على المعقولات الصرفة مثل النفس و غيرها على انها جوهر وعلى ذاتياتها؟ و الحد من الذاتيات و قد برهنتم عليها، فاعلم ان مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض ذاتياتها و معرفة امر به خصوصياتها لا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتى لها وراء هذا ليتم الحد .

و ليس بطريق اكتساب حد الشئى عن حد ضده ايضا كما ظن لعدم الاولوية و لعود الكلام اليه .

و الاستقراء ايضا غير منجح بان يقال استقرينا الكثير فكان هذا حده فانه ان اخذ حد الجزئيات على خصوصها فلا تعدية الى الكلى و لكل واحد ما ليس له فلا استقراء مع ان الاشخاص لا حد لها، و ان اخذ حد نوع الجزئيات فلا حاجة الى الاستقراء .

بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده و تعد صفاته و يرى انتهاء كل صفة الى العام الذى ليس فوقه عام آخر من الذاتيات و ينزل منه على الترتيب من غير اخلال واسطة و يرى الداخل فى الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحذف المقسمات التى تقوم وجود ما قسمته^٣ والمقولات فى جواب ماهو المرئبة حتى ينتهى الى مقول لا مقول تحته و تجمع الذاتيات فالعامه تدخل تحت الجنس وتقرن بالفصول.

(١) خ : شرائطه، ع. شوارطه. وعبارة الشارح مطابقة لما اثبتناه فى المتن (٢)

شرح : و يظهر من هذا ايضا انه لا يجوز ان يتبين باستثناء شرطية متصلة ولهذا لم يتعرض لذكره صاحب الكتاب .

(٣) شرح : المقسمات التى تقوم وجود ما قسمته هى الفصول على ما عرفت .

فهذا هو المريق الحد و هو التركيب ، و القسمة تنفع في هذا لثلاث تحذف واسطة وتنحفظ بها التقاسيم الطولية والعرضية^١ فان الجسم ذا النفس تارة ينقسم الى المتغذى وغيره و تارة الى المتحرك بالارادة و غير المتحرك بالارادة فهذه عرضية .

فصل في مشاركات بين الحد والبرهان : وقد يقع ان يتفق جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلل الذاتية للشيء ، مثاله ما اذا سئل ان القمر لم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه و بين الشمس و كل حالة كذا توجب زوال ضوءه فتعين به الكسوف ، و يسئل ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس ، فقد قدم في الحد ما اخر في البرهان^٢.

واعلم ان العدل الاربع ، و هي الفاعلية كالنجار للكرسى و المادية كالخشب له و الصورية كهيئته و الغائية و هي التي لاجلها الشيء كالصلوح للجلوس عليه ، الاربعة اذا حصلت حصل الشيء ، والغائية و الصورية اذا وجد كل منهما دل على وجود الكرسي لانهما بل بالكل دون الاخرين^٣. و قد تجتمع الاربعة في قول شارح كقولهم ان السيف آلة صناعية متخذة من حديدة متطاولة معروضة محددة الاطراف

(١) شرح : التقاسيم الطولية هي ان ينقسم الشيء الى قسمين او اكثر ثم ينقسم كل واحد منهما او احدهما الى قسمين آخرين فصاعدا والتقسيم العرضية ان ينقسم الشيء بوجهين من التقسيم فزايدا من غير ان يكون احد الوجهين او الوجوه متوسطا في التقسيم الآخر كالمثال المذكور في الكتاب .

(٢) شرح . يريد ان زوال ضوء القمر متأخر في البرهان عن توسط الارض بين القمر والشمس و هو في الحد متقدم على التوسط المذكور ، وكذلك في كل ما يتفق جوابا « ما » الذي يطلب به التصور و « لم » الذي يطلب به التصديق و ان كان في المثال المذكور نظر لا يليق ابراده اذ لا مناقشة في الامثلة .

(٣) شرح : يريد ان هاتين العلتين [اى الصورية والغائية - م] اذا وجد كل منهما دل على وجود المعلول - لانه فقط بل به و بباقي العلل المذكورة - و لا كذلك حال العلتين الاخرين و هما الفاعلية والمادية فان كل واحد منهما قديكون موجودا و لا يكون المعلول موجوداً .

لجزء أعضاء الحيوان في القتال ، فالصناعية اشارة الى الفاعلية و الى الثلاثة الاخرى ما بقى^١.

والعلة المساوية^٢ للمعلول تؤخذ في القول الشارح له ، و اقسامها الخاصة لا تؤخذ الا في حد نوعه كالعقوبة التي هي احد اسباب الحمى لا تؤخذ في حد مطلق الحمى بل في حد نوع منها كحمى الغب . و المساوية يجوز ان تجعل اوسط لوجود المعلول ايضا والتي هي اخص من المعلول كتكاثف الهواء بالبرد و كثرة تراكم الابخرة اللتين هما علتا السحاب و كل واحد اخص من مطلقه فلا يجعل الا اوسط وجود المتخصص^٣ . و ان اشتركت العلل المتخصصة كورق الخروج والتين و الكرم التي هي اخص من سرعة الانتشار في امر يساويه و هو انفشاش الرطوبة الماسكة و هو بتوسط امر آخر في الكل ، و هو عرض الاوراق فليجعل المساوى الاوسط .

التلويح الخامس في القياسات المغالطية

و الغلط في القياس قد يقع بسبب مادته^٤ و قد يقع بسبب صورته و قد يقع

(١) شرح : يريد ان الحديدية هي العلة المادية ، و كونها متطاولة معروضة محددة الاطراف هو العلة الصورية ، و كونها لجزء أعضاء الحيوان في القتال هو العلة الغائية .

(٢) شرح : يحترز بذلك عن العلة التي هي اخص كالاربعة للزوجية .

(٣) شرح : يريد ان كل واحد من علتى السحاب هي اخص من مطلق السحاب فلا تجعل تلك العلة الاخص اوسط وجود مطلق المعلول وانما تجعل اوسط المعلول المتخصص بملك العلة .

(٤) شرح : يريد ان ذلك الانفشاش يحصل بتوسط امر آخر حاصل في كل واحد من تلك العلل الخاصة . وقوله و هو عرض الاوراق ، الضمير عائد الى ذلك الامر الآخر . و قوله فليجعل المساوى الاوسط ، يريد انه يجب ان يجعل المشترك الذي هو علة مساوية للمعلول اوسط في البرهان . و اعلم ان اسباغ الكلام في كل واحد من هذه العلل و وجه انحصارها في الاربعة المذكورة يأتيك في الفلسفة الاولى عند تقاسيم الوجود و هو غير لائق في هذا الموضوع . و في مباحث البرهان كلام طويل لا يناسب غرض الكتاب استقصائه .

(٥) ليعلم ان السبب العام للمغالطة هو عدم التمييز بين الشئى و ما يشبهه و هي انظر بقية التعامقات في الصفحة التالية

بشركة ، و ما هو بسبب الصورة فأن لا يكون من شكل ناتج او من ضرب ناتج بالاغفال عن شرائط سبقت فى السواذج والمختلطات . و الذى يقع بسبب المادة فاما للمصادرة على المطلوب الاول او لأن النتيجة مساوية للمقدمة فى المعرفة و الجهالة فانه ليس تبين احديهما بالأخرى باولى من العكس ، او لكذبها ، و مع كذبها اذا اوردت فى القياس فلا بد لها من مناسبة مع الصادق وذلك اما لاشتباه لفظى او معنوى اما الاول فقد يقع الاشتباه فى نفس اللفظ كالالفاظ المشتركة نحو العين و قد يقع ايضا بسبب المشابهة و المشككة ، او لاشتباه بسبب الادوات كما يقع بسبب مصرف الربط ، او باعتبار هيئة التركيب كقولك « غلام حسن » بالسكونين ، او بسبب صرف او وقف و ابتداء كفى قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون فى العلم .

و المعنوى اما ان يكون لغلط فى السور كاخذ الكلى^١ و كل واحد والكل ، كل

(١) شرح : الفرق بين الكلى و كل واحد والكل قد مضى فى شرائط المقول على الكل ، و به يعرف الفرق بين البعض السورى و الجزئى الحقيقى فان البعض السورى معناه بعض الافراد التى يصدق عليها الموضوع ولا كذلك الجزء . و احترز بالحقيقى عن المجازى كالحيوان المحمول على الانسان فانه اذا قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لما عرفت ان الجزء لا يكون محمولا من حيث هو جزء . و هذه الاغلاط المتعلقة بالسور هى من باب الغلط بسبب فى جوهر اللفظ .

بقية تعامقات الصفحة السابقة :

محصورة فى ثلثة عشر قسما و قد احصاها صاحب الكتاب لكنه لم يذكرها على اسلوب حاصر ، كما يقول الشارح ، بل قسمها الى ثلثة اقسام و ذكر فى كل قسمة منها عدة مغالطات على سبيل الاستقراء . و التقسيم الحاصر هو التقسيم الذى يدور بين اللفظ و المعنى بان يقال الغلط (او المغالطة) اما ان يتعلق باللفظ او بالمعنى و المتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه الخ و قد اورد الشارح هذا التقسيم فى كتابه بالتفصيل و هو موجود فى كتب المنطق الهامة كاساس الاقتباس و منطق التجريد و شرح منظومة السبزواري ، فليرجع اليها من يريد التفصيل ، و يوجد فى الاشارات بصورة ناقصة . انظر الملحقات و هناك مغالطات من نوع آخر لم يذكرها صاحب التلويحات و هى التى يقال لها « المغالطات الخارجة عن القياس » لان سبب الغلط فيها اشياء خارجة عن القياس كتخجيل الخصم و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه و ما يجرى مجرى ذلك . و قد جرت عادتهم بعدم ذكر هذه المغالطات فى الكتب المختصرة ، و التعويل فى امرها على المطولات كالشفاء و الاساس .

مكان الآخر، واخذ البعض السورى مكان الجزئى الحقيقى. او بسبب فى الجهة كأخذ
سوالب الجهات مكان السوالب الموصوفة بها^١ و نحوها. اولسبب فى نفس المقدمة
و هو اما بتركيب المفصل كقولنا زيد طيب و زيد حسن فيركب و يقال زيد طيب
حسن او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج و فرد يفصل فيقال الخمسة زوج وهى
فرد وهذا يناسب الغلط اللفظى ايضا. اولايهام العكس كقولنا كل ثلج ابيض فيؤخذ
كل ابيض ثلج او بان لا ينقل الموضوع بكميته فى العكس. اولاخذ حكم الخاص
للعام للتعدي كمن رأى الحركة انها لا يتصور بقائها زمانين فاخذ انها كذا للعرضية
ليتعدي الى البياض فأخذ العام مكان الخاص حاكما بان كل عرض لا يبقى و هذا يقع
كثيرا، واستعمال الجدليات كلها فيما يدعى انه قطعى مغالطة. او لاخذ لازم الشئ مكانه
كمن عهد الانسان متوهما و مكلفا فظن ان كل متوهم مكلف. او لاخذ ما بالعرض
مكان ما بالذات كمن قال ان^٢ القاعد فى السفينة الجارية متحرك و كل متحرك لا تبقى
اجزائه كل منها على مكان واحد لينتج الباطل. او لاخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل
و بالعكس^٣. او اخذ الذهنى مكان العينى وبالعكس. او اخذ مثال الشئ على حكمه.

(١) شرح : كاستعمال « ليس بالضرورة » فى موضع « بالضرورة ليس » و كذا
غيرهما من الجهات . وقد عرفت الفرق بين تقديم السلب على الجهة و تأخيره عنها . و اما
قوله و نحوها فيحتمل ان يريد به الاطلاق و هو ليس بجهة و هو يذكر مع الجهات مثل
« ليس بالاطلاق » فى موضع « بالاطلاق ليس » ، و يحتمل ان يريد كل ما يختلف المعنى
فيه بتقديم حرف السلب او تأخيره مثل سلب اللزوم و لزوم السلب ، او ما هو اعم من ذلك
و هو ما يختلف المعنى فيه بسبب التقديم و التأخير سواء كان ذلك فى السلب او غيره وقد
مضى مثاله .

(٢) فى الاصول . انا . وفى الشرح : هذا وان سماه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
فهو من باب سوء التأليف .

(٣) شرح : اما اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه فقد سبق مثاله فى ضابط الحمل ،
و اما اخذ الذهنى مكان العينى فهو كمن حكم على الجنس المنطقى بما يحكم به على الجنس
انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

او اخذ حكم العلة لجزئها او جزئها لجزئها . او المذهول عن شرائط الحمل . اولترك الاعتبار كمن سمع ان الكليات موجودة فى الازهان و معدومة عن الاعيان فليست موجودة فى الاعيان و لا معدومة عن الازهان فحكم مطلقا انها لا موجودة و لا معدومة فغلط و غلط ، فرعاية الجهات و الحشيات امر مهم .

و الغلط المناسب للصورة و المادة قد يقع بسبب اختلاف الحد الاوسط فى المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانما اخذ فى الكبرى الطبيعة الحيوانية التى لا تكون فى الاعيان ، و تناسب المادة لانه اشتباه لفظى من الالف و اللام او نحوه فى غيره^١ . وقد يقع بسبب لفظ يشك انه من الموضوع او من المحمول^٢ ،

(١) شرح : قوله فى غيره ، اى فى غير هذا المثال . (٢) شرح : هذا من سوء اعتبار الحمل و هو مثل قولنا « الانسان وحده ضحاك و كل ضحاك حيوان » مع انه لا يصنق « الانسان وحده حيوان » ، و لو جعل وحده جزءا من المحمول فقول « الانسان هو وحده ضحاك و كل ما هو وحده ضحاك فهو حيوان » لجاءت النتيجة « الانسان حيوان » ، وهى صادقة . وقد يمكن ان يجاب عن هذا المثال بوجه آخر وهوان الصغرى عبارة عن قضيتين احديهما موجبة وهى « الانسان ضحاك » ، و الاخرى سالبة وهى « لا شئ مما ليس بانسان ضحاك » ، و لفظ « وحده » هى الدالة على هذه السالبة ، فباعتبار الموجبة انتج « الانسان حيوان » و باعتبار السالبة هو عقيم . وعلى هذا الجواب يكون المغالطة فى هذا المثال من باب جمع المسائل فى مسألة .

بقية تعليقات الصفحة السابقة:

الطبيعى ، و اما عكسه فكمن حكم على الطبيعى بما يحكم به على المنطقى ، و اما اخذ مثال الشئ على حكمه فكمن يحكم على الصورة الذهنية المأخوذة من النار بانها فى الذهن محرقة لكون النار الخارجية كذلك ، و اما اخذ حكم العلة لجزئها فكمما حكم بعضهم ان السمع و البصر معللان بالحيوة و انما يعلنان بها مع الالات المخصوصة . اما قوله او جزئها لجزئها يريد اخذ جزء الحكم معللا بجزء العلة كتقبل رفعه الفا من الرجال مسافة ما فظن ان الواحد منهم يرفعه من تلك المسافة بنسبة الواحد الى الالف وليس ذلك بلازم بل قد لا يمكنه للواحد ان يحركه اصلا .

اول عدم نقل الاوسط بكميته^١ او بسبب اختلاف الاصغر والا كبرى فى المقدمتين والنتيجة^٢.
 و من اهمال الاعتبار ما يقال على قولنا ان صغرى الاول اذا كانت ممكنة
 و الكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية انه ينتقض بقولنا كل انسان يمكن ان يكون
 متحركا و كل متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة فليس لنا ان نقول كل انسان بالضرورة
 يتقوم بالحركة واجيب عنه بان الكبرى وجودية اى مادام متحركا مع الاعتراف بان
 نتيجة الممكنة الصغرى و الوجودية الكبرى ممكنة فلو كان لهذا كان يتأتى ان يقال
 كل انسان يمكن ان يتقوم بالحركة و ليس كذا ، و انما الغلط لان الكبرى ليست
 مقولة على الكل اذ لا يصح ان يقال كل واحد مما يوصف بانه متحرك بالضرورة
 يتقوم بالحركة حتى يتعدى الى الانسان و الفرس و غيرهما بل التقوم بالحركة
 للمتحرك من حيث هو متحرك فلا تعدى الى الحقائق التى وراء المتحركة .
 و وضع ما ليس بعلة علة غلط يختص بالخلف^٣ وهو ان يدعى ان المحال كان
 لنقيض المطلوب و يكون لغيره .

ضابط : فاذا اورد عليك قياس فانظر فى جميع اجزائه و اسواره و جهاته
 و نفس مقدماته و حدودها ثم فى تركيبه انه من اى شكل و اعتبر شرائطها عساك
 لا تعلقه ان شاء الله .

- (١) شرح : كقولنا : الانسان له شمر و كل شمر ينبت فالانسان ينبت ، وهذا من باب
 سوء التأليف . (٢) شرح : كقولنا : الفلك المحدد للجهات ليس ورائه جهة فهو لا
 ينخرق ، فينتج منه : الفلك لا ينخرق ، فموضوع الصغرى و هو الفلك المحدد لم يكن هو
 بعينه موضوع النتيجة و هو الفلك مطلقا . وهذا من باب اخذ ما ليس بعلة علة . (٣)
 شرح : قد علمت ان وضع ما ليس بعلة علة فى الاصطلاح المذكور فى حصر المغالطات
 [انظر الملحقات - م] لا يختص بالخلف ، وصاحب الكتاب اصطلاح على تخصيصه به .
 (٤) شرح : فيه نظر لان المقدمات والحدود هى اجزاء القياس فلا حاجة بعد قوله « فانظر
 فى جميع اجزائها » الى ان يعطف عميه النظر فى « نفس مقدماته و حدودها » ، فاحد
 انظر بقية التعاليقات فى الصفحة التالية

التلويح السادس في ضوابط متفرقة بعضها عرشية^١ فقد ينتفع بها فيما بعد

و بعضها لوحى قد قدمناه من موضعه^٢ لاحتاجنا اليه

ضابط في العام : انه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم و لا عكس ، و لا

يلزم من كذب الاعم كذب الاخص و لا عكس ، و الاعم صدقا اخص كذبا ، و الاخص

صدقا اعم كذبا . و المتلازمان ايجابا متلازمان سلبا . و نقيض الاخص اعم من نقيض

الاعم ففي الشرطية المتصلة اذا كان التالى اعم فلنا ان نجعل سالبه مقدما و سالب

المقدم تاليه و المتصلة موجبة صادقة ، و كذا في الحمل .

و العام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركة و الاستغراق^٣ و هو فى المحصورة

الكلية و قد يقال بازاء الكلى . و الخاص يطلق على مفهومي الجزئى ؛ بالاشتراك

ايضا ، و يقال ان الحيوان اعم من الانسان يراد به العموم الثانى فاذا كان عام ذاتيا

(١) كذا بالتأنيث فى جميع النسخ ، ولا شك فى جوازه (مع ان الاصل هو التذكير

كما فى قوله : و بعضها لوحى) فانه من باب « قطعت بعض اصابعه » و الشرط فى هذا

الباب صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، كما نص عليه ابن هشام فى المغنى ، و هذا

الشرط موجود هنا كما لا يخفى . قوله فقد ينتفع ، لفظة « فقد » لا توجد الا فى

نسخة م . قال الشارح : هاتان اللفظتان اعنى العرشى و اللوحى قد استعملهما

فى عدة مواضع من هذا الكتاب و لم يبين مراده منهما ، و لعل مراده بالعرشى البحث

الذى حصله بنظره و باللوحى ما اخذه من الكتب ، والله اعلم بالحقايق . (٢) فى الاصول :

موضوعه ، موصوفه . (٣) شرح : الشركة هى باعتبار كلية موضوعها و اما الاستغراق

فلان الحكم فيها على كل فرد من افراده . (٤) شرح : قوله مفهومي الجزئى ، يريد

بهما الجزئى الحقيقى و الاضافى . (٥) شرح : يريد هيهنا بالعام الكلى و بالخاص

الجزئى الاضافى .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

القولين زيادة لا حاجة اليها . (٥) شرح : قوله عساك لا تغلط ، لان القياس كما استعرف

ليس بعلّة موجبة لحصول النتيجة ، انما هو معد لحصولها من المبدء الفياض ، و قد يجوز

فى بعض النفوس ان لا تستعد بذلك القياس لتحصيل شئى و ان كان ذلك القياس بعينه

معدا لغير تلك النفس . و ربما اختلف ذلك فى نفس واحدة بحسب حالتين ، و كل ميسر

لما خلق له .

لخاص فما يجب على العام لطبيعته^١ و يمتنع عليه يجب و يمتنع على الخاص وما يمكن على الخاص يمكن على العام ، ولا يتعدى ما قلنا فى كل واحد الى الآخر فان للخواص طبائع يجب و يمتنع باعتبارها ما لا كذلك فى الطبيعة العامة ، و العام الاول ايضا ما يجب على عموميه و جب على الجزئيات الحاضرة و الشخصيات تحته و كذلك ما امكن و^٢ امتنع ، و لاعمكس . و القاعدة الكلية لوجوب امر لشيئ تبطل بعدمه فى جزئى منه واحد ، و القاعدة الكلية لامتناع شيئ على شيئ تبطل بوجوده فى جزئى واحد له ، و قاعدة الامكان الكلية لا يبطلها وجود و لا عدم ، و القاعدة الكلية لامكان شيئ على شيئ نوى تثبت بوجوده فى جزئى و عدمه فى آخر و لا كذلك فى الوجوب و الامتناع الا ان يبين انه لنفس الطبيعة فى ذلك الجزئى . و العام الاول يلزم من صدقه صدق الخاص و يلزم من كذب الخاص كذب العام فقط بخلاف الطبيعة العامة فانها بعكس هذا . و يُعلم^٣ ان العموم والخصوص خارجان عن حقيقة الشئ لتعلقها دونهما و لجواز اقتران كل واحد بطبيعة واحدة . و الكلى غير الكل فان الكلى ذهنى فقط و يُعقل دون جزئياته و يتقوم دونها و يحضر مع غيبتها و يوجد مع عدم كثير منها و تدخل الجزئيات تحته ولا تدخل فيه^٤ و يوجد شبهه^٥ فى الجزئيات ، والكل مع الاجزاء

(١) شرح : احرز بطبيعته عما يجب و يمتنع و يمكن لعموم الشئ او لخصوصه كالحيوان والانسان فان ما يجب او يمتنع على الحيوان من حيث هو حيوان لا من حيث انه عام فانه يجب او يمتنع على الانسان ، و ما يمكن على الانسان من حيث هو انسان لا من حيث هو اخص من الحيوان فانه يمكن على الحيوان . و بالجملة يلحظ فى ذلك العام و الخاص الطبيعيان لا المنطقيان على ما عرفت فان الحيوان من حيث انه عام يصدق عليه بالوجوب انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيق و لا كذلك الانسان الذى هو اخص منه لا من حيث طبيعته الانسانية و لا من حيث خصوصه ، و على هذا يقاس الحال فيما يمتنع و يمكن . (٢) ع : او . (٣) كذا ، و يحتمل : و ليعلم . (٤) م : فيها . و فى الشرح : جزئيات الكلى داخلة تحته و ليست بداخلة فيه و الكل تدخل اجزائه فيه و لا تدخل تحته . (٥) شرح : فى قوله شبهه فائدة وهى ان الكلى من حيث هو كلى لا يدخل فى الجزئى لان جزء الموجود يجب ان يكون موجودا والكلى لا وجود له فى الاعيان فلا يكون جزءا من الجزئى الموجود فيها ، بل الداخلى فى الجزئى شبهه .

بخلاف جميع هذا .

ضابط : و الكلى لا يقع فى الوجود لانه لو حصل لكان له هوية لا يشار كـه فيها غيره فلا كلية فلا بد من الشخص .

ضابط : قال المعلم الاول الجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل ، والتبس تفسير المحتمل وكأنه اراد به الممكن الترددى فانا اذا لم نحقق ان الشئ واجب او ممكن او ممتنع فنقول لا نحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون ممتنعا او لامكان ان لا يكون واجبا ، وليس هذا الامكان هو على التفاسير السابقة . وكل جهة اذا جعلت جزء المحمول فالربط ضرورى .

ضابط : الشئ اذا كان له جزآن متشابهان لا يخالف الجزء الكل بالحقيقة بل بالمقدار كقطعنى ماء فان مجموعهما يشار كهما فى الحقيقة ، الا اذا كان الجزآن المتشابهان لكـم فى نفسه كواحد و واحد حصل منهما حقيقة تخالفهما وهى الانينية ، وكذلك فى الاشكال كدائرة من قوسين مثلا .

ضابط : لا يصير شيان شيئا واحدا الا باتصال و امتزاج كما بين مائين او ماء و لبن ، او بتبدل احد جزئى شيئى و بقاء الآخر فيصير شيئا آخر كالماء يصير هواء و الاسود ابيض ، و [على] غير ذلك لا يتحد شيان فانهما ان بقيا فهما اثنان اولم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد .

ولا يصير شيئى شيئين الا ما يقبل تفصيلا و تفكيكا او هو ذو جزئين و الا ان يبقى هو و حدث غيره فما صار هو اثنين فى نفسه ، و ان بطل فلا صيرورة له شيئين .

ضابط : والاولوية انما تستعمل فى شيئى نسبته الى الاشياء بالاقضاء واحد لذاته من جميع الجهات اى ماهية كانت ، واما اذا كانت فى عالم الاتفاقات و الاسباب المغيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن^٢ قال ان العطشان الذى عنده مياه تستوى نسبتها

(١) ع : نتحقق . (٢) ع : لمن .

اليه لا يتصور ان يشرب واحدا قط لعدم الاولوية بالنسبة اليه، ولا يعلم^١ ان عدم الاولوية و ان صح بالنسبة اليه فهيها اسباب اتفاقية فلكية و لكنها غائبة غير ثابتة تخصص واحداً لهيئة سماوية اقتضت لخصوصيتها^٢ ذلك، فلا يستعمل هذا فى مثل هذه المواضع و لا فى الانواع المختلفة^٣.

ضابط لوحى : و الفرض صحيح لما يمكن فى نفسه او عند خصمك او يمتنع و لكن لا من جهة يبنى الكلام عليها فانه اذا كان كذا لا يجوز كمن ادعى ان شريك

(١) الفعل بصيغة المعلوم، اى : ولا يعلم هذا القائل ان العطشان الخ ان عدم الاولوية الخ . (٢) م : بخصوصيتها . (٣) شرح : معناه ان الحكم بالاولوية انما يكون فى الاشياء المتفقة النوع او المختلفة النوع، والاول على قسمين : اما ان يختلف بالشدة والضعف او لا يختلف، والذي لا يختلف هو كالمياه التى تمثل بها ويين انه يترجح احدها على الآخر بالهيمات السماوية والحركات الفلكية، و اما المختلفات بالنوع فالترجح فيها لذلك و لخصوصيات الانواع . و اما ما هو من نوع واحد و يختلف ما تحته بالشدة و الضعف فصاحب الكتاب لم يذكره اما لانه اتبع المشهور فى ان الاختلاف بالشدة والضعف اختلاف بالنوع و ان كان لا يرى ذلك كما ستعرف (يعنى فى قسم الالهى من الكتاب - م) رأيه فيه، و لانه عول على ان الحكم يظهر مما ذكر . (٤) ع : الصحيح . و فى الشرح : الفرض الغير الواقع انما يصح ان يجعل طريقا مؤديا الى المطلوب اذا كان على احد وجهين احدهما ان يكون المفروض امراً ممكناً، اما فى نفسه ان كان القياس برهانياً، او عند الخصم ان كان القياس جدلياً، و ثانيهما ان يكون المفروض ممتنعاً لكن لا من الجهة التى يبنى الكلام فى القياس عاينها فانه اذا كان كذا لا يجوز استعماله فى القياس كمن ادعى ان شريك البارى ممكن و هو المطلوب، وصاحب الكتاب اقتصر على ذكر القياس الاول و اضمّر الثانى لدلالة القرينة عليه، و حله انا نستفسر هل المراد بغير الممتنع، الذى فى تالى صغرى القياس الاول، انه كذلك فى نفسه او بحسب ذلك الفرض ؟ فان كان الاول منعنا الشرطية، و ان كان الثانى وجب ان يراعى هذا القيد فى الباقي، و كل غير ممتنع بحسب ذلك الفرض فهو ممكن بحسبه، فتكون النتيجة : لو فرضنا وجوده لكان ممكناً بحسب ذلك الفرض لكننا فرضنا وجوده فهو اذن ممكن بحسب ذلك، وليس ذلك هو المطلوب، بل المطلوب انه ممكن فى نفس الامر، هذا هو الحمل الحقيقى . وفى الكتاب انما حكم بعدم جواز هذا الفرض لان فرض وجود الشئ متفرع على امكانه وذلك الامكان هو المطلوب هيها، فكان الامر المفروض متفرعاً على المطلوب فلو كان تفرع المطلوب عليه لزم الدور .

البارى ممكن لانا لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع وكل غير ممتنع ممكن فهو ممكن مثل هذا لايجوز، و المحال من جميع الوجوه^١ انما يفرض^٢ فى شرطية يستثنى نقيض تاليها .

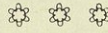
ضابط : كفاك فى اثبات ان الشئى عدى مثل السكون انك فى تصور ه لا تحتاج الا الى استبقاء المحل ونفى شئى عنه كاستبقاء الجسم ورفع الحركة عنه .

ضابط : لا يتصور شيان وجود كل واحد منهما بالآخر فيتقدم^٣ كل واحد منهما على نفسه وعلى الآخر، هذا محال . وقيل انه لا يجوز ان يكون شيان كل واحد منهما مع الآخر ضرورةً فانه ان كان لكل منهما مدخل فى وجود الآخر فيتقدم عليه كما سبق، وان كان لاحدهما مدخل فقط فيتقدم فلامعية، و ان عدم الافتقار فيصح كل دون الآخر . وليس هذا على الاطلاق فان الاضافات مثل الابوة والبنوة لا يتصور وجود كل واحد منهما الا مع الآخر . والشيان اذا كان لهما علة خارجة يجوز ان يقيم^٤ كل

(١) شرح : الشئى قديكون محالا من بعض الوجوه دون بعض ، وقد يكون محالا من جميع الوجوه . و هذا الثانى انما يفرض فى شرطية يستثنى فيها نقيض تاليها ليستنتج من ذلك بطلان المقدم المفروض مع كونه محالا من جميع الاعتبارات . و اما فرض ذلك على غير هذا الوجه فلا يصح استعماله فى قياس يستنتج منه المطلوب . (٢) خ : يفرض .

(٣) شرح : اورد على هذا ان التقدم ان اريد به التقدم بالزمان فممنوع اذ العلة يجب وجود المعلول مع وجودها كما سنحقق ذلك [فى العلم الا الهى من الكتاب - م] و ان اريد به التقدم بالذات فيستفسر عن معنى ذلك التقدم، ونحن لا نفهم منه الا كون الشئى علة للآخر فيصير المعنى من تقدم كل من الشئين على الآخر كون كل واحد منهما علة للآخر و ذلك هو الذى ادعيتم استحالتة ، فيكون الدليل اعادة للدعوى بعبارة اخرى ، و ان اريد بالتقدم معنى ثالث فيجب اظهاره ليقع الكلام بحسبه - و اقسام التقدم ستعرفها فى تقاسيم الوجود من العلم الا الهى - و الجواب ان التقدم بديهى لا يفتقر الى بيان فان كل واحد من العقلاء يتصور تقدم حركة اليد على حركة المفتاح و ان كانتا معا فى الزمان . فان كان المراد بذلك التقدم [اى فى عبارة صاحب الكتاب - م] هو العلية فيكفى فى تقرير ذلك ان يقال لو كان وجود كل منهما بالآخر لا يفتقر كل واحد منهما الى نفسه و الى الآخر لان المفتقر الى الشئى مفتقر الى [ما يفتقر اليه] ذلك الشئى و بطلان ذلك ظاهر و لا حاجة الى ذكر لفظ التقدم . (٤) خ : ان يكون .

واحد منهما دون^١ الآخر ضرورة كلبنتين منحنتين ، وقد يقع مثل ان يقام كل واحد منهما مع الآخر ضرورةً ولا يقوم احدهما الا مع قيام الآخر . و توقف ابتلال الارض على المطر والمطر على الابخرة والابخرة على ابتلال الارض مثلاً ليس بدور محال^٢ فان ما توقف من ابتلال الارض على المطر بالعدد غير ما توقف عليه المطر بالعدد فمثل هذا الدور ممكن . والله اعلم^٣.



(١) م : مع الآخر . (٢) شرح : انما الممتنع من الدور هو افتقار الشيئ الى ما كان مفتقرا اليه بعينه ، وفي هذه الصورة ليس كذا ، بل هو افتقار الشيئ الى ما كان شخص آخر من نوعه مفتقرا اليه ، وذلك جائز لا استحالة فيه . (٣) توجد في نسخة خ بعد لفظة « اعلم » كلمة ختام بهذه العبارة : « تم قسم المنطق بحمد الله العلي الكبير والصلوة على خير خلقه محمد البشير النذير » ، و يغلب على الظن انها كلمة لكاتب النسخة ختم بها عمله .

ملحقات واستدراكات

١

توجد فى الكتاب مواضع يرى الناظر فيها اخطاء نحوية فى الالفاظ وانحرافا عما يقتضيه القياس فيها ، و ربما يظن ان هذه اخطاء مطبعية شذت عن نظر المصحح ، و الأمر ليس كذلك بل هى صور اصلية موجودة باعيانها فى الاصول اثبتناها فى المتن على ما وجدناها و لم نحاول ان نمسها بتصحيح قياسى نظراً الى ما يراه بعض ناقدى آثار السهروردي من أنّ هذه الصور قد يمكن ان تكون صادرة من قلم المصنف ولا من عمل الناسخ ، وقد تكلمنا فى هذه المسألة فى مقدمة الكتاب . اما الاخطاء المطبعية فهى ما احصيناه فى جدول التصويبات فى آخر الكتاب و هى طفيفة جدا كما تراه هناك .

و المواضع المذكورة هى : ص ٢٧ س ٦ : كفى (كما فى ؟) ، ص ٢٧ س ١٣ : القضية المصرح بجهتها (المصرحة ؟) ص ٣٢ س ١٨ : ذاته موجودا (موجودة ؟) ، ص ٥٣ س ١٠ : العبرة للسوالب (بالسوالب ؟) .

و لسنا ننكر ان احتمال الخطأ فى النسخ قائم كما ذكرناه فى مقدمة الكتاب . و هناك كلمات مشكوكة القراءة كقوله فى ص ٢٨ س ١ : « لتداهر » ، فلسنا ندرى اهو من المداهرة او التداهر . اما المداهرة فمعناها لا يلائم المقام الا بتكلف ، و اما التداهر فهو و ان كان يناسب المقام الا انى لا اجد فى القواميس الموجودة عندى . لكننا يجب ان لا ننسى ان السهروردي صاحب صناعة فى اللغات الفلسفية وله قاموس خاص به ، و قد عرضت لهذه المسألة فى مقدمة الكتاب ، فليراجع .

٢

فى صفحة ٧١ س ١٨ كلمة « مثلهم » تصحيح قياسى لكلمة « مسلم » بالسين، التى كانت توجد فى الاصول ، كما نبهت عليه فى تعليقات الصفحة نفسها (تعلية رقم ٦) ، ولكنى الآن وقد راجعت كتاب النجاة والبصائر النصيرية اعتقد ان الصحيح (او الاصح) هو «مسلم» بالسين (من التسليم او من الاسلام بمعنى التسليم) وقد اخذه السهروردى من المثال الذى يتمثل به المنطقيون فى باب قياس الضمير وهو : هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن خائن مسلم للشعر (النجاة والبصائر) ، الا انه تمثّل به فى باب المظنونات وبدل صغرى القياس (فلان يخاطب العدو) بقوله : فلان يطوف بالليل ، والطواف بالليل انما يتمثل به المنطقيون فى مبحث المظنونات (شرح الشمسية للقطب : فلان يطوف بالليل فهو سارق) وقد تمثّل به السهروردى ايضا فى باب قياس الضمير (ص ٦٨ من هذا الكتاب) فهو قد استنتج من مقدمة واحدة نتيجتين مختلفتين لموضعين مختلفين . و من الممكن ان يقال ان المثال لمانقشة فيه ، لكنى اعتقد ان تركيب « مسلم للشعر » مع المقدمة « فلان يخاطب العدو » انسب من تركيبه مع « يطوف بالليل » .

٣

قوله فى ص ٦٤ س ١٥ : استقرار النتائج . يوجد فى بعض كتب المنطق كاساس الاقتباس و الجوهر النضيد ، المطبوعين بطهران : « استقرار » ، بهمة فى آخره ، لكن الاصول الموجودة عندنا من كتاب التلويحات متطابقة على «استقرار» بالراء . و لكل من القرائتين وجه و لعل الاستقرار (بالهمز) اوفق بالمقام .

٤

فى الصفحة ٨٣ ، فى التعليقة رقم ٤ ، اشرت الى التقسيم الحاصر للمغالطات

و لم اورده بالتفصيل هناك رعاية لما هو المعمول فى التعليقات من الاختصار . الا
انى وجدت الشارح يعتمد كثيراً على هذا التقسيم فى بحثه عن انواع المغالطات و
يُرجع اليه احيانا (ص ٨٧ تعليقة ٣) فرأيت ان اورد هذا التقسيم فى الملحقات
ليكون فى متناول يد القارئ ، و هو هذا نقلا عن شرح التلويحات بنصه :

الغلط او المغالطة اما ان يتعلق باللفظ او المعنى ، والمتعلق باللفظ اما باعتبار
انفراده او باعتبار تركيبه ، والذى باعتبار الانفراد اما فى جوهر اللفظ او فى احواله ،
فما فى جوهره هو ما يكون مدلولاته مختلفة و يدخل فى ذلك الاشتراك و المجاز
و التشكيك و التشابه و ما يجرى مجرى هذه مما هو مذکور فى ايساغوجى . و ما
فى احواله ينقسم الى ما تكون تلك الاحوال ذاتية لللفظ لا تدخل بعد تحصيله و هى
الاحوال التصريفية ، او عرضية له داخله عليه بعد صيرورته لفظا محصلا كالاعراب
و البناء و الشكل و الاعجام . والذى باعتبار تركيب اللفظ اما لاشتباه فى نفس التركيب ،
او فى وجوده و عدمه بان يكون التركيب موجودا او معدوما - و يسمى تفصيل
المركب - او يكون معدوما فيظن موجودا - و يسمى تركيب المفصل - فهذه ستة
اقسام تتعلق بالالفاظ ، منها ثلاثة تتعلق بالبساطة و هى جوهر اللفظ و التى فى احواله
الذاتية و التى فى احواله العرضية ، و ثلاثة تتعلق بالتركيب و هى التى فى نفس
التركيب و فى تفصيل المركب و تركيب المفصل . و اما المغالطات المعنوية فاما
فى القضية الواحدة باعتبار انفرادها او فى القضايا باعتبار تركيبها . والذى فى القضية
الواحدة اما فى احد جزئيهما او فيهما معا ، و ما فى الجزئين فاما بان لا يورد بل يشبه
بغيره كمفروضاته او عوارضه و يسمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و اما بان
يورد لكن يؤخذ معها ما ليس منها او يحذف عنها ما هو منها و يسمى سوء اعتبار
الحمل ، و ما فى الجزئين كما يجعل كل واحد منهما فى موضع الآخر و يسمى ايهام
العكس . و الذى فى القضايا باعتبار التركيب القياسى او غيره يسمى جمع المسائل

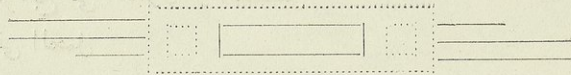
فى مسئلة و ما فى التركيب القياسى اما بالنسبة الى النتيجة او لا بالنسبة اليها ، فان كان بالنسبة الى النتيجة فاما ان تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على انها اقدمماته و هذا هو المصادرة على المطلوب ، واما بان لا تكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجة و يسمى اخذ ما ليس بعلة علة ، و ان كان لا بالنسبة الى النتيجة فاما ان يكون من جهة المادّة او من جهة الصورة ، فاما ما هو من جهة المادة فهو الذى ان جعل قياسا لم يكن صادق المقدمات و ان جعل صادق المقدمات لم يكن قياسا . و اما ما هو من جهة الصورة فكما لا يكون على شكل منتج او ضرب منتج ، و جميع ذلك يسمى سوء التأليف . فهذه سبعة اقسام تتعلق بالمعاني منها ثلثة باعتبار القضية بانفرادها و هى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و سوء اعتبار الحمل و ايهام العكس و منها اربعة باعتبار القضايا المركبة و هى جمع المسائل فى مسئلة و المصادرة على المطلوب و اخذ ما ليس بعلة علة و سوء التأليف . فهذا وجه الحصر فى هذه المغالطات القياسية .

٦

عبارة « المصرح بجهتها » ، المذكورة فى ص ٩٤ ضمن الاستدراكات ، صحيحة لا تحتاج الى فرض صورة اخرى لها .

٧

فى ص ٩ البياض الواقع فى اول السطر الاول خطأ مطبعى ، فلتقرأ العبارة متصلة بمقلها .



فهرست منطق التلويحات

صفحة

عنوان

١	المرصد الاول في ايسافوجي
١	التلويح الاول في غرض المنطق
٣	» الثاني في دلالة اللفظ على المعنى
٣	» الثالث في اللفظ المفرد والمركب
٤	» الرابع في اللفظ الكلي والجزئي
٥	» الخامس في نسبة الاسماء الى مسمياتها
٦	» السادس في الموضوع والمحمول
٧	» السابع في الذاتى والعرضى
٨	» الثامن في المقول في جواب ما هو
١٠	» التاسع في الالفاظ الخمسة المفردة
١٢	» العاشر في احوال لهذه الالفاظ
١٤	المرصد الثاني في القول الشارح
١٤	التلويح الاول في الحد
٤٥	» الثاني في الرسم
٤٥	» الثالث في امثلة في الخطاء في الحد
١٧	المرصد الثالث في التركيب الخبرى
٤٧	التلويح الاول في انواع القضايا
٢٠	» الثاني في خصوص القضايا واهمالها وحصرها
٢٢	» الثالث في لواحق القضايا و بعض تراكيبها واحكامها
٢٥	» الرابع في العدول والتحصيل
٢٦	ضابط في الحمل
٢٧	المرصد الرابع في جهات القضايا وتصرفات فيها
٢٧	التلويح الاول في الجهات

صفحة	عنوان
٣٠	التلويح الثاني في تلازم ذوات الجهة
٣٣	» الثالث في المقول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات
٣٥	» الرابع في التناقض
٤٠	» الخامس في العكس
٤٦	المروء الخامس في تركيب الحجج وفيه ثلاثة مطالع
	لمطلع الاول في حقيقة الحججة
٤٦	و موارد و احوالها
٤٦	التلويح الاول في نفس الحججة و مبادئها و تقسيم صورها
٥٣	» الثاني في المقدمات الموجهة و المختلطات
٥٦	» الثالث في الاقترانان الشرطية
٥٨	» الرابع في الاستثنائيات
٦٠	» الخامس في القياسات المركبة
٦١	» السادس في قياس الخلف و عكس القياس
٦٢	» السابع في قياس الدور
٦٣	» الثامن في اكتساب المقدمات و تحليل القياسات
٦٤	» التاسع في استقراء النتائج و في صوادر النتائج عن مقدمات كاذبة
	» العاشر في القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على المطلوب
٦٥	الاول واستسلاف المقدمات
	المطلع الثاني في اصناف ما يحتاج به (الاستقراء ، التمثيل ،
٦٦	قياس الضمير ، الفراسة ، القسمة)
	المطلع الثالث في قضايا هي مواد الاقيسة (الاوليات ، المشهورات ،
٦٩	الوهميات ، المأخوذات ، المظنونان ، المشبهات)
	المروء السادس في البرهان و احواله و مشاركاته مع الحد
٧٤	و المناطات و ضوابط
٧	التلويح الاول في المطالب
٧٦	» الثاني في برهان ان ولم
٧٥	» الثالث في اجزاء العلوم و شرائطها و تناسب موضوعاتها

٧٩

فصل فى اختلاف العلوم لاختلاف موضوعاتها
التلويح الرابع فى ان الحد لا يكتسب بالبرهان وكيفية الطريق اليه

٨٠

و فيه اشارة الى مشاركتها

٨٢

فصل فى مشاركات بين الحد و البرهان

٨٣

التلويح الخامس فى القياسات المغالطية

٨٧

ضابط فى كيفية امتحان القياس

٨٨

التلويح السادس فى ضوابط متفرقة عرشية و لوحية

٨٨

ضابط فى العام

٩٠

» الكلى لا يقع فى الوجود

٩٠

» فى تفسير « المحتمل » و بيان الممكن الترددى

٩٠

» فى اختلاف الجزء و الكل

٩٠

» فى صيرورة الشئين شيئا واحدا و صيرورة شئين شيئين

٩٠

» فى موارد استعمال اللاولوية

٩٢

» فى حكم الفرض فى القياسات

٩٢

» كفاك فى اثبات ان الشئى عدمى...

٩٢

» فى الدور ، ما يمكن منه و ما يمتنع

انتشارات دانشگاه تهران

- | | |
|---|--|
| <p>تألیف دکتر عزت الله خبیری
« « محمود حسابی
ترجمه « برزو سپهری
تألیف « نعمت الله کیهانی
بتصحیح سعید نفیسی
تألیف دکتر محمود سیاسی
« « سرهنگ شمس
« « ذبیح الله صفا
« « محمد معین
« مهندس حسن شمسی
« حسین گل گلاب
بتصحیح مدرس رضوی
تألیف دکتر حسن ستوده تهرانی
« « علی اکبر پریمن
فراهم آورده دکتر مهدی بیانی
تألیف دکتر قاسم زاده
« زین العابدین ذوالمجدین
—
—
« مهندس حبیب الله ثابتی
—
—
تألیف دکتر هشترودی
« مهدی برکشلی
ترجمه « بزرگ علوی
تألیف دکتر عزت الله خبیری
« « علینقی وحدتی
تألیف دکتر یگانه حایری
« «
« «
« «
« « هورفر
« مرحوم مهندس کریم ساعی
نگارش دکتر محمد باقر هوشیار
« « اسمعیل زاهدی</p> | <p>۱ - وراثت (۱)
۲ - A Strain Theory of Matter
۳ - آراء فلاسفه درباره عادت
۴ - کالبدشناسی هنری
۵ - تاریخ بیهقی جلد دوم
۶ - بیماریهای دندان
۷ - بهداشت و بازرسی خوراکیها
۸ - حماسه سرانی در ایران
۹ - مز دیسنا و تأثیر آن در ادبیات پارسی
۱۰ - نقشه برداری جلد دوم
۱۱ - گیاه شناسی
۱۲ - اساس الاقتباس خواجه نصیر طوسی
۱۳ - تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد اول
۱۴ - روش تجزیه
۱۵ - تاریخ افضل - بدایع الزمان فی وقایع کرمان
۱۶ - حقوق اساسی
۱۷ - فقه و تجارت
۱۸ - راهنمای دانشگاه
۱۹ - مقررات دانشگاه
۲۰ - درختان جنگلی ایران
۲۱ - راهنمای دانشگاه بانگلیسی
۲۲ - راهنمای دانشگاه بفرانسه
۲۳ - Les Espaces Normaux
۲۴ - موسیقی دوره ساسانی
۲۵ - حماسه ملی ایران
۲۶ - زیست شناسی (۳) بحث در نظریه لامارک
۲۷ - هندسه تحلیلی
۲۸ - اصول گداز و استخراج فلزات جلد اول
۲۹ - اصول گداز و استخراج فلزات « دوم
۳۰ - اصول گداز و استخراج فلزات « سوم
۳۱ - ریاضیات در شیمی
۳۲ - جنگل شناسی جلد اول
۳۳ - اصول آموزش و پرورش
۳۴ - فیزیولوژی گیاهی جلد اول</p> |
|---|--|

- ۳۵- جبر و آنالیز
 ۳۶- گزارش سفر هند
 ۳۷- تحقیق انتقادی در عروض فارسی
 ۳۸- تاریخ صنایع ایران - ظروف سفالین
 ۳۹- واژه نامه طبری
 ۴۰- تاریخ صنایع اروپا در قرون وسطی
 ۴۱- تاریخ اسلام
 ۴۲- جانورشناسی عمومی
 ۴۳- Les Connexions Normales
 ۴۴- کالبد شناسی توصیفی (۱) - استخوان شناسی
 ۴۵- روان شناسی کودک
 ۴۶- اصول شیمی پزشکی
 ۴۷- ترجمه و شرح تبصرة علامه جلد اول
 ۴۸- اکوستیک « صوت » (۱) ارتعاشات - سرعت
 ۴۹- انگل شناسی
 ۵۰- نظریه توابع متغیر مختلط
 ۵۱- هندسه تریسمی و هندسه رقومی
 ۵۲- درس اللغة والادب (۱)
 ۵۳- جانور شناسی سیستماتیک
 ۵۴- پزشکی عملی
 ۵۵- روش تهیه مواد آلی
 ۵۶- مامائی
 ۵۷- فیزیوثری گیاهی جلد دوم
 ۵۸- فلسفه آموزش و پرورش
 ۵۹- شیمی تجزیه
 ۶۰- شیمی عمومی
 ۶۱- امیل
 ۶۲- اصول علم اقتصاد
 ۶۳- مقاومت مصالح
 ۶۴- کشت گیاه حشره کش پیرتر
 ۶۵- آسیب شناسی
 ۶۶- مکانیک فیزیک
 ۶۷- کالبد شناسی توصیفی (۲) - مفصل شناسی
 ۶۸- درمان شناسی جلد اول
 ۶۹- درمان شناسی « دوم
 ۷۰- گیاه شناسی - تشریح عمومی نباتات
 ۷۱- شیمی آنالیتیک
 ۷۲- اقتصاد جلد اول
- نگارش دکتر محمد علی مجتهدی
 « « غلامحسین صدیقی
 « « پرویز ناتل خانلری
 « « مهدی بهرامی
 « « صادق کیا
 « « عیسی بهنام
 « « دکتر فیاض
 « « فاطمی
 « « هشترودی
 « « دکتر امیراعلم - دکتر حکیم
 دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس - دکتر نائینی
 نگارش دکتر مهدی جلالی
 « « آ. وارتانی
 « « زین العابدین ذوالمجدین
 « « دکتر ضیاء الدین اسمعیل بیگی
 « « ناصر انصاری
 « « افضل پور
 « « احمد بیرشک
 « « دکتر محمدی
 « « آزر
 « « نجم آبادی
 « « صفوی گلپایگانی
 « « آهی
 « « زاهدی
 « « دکتر فتح الله امیر هوشمند
 « « علی اکبر پریم
 « « مهندس سعیدی
 ترجمه مرحوم غلامحسین زیرک زاده
 تألیف دکتر محمود کیهان
 « « مهندس گوهریان
 « « مهندس میردامادی
 « « دکتر آرمین
 « « کمال جناب
 تألیف دکتر امیراعلم - دکتر حکیم -
 دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
 تألیف دکتر عطائی
 « « «
 « « مهندس حبیب الله ثابتی
 « « دکتر گامگی
 « « علی اصغر پورهمایون

۷۳- دیوان سید حسن غزنوی

۷۴- راهنمای دانشگاه

۷۵- اقتصاد اجتماعی

۷۶- تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد دوم

۷۷- زیبا شناسی

۷۸- تئوری سمنتیک گازها

۷۹- کارآموزی داروسازی

۸۰- قوانین دامپزشکی

۸۱- جنگل شناسی جلد دوم

۸۲- استقلال آمریکا

۸۳- کنجگاوهای علمی و ادبی

۸۴- ادوار فقه

۸۵- دینامیک گازها

۸۶- آئین دادرسی در اسلام

۸۷- ادبیات فرانسه

۸۸- از سر بن تا یونسکو - دو ماه در پاریس

۸۹- حقوق تطبیقی

۹۰- میکروپوشناسی جلد اول

۹۱- میز راه جلد اول

۹۲- « « دوم

۹۳- کالبد شکافی (تشریح عملی دست و پا)

۹۴- ترجمه و شرح تبصره علامه جلد دوم

۹۵- کالبد شناسی توصیفی (۳) - عضله شناسی

۹۶- « « (۴) - رگ شناسی

۹۷- بیماریهای گوش و حلق و بینی جلد اول

۹۸- هندسه تحلیلی

۹۹- جبر و آنالیز

۱۰۰- تفوق و برتری اسپانیا (۱۵۵۹-۱۶۶۰)

۱۰۱- کالبد شناسی توصیفی - استخوان شناسی اسب

۱۰۲- تاریخ عقاید سیاسی

۱۰۳- آزمایش و تصفیه آبها

۱۰۴- هشت مقاله تاریخی و ادبی

۱۰۵- فیه مافیه

۱۰۶- جغرافیای اقتصادی جلد اول

۱۰۷- الکتريسيته و موارد استعمال آن

۱۰۸- مبادلات انرژی در گیاه

۱۰۹- تلخیص البیان عن مجازات القرآن

۱۱۰- دو رساله - وضع الفاظ و قاعده لاضرر

۱۱۱- شیمی آلی جلد اول تنوری و اصول کلی

۱۱۲- شیمی آلی «ارگانیک» جلد اول

بتصحیح مدرس رضوی

-

تألیف دکتر شیدفر

« « حسن ستوده تهرانی

« « علمینی وزیری

« « دکتر روشن

« « جنیدی

« « میهنی نژاد

« « مرحوم مهندس ساعی

« « دکتر مجیر شیبانی

-

« « محمود شهابی

« « دکتر غفاری

« « محمد سنگلجی

« « دکتر سپهبدی

« « « علی اکبر سیاسی

« « « حسن افشار

تألیف دکتر سهراب - دکتر میر دامادی

« « « حسین گلژی

« « « « «

« « « نعمت الله کیهانی

« « « زین العابدین ذوالمجدین

« « « دکتر امیر علم - دکتر حکیم

دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس

« « « « «

تألیف دکتر جمشید اعلم

« « « کامکار پارسی

« « « « «

« « « بیانی

« « « میر بابائی

« « « محسن عزیزی

نگارش دکتر محمد جواد جنیدی

« « نصر الله فلسفی

« « « بدیع الزمان فروزانفر

« « « دکتر محسن عزیزی

« « « مهندس عبدالله ریاضی

« « « دکتر اسمعیل زاهدی

« « « سید محمد باقر سبزواری

« « « محمود شهابی

« « « دکتر عابدی

« « « شیخ

نگارش مهدی قمشه

- « د کتر علیم مروستی
« « منوچهر وصال
« « احمد عقیلی
« « امیر کیا
« « مهندس شیبانی
« « مهدی آشتیانی
« « دکتر فرهاد

« « اسمعیل بیگی

« « مرعشی

« « علینقی منزوی تهرانی

« « دکتر ضرابی

« « بازرگان

« « خیبری

« « سپهری

« « زین العابدین ذوالمجدین

« « دکتر تقی بهرامی

« « حکیم ود کتر گنج بخش

« « رستگار

« « محمدی

« « صادق کیا

« « عزیز رفیعی

« « قاسم زاده

« « کیهانی

« « فاضل زندی

« « مینوی ویحیی مهدوی

« « علی اکبر سیاسی

« « مهندس بازرگان

نگارش دکتر زوین

« « یدالله سجابی

« « مجتبی ریاضی

« « کاتوزیان

« « نصرالله نیک نفس

« سعید نفیسی

« « دکتر امیراعلم - دکتر حکیم

د کتر کیهانی - د کتر نجم آبادی - د کتر نیک نفس

» » » »

تألیف دکتر اسدالله آل بویه

« « پارسا

۱۱۳- حکمت الهی عام و خاص

۱۱۴- امراض خلق و بینی و حنجره

۱۱۵- آنالیز ریاضی

۱۱۶- هندسه تحلیلی

۱۱۷- شکسته بندی جلد دوم

۱۱۸- باغبانی (۱) باغبانی عمومی

۱۱۹- اساس التوحید

۱۲۰- فیزیک پزشکی

۱۲۱- اکوستیک « صوت » (۲) مشخصات صوت - لوله - تار

۱۲۲- جراحی فوری اطفال

۱۲۳- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (۱)

۱۲۴- چشم پزشکی جداول

۱۲۵- شیمی فیزیک

۱۲۶- بیماریهای گیاه

۱۲۷- بحث در مسائل پرورش اخلاقی

۱۲۸- اصول عقاید و کرائم اخلاق

۱۲۹- تاریخ کشاورزی

۱۳۰- کالبدشناسی انسانی (۱) سر و گردن

۱۳۱- امراض واگیر دام

۱۳۲- درس اللغة والادب (۲)

۱۳۳- واژه نامه گران

۱۳۴- تک یاخته شناسی

۱۳۵- حقوق اساسی چاپ پنجم (اصلاح شده)

۱۳۶- عضله و زیبایی پلاستیک

۱۳۷- طیف جذبی و اشعه ایکس

۱۳۸- مصنفات افضل الدین کاشانی

۱۳۹- روان شناسی (از لحاظ تربیت)

۱۴۰- ترمودینامیک (۱)

۱۴۱- بهداشت روستائی

۱۴۲- زمین شناسی

۱۴۳- مکانیک عمومی

۱۴۴- فیزیولوژی جداول

۱۴۵- کالبدشناسی و فیزیولوژی

۱۴۶- تاریخ تمدن ساسانی جداول

۱۴۷- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت اول

سلسله اعصاب محیطی

۱۴۸- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت دوم

سلسله اعصاب مرکزی

۱۴۹- کالبدشناسی توصیفی (۶) اعضای حواس پنجگانه

۱۵۰- هندسه عالی (گروه و هندسه)

۱۵۱- اندام شناسی گیاهان

- ۱۵۲- چشم پزشکی (۲)
- ۱۵۳- بهداشت شهری
- ۱۵۴- انشاء انگلیسی
- ۱۵۵- شیمی آلی (ارگانیک) (۲)
- ۱۵۶- آسیب شناسی (گانکلیوت استلر)
- ۱۵۷- تاریخ علوم عقلی در تمدن اسلامی
- ۱۵۸- تفسیر خواجه عبدالله انصاری
- ۱۵۹- حشره شناسی
- ۱۶۰- نشانه شناسی (علم العلامات) جلد اول
- ۱۶۱- نشانه شناسی بیماریهای اعصاب
- ۱۶۲- آسیب شناسی عملی
- ۱۶۳- احتمالات و آمار
- ۱۶۴- الکتر یسته صنعتی
- ۱۶۵- آئین دادرسی کیفری
- ۱۶۶- اقتصاد سال اول (چاپ دوم اصلاح شده)
- ۱۶۷- فیزیک (تابش)
- ۱۶۸- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد دوم)
- ۱۶۹- » » » » (جلد سوم- قسمت اول) » محمد تقی دانش پژوه
- ۱۷۰- رساله بودو نمود
- ۱۷۱- زندگانی شاه عباس اول
- ۱۷۲- تاریخ بیهقی (جلد سوم)
- ۱۷۳- فهرست نشریات ابوعلی سینا بزبان فرانسه
- ۱۷۴- تاریخ مصر (جلد اول)
- ۱۷۵- آسیب شناسی آزر دگی سیستم ریکولو آندوتلیال
- ۱۷۶- نهضت ادبیات فرانسه در دوره رومانیک
- ۱۷۷- فیزیوثری (طب عمومی)
- ۱۷۸- خطوط لبه های جذبی (اشعه ایکس)
- ۱۷۹- تاریخ مصر (جلد دوم)
- ۱۸۰- سیر فرهنگ ایران و مغرب زمین
- ۱۸۱- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد سوم- قسمت دوم) » محمد تقی دانش پژوه
- ۱۸۲- اصول فن کتابداری
- ۱۸۳- رادیو الکتر یسته
- ۱۸۴- پیوره
- ۱۸۵- چهار رساله
- ۱۸۶- آسیب شناسی (جلد دوم)
- ۱۸۷- یادداشت های مرحوم قزوینی
- ۱۸۸- استخوان شناسی مقایسه ای (جلد دوم)
- ۱۸۹- جغرافیای عمومی (جلد اول)
- ۱۹۰- بیماریهای واگیر (جلد اول)
- ۱۹۱- بتن فولادی (جلد اول)
- نگارش دکتر ضرابی
- » » اعتمادیان
- » بازار گادی
- » دکتر شیخ
- » » آرمین
- » » ذبیح الله صفا
- بتصحیح علی اصغر حکمت
- تألیف جلال افشار
- » دکتر محمد حسین میمنندی نژاد
- » » صادق صبا
- » » حسین رحمتیان
- » » مهدوی اردبیلی
- » » محمد مظفری زنگنه
- » » محمد علی هدایتی
- » » علی اصغر پورهمایون
- » » روشن
- » » علینقی منزوی
- » » محمد تقی دانش پژوه
- » محمودشاهی
- » نصر الله فلسفی
- بتصحیح سعید نفیسی
- » » »
- تألیف احمد بهمنش
- » دکتر آرمین
- » مرحوم زبرك زاده
- نگارش دکتر مصباح
- » » زندگی
- » احمد بهمنش
- » دکتر صدیق اعلم
- » محمد تقی دانش پژوه
- » دکتر محسن صبا
- » » رحیمی
- » » محمود سیاسی
- » محمد سنگلجی
- » دکتر آرمین
- فراهم آورده آقای ایرج افشار
- تألیف دکتر میر بابائی
- » » مستوفی
- » » غلامعلی بینش ور
- » مهندس خلیلی

- نگارش دکتر مجتهدی
ترجمه آقای محمودشهابی
تألیف « سعید نفیسی
» » »
» دکتر پرفسور شمس
» » تو سلی
» » شیبانی
» » مقدم
» » میمندی نژاد
» » نعمت‌اله کیهانی
» » محمود سیاسی
» » علی اکبر سیاسی
» آقای محمودشهابی
» دکتر علی اکبر رینا
» » مهدوی
تصحیح و ترجمه دکتر پرویز ناتل خانلری
از ابن سینا - چاپ عکسی
تألیف دکتر مافی
» آقایان دکتر سهراب -
دکتر میردامادی
» مهندس عباس دواچی
» دکتر محمد منجمی
» » سید حسن امامی
نگارش آقای فروزانفر
» پرفسور فاطمی
» مهندس بازرگان
» دکتر یحیی پویا
» » روشن
» » میر سپاسی
» » میمندی نژاد
ترجمه « چهارزی
تألیف دکتر امیراعلم - دکتر حکیم
دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
تألیف دکتر مهدوی
» فاضل تونی
» مهندس ریاضی
تألیف دکتر فضل‌الله شیروانی
» » آرمین
» » علی اکبر شهابی
تألیف دکتر علی کنی
- ۱۹۲- حساب جامع و فاضل
۱۹۳- ترجمه مبده و معاهد
۱۹۴- تاریخ ادبیات روسی
۱۹۵- تاریخ تمدن ایران ساسانی
۱۹۶- درمان تراخم با الکتروکوآگولاسیون
۱۹۷- شیمی وفیزیك (جلد اول)
۱۹۸- فیزیولوژی عمومی
۱۹۹- داروسازی جالینوسی
۲۰۰- علم‌العلامات نشانه‌شناسی (جلد دوم)
۲۰۱- استخوان شناسی (جلد اول)
۲۰۲- پیوره (جلد دوم)
۲۰۳- علم النفس ابن سینا و تطبیق آن با روانشناسی جدید
۲۰۴- قواعد فقه
۲۰۵- تاریخ سیاسی و دیپلوماسی ایران
۲۰۶- فهرست مصنفات ابن سینا
۲۰۷- مخارج الحروف
۲۰۸- عیون الحکمه
۲۰۹- شیمی بیولوژی
۲۱۰- میکروبشناسی (جلد دوم)
۲۱۱- حشرات زیان‌آور ایران
۲۱۲- هواشناسی
۲۱۳- حقوق مدنی
۲۱۴- مآخذ قصص و تمثیلات مثنوی
۲۱۵- مکانیک استدلالی
۲۱۶- ترمودینامیک (جلد دوم)
۲۱۷- گروه بندی و انتقال خون
۲۱۸- فیزیك ، ترمودینامیک (جلد اول)
۲۱۹- روان پزشکی (جلد سوم)
۲۲۰- بیماریهای درونی (جلد اول)
۲۲۱- حالات عصبانی یا نورز
۲۲۲- کالبدشناسی توصیفی (۷)
(دستگاه گوارش)
۲۲۳- علم الاجتماع
۲۲۴- الهیات
۲۲۵- هیدرولیک عمومی
۲۲۶- شیمی عمومی معدنی فلزات (جلد اول)
۲۲۷- آسیب‌شناسی آزردهای سورنال « غده فوق کلیوی »
۲۲۸- اصول الصرف
۲۲۹- سازمان فرهنگی ایران

۲۳۰- فیزیك، ترمودیناميك (جلد دوم)

۲۳۱- راهنمای دانشگاه

۲۳۲- مجموعه اصطلاحات علمی

۲۳۳- بهداشت غذائی بهداشت نسل

۲۳۴- جغرافیای کشاورزی ایران

۲۳۵- ترجمه‌النهایه باتصحیح و مقدمه (۱)

۲۳۶- احتمالات و آمار ریاضی (۲)

۲۳۷- اصول تشریح چوب

۲۳۸- خون‌شناسی عملی (جلد اول)

۲۳۹- تاریخ ملل قدیم آسیای غربی

۲۴۰- شیمی تجزیه

۲۴۱- دانشگاهها و مدارس عالی امریکا

۲۴۲- پانزده گفتار

۲۴۳- بیماریهای خون (جلد دوم)

۲۴۴- اقتصاد کشاورزی

۲۴۵- علم‌العلامات (جلد سوم)

۲۴۶- بتن آرمه (۲)

۲۴۷- هندسه دیفرانسیل

۲۴۸- فیزیولوژی گل ورده بندی تك لپه‌ایها

۲۴۹- تاریخ زنده

۲۵۰- ترجمه‌النهایه باتصحیح و مقدمه (۲)

۲۵۱- حقوق مدنی (۲)

۲۵۲- دفتر دانش و ادب (جزء دوم)

۲۵۳- یادداشت‌های قزوینی (جلد دوم ب، ت، ث، ج)

۲۵۴- تفوق و برتری اسپانیا

۲۵۵- تیره شناسی (جلد اول)

۲۵۶- کالبد شناسی توصیفی (۸)

دستگاه ادرار و تناسل - پرده صفاق

۲۵۷- حل مسائل هندسه تحلیلی

۲۵۸- کالبد شناسی توصیفی (حیوانات اهلی مفصل شناسی مقایسه‌ای)

۲۵۹- اصول ساختمان و محاسبه ماشینهای برق

۲۶۰- بیماریهای خون و لنف (بررسی بالینی و آسیب شناسی)

۲۶۱- سرطان شناسی (جلد اول)

۲۶۲- شکسته بندی (جلد سوم)

۲۶۳- بیماریهای واگیر (جلد دوم)

۲۶۴- انگل شناسی (بند باغیان)

۲۶۵- بیماریهای درونی (جلد دوم)

۲۶۶- دامپرووری عمومی (جلد اول)

۲۶۷- فیزیولوژی (جلد دوم)

۲۶۸- شهر فارسی (در عهد شاه رخ)

نگارش د کتر روشن

—

نگارش د کتر فضل‌الله صدیق

» د کتر تقی بهرامی

» آقای سید محمد سبزواری

» د کتر مهدوی اردبیلی

» مهندس رضا حجازی

» د کتر رحمتیان د کتر شمس

» » بهمنش

» » شیروانی

» » ضياء الدين اسمعيل بیکي

» آقای مجتبی مینوی

» د کتر یحیی بویا

» » احمد هومن

» » میمندی نژاد

» آقای مهندس خلیلی

» د کتر بهفروز

» » زاهدی

» » هادی هدایتی

» آقای سبزواری

نگارش د کتر امامی

—

» ایرج افشار

» د کتر خانبا با بیانی

» » احمد پارسا

تألیف د کتر امیر اعلم - د کتر حکیم - د کتر کیهانی
د کتر نجم آبادی - د کتر نیک نفس

نگارش د کتر علمینقی وحدتی

» » میر بابائی

» مهندس احمد رضوی

» د کتر رحمتیان

» » آرمین

» » امیر کیا

» » بېشور

» » عزیز رفیعی

» » میمندی نژاد

» » بهرامی

» » علی کاتوزیان

» » یار شاطر

[illegible][illegible][illegible]

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0043211992

892.88

T23

270

BOUND

NOV 8 1957

892.88-T23

270